1-1-1 مقدمة :

إن الصناعات تلعب دوراً أساسياً في التنمية فهي التي تعمل على التنمية الشاملة في نواحي متعددة لتحقيق التشابك الاقتصادي بين الأنشطة. أن السياسات والأساليب الإنمائية، في أي بلد كان، لا تجري في الفراغ، بل هي تستلهم، علناً أو ضمناً، من الأجواء الاقتصادية والمالية الدولية والإقليمية السائدة والمهيمنة. والدول النامية تتأثر أكثر من سواها بما يجري في الدول المتقدمة. حيث شهد التاريخ الاقتصادي للدول النامية نوع من التناوب أو تبادل الأدوار في عملية التنمية الاقتصادية بين الدولة في القطاع العام والخاص ، فبلغ التوجه نحو توسيع دور القطاع العام ذروته في بداية الستينات من القرن الماضي ،ثم تراخى تدريجياً لينحسر في نهاية السبعينات ، في المقابل أشتد زخم الخصخصة في بداية الثمانينات ،وبلغ ذروته عند مطلع الألفية الثالثة مع تزايد دور الشركات العابرة للقومية وأتساع نطاق عولمة الاقتصاد بالنسبة لحالة السودان يرجع تاريخ الخصخصة للعام 1920م وكانت أول شركة تمت خصخصتها هي شركة النور والكهرباء ، ولكن تم انتهاج سياسة الخصخصة بشكل أوسع في عهد الإنقاذ في العام 1992 حيث تم تكليف ثلاث لجان قامت بدراسة مؤسسات القطاع العام وتحديد أسباب تدهورها ثم رفع توصياتها لوزير المالية (رئيس اللجنة العليا للتصرف في مرافق القطاع العام) ، وتمت مراجعة هذه التوصيات وصنفت المنشآت إلى إستراتجية وغير إستراتيجية، ورفعت التوصيات بالتصرف فيها لمجلس الوزراء الذي أصدر قراره رقم 1155 في أكتوبر 1992م بتحديد نوعية وشكل التصرف لكل منشأة . مع وضع برامج سنوية لعمليات الخصخصة ، وقد سبق ذلك صدور قانون التصرف في مرافق القطاع العام لسنة 1990م بموجب المرسوم الدستوري الثالث لسنة 1989م، حيث تشكلت بموجبه لجنة عليا، من أهم اختصاصاتها وسلطاتها، اتخاذ قرار التصرف في مرافق القطاع العام بالطرق التي حددتها القوانين، وكذلك أنشئت لجنة تسمى اللجنة الفنية للتصرف في مرافق القطاع العام، وتكون تحت إشراف اللجنة العليا، ومن أهم اختصاصاتها وسلطاتها حصر الأصول والممتلكات للمرافق المحدد التصرف فيها ، وقد حدد القانون وسائل الخصخصة في اشراك اطراف من غير الدولة باي صورة من صور المشاركة او البيع لاطراف غير الدولة او التصفية النهائية .

تهدف هذه الدراسة إلى شرح دور سياسة الخصخصة في تحسين الأداء الاقتصادي في السودان بالتطبيق علي صناعة الاسمنت في السودان باعتبارها من أهم الصناعات الحيوية والتي تدخل في كثير من الصناعات الاخري وهي الأساس في مشاريع التنمية والبني التحتية .

2-1-1 مشكلة الدراسة:

تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي بعد استقلال السودان والتي كانت تهتم فقط بتقديم الخدمات اللازمة لعملية التنمية من أمن وعدالة ودفاع ومرافق عامة إلى الدولة الإيجابية والتي أصبحت تشارك القطاع الخاص في مجال إنتاج وتقديم السلع والخدمات إلى جانب دورها الاجتماعي.وتركز الدولة على الدخول في النشاط الاقتصادي بغرض تحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، نذكر منها على سبيل المثال تقديم بعض السلع الضرورية بأسعار مدعمة تقل عن تكلفة إنتاجها.

وقد عزت العديد من الدراسات سبب تحول القطاع العام إلى عبء على الاقتصاد القومي إلى اضطرار تلك المشروعات إلى التضحية بالأهداف التجارية من أجل تحقيق الأهداف الاجتماعية (مثل توفير فرص للتوظف – بيع السلع بأقل من تكلفتها) ، وهى الأسباب التي بررت للحكومة السودانية بالاستمرار في تغطية خسائر مشروعاتها عن طريق التحويلات المباشرة من الموازنة لكن استمرار قيام الحكومات بهذا الدور لا يمكن أن يستمر في عالم لا يعرف الثبات، حيث واجهت الدوله – في بداية الثمانينيات العديد من المشاكل الاقتصادية مثل انخفاض مستوى دخل الفرد الحقيقي وبالتالي انخفاض مستويات الادخار، وزيادة معدلات النمو السكاني، وقصور وضعف كفاءة رأس المال الاجتماعي، والذي أثر بصورة مباشرة عليها، فانخفضت أسعار صادراتها الرئيسية، وزاد التقلب في أسعار صرف العملة المحلية.

ومن الوسائل التي طرحت لحل تلك المشكلة، الالتجاء إلى القطاع الخاص والعمل على زيادة المساحة المخصصة له في النشاط الاقتصادي إلى جانب القطاع العام، فقد اشار البرنامج الثلاثي للانقاذ الاقتصادي (1990-1993م) لاعطاء دور اكبر للقطاع الخاص في الاقتصاد السوداني اضافة للتخلص من المشروعات الخاسرة والمتعثرة ومن ضمنها مصانع الاسمنت بالقطاع الصناعي.

واستنادا إلى ما سبق فان مشكلة الدراسة سوف تتحدد من خلال التساؤلات الآتية:-

ماهي الآثار الناتجة عن خصخصة المؤسسات العامة في القطاع الصناعي عموما (وقطاع الاسمنت تحديدا) ؟

هل تؤثر الخصخصة علي الإنتاجية؟

هل تؤثر الخصخصة علي الأداء المالي ؟

هل تؤثر الخصخصة علي العمالة ؟

1-1-3 فرضيات الدراسة:

للخصخصة دور ايجابي في تطوير وتحسين كفاءة الأداء (الطاقة الإنتاجية تحسين الأداء المالي – زيادة العمالة) بالنسبة لقطاع الاسمنت في السودان.

أ -هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخصخصة وزيادة الطاقة الإنتاجية لمصني اسمنت عطبرة وربك .

ب -هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخصخصة وتحسين الاداء المالي لمصني اسمنت عطبرة وربك.

ت -خصخصة مصني اسمنت عطبرة وربك ادت الي زيادة حجم العمالة .

1-1-4 أهمية الدراسة :

الاهمية العلمية

- المكانة الإستراتيجية المهمة التي يتبوأها موضوع خصخصة المؤسسات العامة باعتباره أحد الحلول المطروحة لعلاج أوجه الخلل في المؤسسات العامة بعد الثورة التقنية والعولمة الاقتصادية ، وما تبعها من سلبيات والتطلع الدائم إلى الارتقاء بمستوى كفاءة الأداء والجودة وتوسيع نطاق المنافسة وتحسين إدارة التنمية في الاقتصاد القومي.

الاهمية العملية

- تتوافق أهداف هذه الدراسة مع اهتمام الحكومة السودانية في توسيع قاعدة القطاع الخاص الإنتاجي ببرامج التنمية في جميع الخطط الخمسية ، وتنويع مصادر الدخل غير النفطية مما يساهم في تفعيل برامج التنمية الاقتصادية .

1-1-5 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الاتي :-

1. التعرف علي مفهوم وأهمية و أنواع الخصخصة.

2. التعرف علي دور الخصخصة في تنمية القطاعات الاقتصادية.
3. الوقوف علي أهم المبررات الداعية لخصخصة مؤسسات القطاع العام.
4. الوقوف علي أداء مؤسسات القطاع العام قبل الخصخصة و بعدها و المشاكل الرئيسية التي واجهتها.
5. التعرف علي إسهام القطاع الصناعي في تحسين الأداء الاقتصادي قبل بعد انتهاج سياسة الخصخصة بالتركيز علي صناعة الاسمنت في السودان .
6. رصد واقع المشاكل التي واجهت تطبيق خصخصة المؤسسات العامة في السودان.
7. التعرف على أهم التحديات الأساسية التي تواجه خصخصة المؤسسات العامة.

1-1-6 مناهج الدراسة:

أعتمد الباحث علي مناهج الدراسة التالية:

1. المنهج التاريخي: لاستعراض الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع البحث.
2. المنهج التحليلي الوصفي: لتحليل بيانات الدراسة ومناقشة فروض الدراسة لإثباتها او رفضها.
3. منهج المقارنة (قبل وبعد) لتقويم اداء مصنعي اسمنت عطبرة وربك قبل وبعد تطبيق برنامج الخصخصة .

1-1-7 مصادر جمع البيانات:

يعتمد الباحث على المصادر التالية في الحصول على البيانات والمعلومات

مصادر ثانوية

الكتب ، المراجع ، رسائل الدكتوراه والماجستير، الأوراق العلمية التقارير ، المجلات العلمية الدوريات ، شبكة الانترنت.

1-1-8 حدود الدراسة :

تقتصر حدود الدراسة على:

1. الحدود المكانية : سوف تجرى الدراسة في جمهورية السودان بالتطبيق علي (مصنعي اسمنت عطبرة وربك).
2. الحدود الزمنية: تشمل هذه الدراسة الفترة الزمنية (2002- 2014م)

1-1-9 هيكل الدراسة :

سعيا لبحث مدى صحة فروض الدراسة وتحقيقا لأهدافها تم تقسيم الدراسة إلى ستة فصول؛ الفصل الأول: تمهيدي ويشمل الاطار العامل للبحث ويحوي المقدمة ، الخطة ، الدراسات السابقة ، التعقيب علي الدراسات السابقة الفصل الثاني: الإطار النظري ويحوي مبحثين المبحث الأول عبارة عن نشأة و مفهوم و أهداف و إشكال الخصخصة ، المبحث الثاني تجارب بعض دول العالم والدول العربية و الإفريقية في تطبيق سياسة الخصخصة . الفصل الثالث هو عبارة عن تطبيق برنامج الخصخصة في السودان ويشمل مبحثين ، المبحث الأول ، تهيئة البيئة الاقتصادية لتطبيق برنامج الخصخصة ، المبحث الثاني التطبيق الفعلي لبرنامج الخصخصة والمشاكل التي واجهت تطبيق البرنامج . الفصل الرابع وبه الدراسة التطبيقية ويحوي مبحثين ، المبحث الأول نبذه تعريفية عن صناعة الاسمنت ونشأتها ، المبحث الثاني دارسة حالة مصنعي اسمنت عطبرة وربك . الفصل الخامس ويحوي مناقشة فروض البحث والنتائج والتوصيات والخلاصة .

1-1-10 الدراسات السابقة

1/ دور الخصخصة في رفع كفاءة المنشآت العامة دراسة ميدانية تحليلية علي الاندية الرياضية ، للباحث : فهد محمد زيدان الزامل ، 2013م [1]

تناولت الدراسة مدي امكانية خصخصة الاندية الرياضية ، وسعت الدراسة للتعرف الي علاقة الخصخصة بالعاملين ومدي إسهام الخصخصة في مواجهة المشكلات ، واهم المعوقات التي تواجه تطبيق عملية الخصخصة ؛ وانبثقت أهمية الدراسة من أهمية تطوير الأندية الرياضية ومن أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة .

هنالك رغبة قوية من العاملين في مجال الرياضة الي خصخصة الأندية الرياضية باعتبارها تساهم في التطوير الرياضي وحل المشكلات ، وجود معوقات تواجه تطبيق الخصخصة ومنها ضعف الالتزام ببرنامج الخصخصة من قبل القائمين بالعمل في الأندية الرياضية ، واوصت الدراسة بضرورة تحديد خطة عمل متدرجة لتطبيق علمية الخصخصة في الأندية الرياضية .

2/ اتجاهات العاملين نحو الخصخصة وأثرها على السعودة والأمن الوظيفي ، للباحث محمد مفرح ألسريعي، 2012م[2]

---

[1]- فهد الزامل ،2013م، دور الخصخصة في رفع كفاءة المنشآت العامة دراسة ميدانية تحليلية علي الاندية الرياضية وسالة دكتوراة غير منشورة ،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

[2]- السريعي ، 2012، اتجاهات العاملين نحو الخصخصة وأثرها على السعودة والأمن الوظيفي، رسالة دكتوراة غير منشورة، السعودية .

استخدم الباحث المنهج الوصفي وهدفت الدراسة إلى قياس اتجاهات العاملين بشركة الاتصالات السعودية نحو الخصخصة على كل من تحسين مستوى الخدمات وسعودة الوظائف والأمن الوظيفي، ومن اهم نتائج الدراسة :-

1. أن سياسة الخصخصة تؤدي إلى تحسين مستوى الخدمات للمشتركين وإيجاد فرص جديدة للعمالة الوطنية.
2. أن هناك علاقة بين الإنتاجية والأمن الوظيفي للعامل .

3/ اثر الاستخصاص علي الاقتصاد الاردني دراسة تحليلية لمرفقي المياة والاتصالات للفترة (2004-2008م) للباحث طه بركات ارشيد ، 2010م[1]

هدفت الدراسة الي بيان اثر عمليات الاستخصاص علي حجم المديونية الخارجية وسوق عمان المالي من حيث حجم التداول ، وكانت اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة .

- ان عمليات الاستخصاص في الاردن قد ادت الي تخفيض حجم المديونية الخارجية اذ بلغ حجم المصروفات من عوائد الاستخصاص لغايات تخفيض حجم المديونية الخارجية في العام 2003م 279 مليون دينار في حين بلغ في نهاية العام 2007م 449 مليون دينار اي بزيادة قدرها 61%

ومن اهم التوصيات التي اوصت بها الدراسة :-

- الاستمرار في برنامج الخصخصة من اجل زيادة الكفاءة ، نشر ثقافة الاستخصاص واشراك المسؤولين لكسب الراي العام لتطبيق البرنامج الاستخصاص ، تدريب موظفي القطاع العام في المشاريع المنوي استخصاصها علي اسلوب العمل الجديد تحت ادارة القطاع الخاص .

4/ اثر الخصخصة علي مؤسسات القطاع العام دراسة حالة مصنع البصل بكسلا ، للباحثة عفاف محمد علي ، 2006م [2]

تناولت الدراسة وضع القطاع العام قبل وبعد انتهاج سياسة الخصخصة في السودان في العام 1992م من خلال دراسة حالة مصنع البصل بمنطقة كسلا ومن اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة :

- ضعف نظام الحوافز في مستوي الحلقة الادارية العليا مقابلاً بنظيرة في القطاع الخاص مما ادي الي تردي العمل والاداء في مصانع القطاع العام

[1]- طه بركات ارشيد ، 2010م ، اثر الاستخصاص علي الاقتصاد الاردني دراسة تحليلية لمرفقي المياة والاتصالات للفترة2004-2008م ، رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

[2]- عفاف محمد علي ، 2006م ، اثر الخصخصة علي مؤسسات القطاع العام دراسة حالة مصنع البصل بكسلا، رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

- لا بد من تقليص القطاع العام حتي يتمكن من تجويد عملة واتاحة الفرصة للقطاع الخاص .

ومن اهم التوصيات التي اوصت بها الدراسة :

- الاعلام المكثف والموجه للمجموعات المتضررة والجمهور والعاملين والمستثمر من خلال وسائل الاعلان قبل وخلال تطبيق عملية الخصخصة وتوضيح سياسة الخصخصة واهدافها المستقبلية .
- عمل دراسة واقعية عن العقود المقدمة والجوانب القانونية والادارية وقواعد التقييم في هذه المشروعات المراد خصخصتها علي ان يكون التقييم علي اساس القيمة الدفترية وليس السوقية .

5/ اثر الخصخصة علي اداء القطاع المصرفي بالتركيز علي البنك التجاري السوداني ، للباحثة انعام عبدالله ، جامعة امدرمان الاسلامية ، 2005م [1]

تناولت الدراسة خصخصة القطاع المصرفي في السودان وركزت علي البنك التجاري وكانت اهم النتائج التي توصلت لها الدراسة :

- ان اساليب الخصخصة المختلفة التي تم تطبيقها قد ساعدت في ترقية القطاع المصرفي وخفضت كثيراً من الاعباء التي كانت تقع علي عاتق الدولة

ومن اهم التوصيات التي اوصت بها الدراسة :

- الابقاء علي حصة الحكومة في بعض المؤسسات الخدمية الاستراتيجية في الانتاج حتي تكون هنالك فرصة للمتابعة في الحدود التي تراعي المصلحة العامة ، والعمل علي تطوير سوق الخرطوم للاوراق المالية وزيادة قدرتة في دخول اسهم استثمارات جديدة ناتجة عن عملية خصخصة المؤسسات العامة .

6/ خصخصة خدمات المدن الصناعية وأبعادها الإدارية والأمنية بالمملكة العربية السعودية، للباحث خالد بن ناصر الراجح ،2003م [2]

هدفت الدراسة إلى معرفة الوضع الحالي للخدمات المقدمة في المدن الصناعية، والتعرف على المزايا الإدارية والنتائج الأمنية المتوقعة ، وتشخيص المشكلات التي تؤثر على خصخصة هذه الخدمات .

ومن اهم نتائج الدراسة :

1- انعام عبدالله ، 2005م ،اثر الخصخصة علي اداء القطاع المصرفي بالتركيز علي البنك التجاري السوداني رسالة تكملية لنيل البكلاريوس غير منشورة ، جامعة امدرمان الاسلامية .

2- خالد بن ناصر الراجحي،2003م، خصخصة خدمات المدن الصناعية وأبعادها الإدارية والأمنية بالمملكة العربية السعوديةرسالة ماجستير غير منشورة ، السعودية .

1. تشجيع الاستثمار الوطني، وأن تكون الإستراتيجية المعلنة متوافقة مع برامج الخصخصة.
2. الاستمرار في إصلاح وتطوير الأداء والتشريعات وتحرير الاقتصاد من معوقات الاستثمار، وتطوير السوق المالية .

7/ التوقعات الاقتصادية لشركات اتصالات مخصخصة حديثا، دراسة حالة هيئة الاتصالات التايلندية، للباحث ،prateapusanondAkradej2001م [1].

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر الخصخصة في رفع درجة الكفاءة، ومستوى الخدمات الممنوحة، ونوعيتها، ومقارنتها بمثيلاتها من الشركات من ناحية الخدمات

ومن اهم نتائج الدراسة الاتي :-

1. التحسن الملحوظ في زيادة الربح المالي للشركة.
2. تطور وتنوع نوعية الخدمات المقدمة والسرعة والكفاءة في أسلوب التشغيل،والزيادة في حجم المبيعات،وعدم بروز ظاهرة الاستغناء عن الموظفين في تلك الفترة.
3. هناك زيادة ملحوظة لتكلفة الخدمات المقدمة مما انعكس على الأسعار بصفه عامة.

8/ خصخصة القطاع الحكومي بالولايات المتحدة الأمريكية دراسة ميدانية في الولايات المتحدة الأمريكية ، للباحث.Chi، 1998م [2]

هدفت الدراسة إلى معرفة نشاطات الخصخصة في الولايات المتحدة الأمريكية ، ومن اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة :-

1. أن الخصخصة هي أداة جيدة لتوفير السيولة النقدية ،وتزويد المواطنين بأفضل الخدمات ،وذلك من خلال دعم القادة السياسيين والتشريعيين لبرامج الخصخصة ، وبينت الدراسة ارتفاعاً في نشاطات الخصخصة في مجالات النقل ،وإدارة الخدمات العامة ،والخدمات الاجتماعية ،والإصلاح ، و ان أقل هذه النشاطات اتباعا للخصخصة في التعليم ،والأمن العام .
2. أما فيما يختص بالأساليب التي اتبعت في عملية الخصخصة ،فقد كان أوسعها انتشاراً أسلوب التعاقد ،حيث تم تطبيق هذا الأسلوب على 80% من مشاريع الخصخصة للخدمات والأعمال الأخرى ، اما أسلوب حق الامتياز استخدم بكثرة في خصخصة دوائر الخدمات الاجتماعية ومراكز الصحة العامة والنقل.

9/ تأثير عملية الخصخصة على المستهلكين والموظفين في صناعة المياه في بريطانيا ويلز، للباحثColin Harris ، 1998م .[3]

---

[1] prateapusanondAkradej، 2001م ،التوقعات الاقتصادية لشركات اتصالات مخصخصة حديثا، دراسة حالة هيئة الاتصالات التايلندية، رسالة دكتوراة منشورة ، تايلند.

[2]- Chi ، 1998م، خصخصة القطاع الحكومي بالولايات المتحدة الأمريكية دراسة ميدانية في الولايات المتحدة الأمريكية مركز الاستشارات الحكومية في الولايات المتحدة الأمريكية

3- Colin Harris،1998م، تأثير عملية الخصخصة على المستهلكين والموظفين في صناعة المياه في بريطانيا ويلز

هدفت الدراسة إلى معرفة تأثير خصخصة المرافق العامة على المستهلكين والموظفين ، ومن أهم نتائج الدراسة الاتي :-

1. الخصخصة تهدف بشكل واضح إلى نقل السلطة من المنتجين إلى المستهلكين ، كما تساهم في تمليك الموظفين للأسهم في الشركة التي يعملون بها.
2. عملية خصخصة المرافق العامة تعتبر عملية غير مألوفة وتبين رفض الموظفين بعد مضي ثمانية أشهر من الخصخصة فكرة قيام القطاع الخاص بتوفير الخدمات الضرورية، وأيضا معارضة الموظفين لفكرة خصخصة المياه وأن الأفراد العاملين لا يتوفر لديهم الأمن الوظيفي.

10/ معوقات وآثار الخصخصة ، للباحث V.V. Ramnanad ham ، 1996م [1]

هدفت الدراسة إلى معرفة و تحديد المعوقات والآثار المترتبة على الخصخصة ومن اهم نتائج الدراسة الاتي :

1. من معوقات الخصخصة ارتفاع المعدلات العالمية من البطالة و التضخم .
2. تحمل المشروعات العامة أعداداً من العمالة الزائدة .
3. نقل الملكيات كان مصحوباً في عديد من الدول مثل بنجلاديش بالتخلص من بعض أعداد القوى العاملة خلال عام واحدة لاعتبارات الكفاءة التي تعتبر هدفاً للخصخصة .

11-1-1 التعقيب على الدراسات السابقة

من خلال ما تم عرضه من دراسات يرى الباحث إن معظم الدراسات السابقة أبرزت الدور المهم والحيوي الذي تلعبه الخصخصة في رفع كفاءة الأنظمة في المجالات الاقتصادية المختلفة إضافة إلى أثرها الفاعل في إعادة هيكلة الاقتصاد ودفعة نحو التنمية التي تحتاجها الدول.
وبشكل عام يمكن القول إن هناك نقاطا شكلت محاور أساسية في معظم الدراسات السابقة التي تم استعراضها وهي :

- التوجه الإيجابي نحو الخصخصة في كل دول العالم والدول العربية وفي السودان .
- التأكيد على ضرورة ربط إعداد القوى العاملة المدربة بخطط التنمية واحتياجات سوق العمل.
- قد تتفق نتائج الدراسة الحالية مع نتائج الدراسات السابقة في محاولتها الوصول إلي نتائج تأكيد أهمية الخصخصة باعتبارها احد آليات دفع الاقتصاد نحو التنمية.
- أن الدراسات السابقة درست تلك النماذج من أجل الأخذ بها أو تطويعها لتكون ملائمة لظروف البلدنها، في حين أن هذه الدراسة تحاول رصد نتائج خصخصة قطاع الاسمنت وأثره في

[1]- V.V. Ramnanad ham، 1996م، معوقات وآثار الخصخصة

تحسين الأداء المالي والإنتاجي وزيادة حجم العمالة ، وهو من القطاعات التي لم تأخذ حقها الكافي من الدراسة .

المبحث الاول مفاهيم الخصخصة

مقدمة :

بما أن المؤسسات العامة تشكل العمود الفقري لمعظم اقتصاديات الدول النامية، فمن المنطقي أن تتجه الأنظار لإصلاح المؤسسات العامة كجزء من برنامج إصلاح اقتصادي شامل. وقد استخدمت الدول النامية أساليب مختلفة لإصلاح مؤسسات القطاع العام، ومن أهم تلك الأساليب وأكثرها استخداماً أسلوب الخصخصة((Privatization)) يتناول هذا الفصل تعريف ومفهوم واهداف واساليب الخصخصة الي جانب تجارب بعض الدول عالمياً.

1-1-2 مفهوم وتعريف الخصخصة :

لقد ظهرت مصطلحات عديدة تُفيد حالة الانتقال من القطاع العام إلى القطاع الخاص ، مثل: التخصيص ، والتخاص ، والتخاصية ، والتخصيصية ، والمخاصة ، والخصخصة ، والخوصصة ، والذي يعني حرفياً العبور من القطاع العام إلى القطاع الخاص [1] ويستخدم البعض "تمليك الخواص" أو "تمكين الخواص" ، كما يميل البعض الآخر إلى التعبير عن هذا المصطلح بعبارة "تنامي القطاع الخاص" أو "التحول نحو القطاع الخاص" ، ويستخدم آخرون مصطلحات "تحرير المشروع و "اللاتأميم" و "الباب المفتوح أو الشعبوية" ، كما تستخدم كلمة "التاتشرية" للتعبير عن سياسة التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص [2] ، ومع ذلك فان اصطلاح الخصخصة يبقى الأكثر انتشاراً واستعمالاً ، لكونه الأكثر دقة ودلالة وسهولة.

بدأ استخدام كلمة الخصخصة((Privatization)) في المملكة المتحدة في بداية عقد الثمانينات. ونسبة لحداثة مفهوم الخصخصة، فلا يوجد تعريف محدد لها في قواميس اللغة الإنكليزية، وسرعان ما انتقل مفهوم الخصخصة إلى الدول المتقدمة والنامية والتي طبقت أساليب وطرق مختلفة للخصخصه.

لقد اتفق الاقتصاديون العرب على مصطلح الخصخصة الذي اقترحه مجمع اللغة العربية في مصر ويقابل المصطلح الاقتصادي باللغة الإنكليزية كلمة Privatization[3].

تعددت واختلفت مفاهيم الخصخصة وتعريفها بتعدد مجالات تنفيذ هذه الإستراتيجية و تعدد أساليبها فيتسع التعريف أو يضيق بقدر شموله لهذه الأساليب وتلك المجالات. وهناك عدد هائل من التعريفات التي تم طرحها للخصخصة تتجاوز حدودمفهوم سياسة الخصخصة ذاتها ومن هذه التعريفات ما يلي :

---

[1]- العناني جواد ، ريما خلف ،1997 ، الايطار النظري للخصخصة وعلاقتها مع العولمة الاقتصادية ،في البرنامج التدريبي " العولمة وانعكاساتها علي الخصخصة في الوطن العربي ، عمان ص1.

[2]- الحناوي ، محمد صالح ، احمد ماهر 2000م ، الخصخصة بين النظرية والتطبيق ، الاسكندرية ، الدار الجامعية ص5 .

[3]- نزية الايوبي ،1995، الاصلاح الاداري والتطوير المؤسسي في العالم العربي في ظل التحديات الاقتصادية الجديدة ، مصر ، القاهرة ، المنظمة العربية للتنمية ، ص8 .

عرفت على أنها نقل لملكية مشروع من القطاع العام إلي القطاع الخاص " [1].

هي "قيام الدولة بتحويل الملكية العامة جزئيا او كلياً إلى القطاع الخاص ، [2]إدارة أو إيجاراً أو مشاركة أو بيعا وشراء في ما يتبع الدولة أو تنهض به أو تهيمن عليه ، في قطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة أو مجال الخدمات العامة [3] وعرفت علي انها عملية انتقال الملكية والإدارة التشغيلية للمؤسسات المملوكة للدولة إلي القطاع الخاص إما جزئيا أو كليا ، ويمكن للقطاع الخاص أن يكون إما مؤسسات أو رجال أعمال أو شركات أجنبية [4] .

ويعرفها عصام رشيد بأنها " عمليةانتقال الوحدات الإنتاجية السلعية والخدمية والعائدة ملكيتها إلى الدولة والتي تخضع للقطاع العام إلى الأشخاص المعنويين والماديين بشكل جزئي أو كلي ومن خلال مرة واحدة أو على شكل مراحل وبأساليب مباشرة أو غير مباشرة وبشكل مخطط ومهيأ له بظروف تمهيدية مما سيفضي إلى الأشخاص هيكلة الوحدات المعنية أولاً ، ومن ثم العمل على تغيير قوى الإنتاج وعلاقاته وزيادة ربطها بآليات السوق بطريقة تتفق في الأخير مع ما يشهده الاقتصاد العالمي من تحولات بشكل عام[5].

ويرى محمد عبدالحميد بأن الخصخصة "تعني تحويل ملكية الدولة (العامة) إلى الملكية الخاصة في عملية تحويل الاقتصاد العام إلى اقتصاد السوق. وإذا ما أخذنا المفهوم العام لاقتصاد السوق ، فهو يعني اقتصاد العرض والطلب ، والعنصر الأساسي في هذا الاقتصاد هو النشاط الخاص بأشكاله المختلفة والنشاط الفردي ، إلاّ أنه لا ينفي دور الدولة في الإسهام في الاقتصاد ، أو إصدار القوانين اللازمة لحماية الاقتصاد الخاص ، وتنظيمه وتشجيعه ، أو محاربة الاحتكارات. و بذلك تمثل الخصخصة رؤية متكاملة للتصحيحات الهيكلية ، وكيفية إدارة الاقتصاد القومي بكفاءة أعلى وبفعالية لكونها تشمل ثلاثة مستويات متداخلة وهي : مستوى المؤسسة ، مستوى القطاع الاقتصادي ، مستوى الاقتصاد الوطني ككل[6].

ويعرف El-Wan الخصخصة بأنها "السياسة أو الأداة التي يمكن بمقتضاها نقل ملكية بعض المنشات الاقتصادية والإنتاجية من نطاق الملكية العامة إلى الملكية الخاصة متضمنة العمليات التنموية من إنشاء وتشغيل وإدارة الإنتاج ونقل وتوزيع السلع والخدمات للقطاع الخاص بغرض تحسين وزيادة الإنتاج والأرباح" [7].

---

[1]- الكردي ، جمال محمود،1998 ، التنظيم القانوني للخصخصة ، مصر ، القاهر، دار النهضة العربية ، ص17.

[2]- دور المصارف العربية في التخصصية وتطوير الاسواق المالية ، اتحاد المصارف العربية 1993 ص 141.

[3]- العبدالله ، مصطفي محمد الاصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية ، بيروت، مركز درسات الوحدة العربية ،1999 ص 47.

[4]- عبدالعزيز صالح ،1997 ، ادارة عمليات الخصخصة واثرها في اقتصاد الوكم العربي ، دراسة مقارنة ، الاردن ، عمان دار الصفاء ، ص102.

[5]- عصام رشيد ، 1994 ، دور الجهاز المصرفي في عمليات التخصيصية ، بغداد، جمعية الاقتصاديين العرقيينص ص 2-4

[6]- محمد عبدالحميد،1425 ، ترويج قضايا الخصخصة " تجارب عالمية " بحث مقدم للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الاسلامي مكة المكرمة ، جامعة ام القري ، ص ص 1-73،

3-El-wan .ibrahim ,1992, privatization, deregulation and macroeconomic Polices: the case of Pakistan Structural and macroeconomic Issues ,HMF , P 86.

ويشير اكتان Aktan أن الخصخصة "عملية الغرض منها هو التحرر من القيود التي تتعلق بكفاءة منشآت القطاع العام وتحويلها إلى حوافز القطاع الخاص ، أي تغيير العلاقة بين الحكومة والقطاع الخاص إلا أن المعنى الشامل والمتداول للمصطلح هو بيع أصول المشروعات العامة وكذلك أسهمها إلى الأفراد سواء تم ذلك بطريقة جزئية أو كلية ، بالإضافة إلى تغيير دور الحكومة لزيادة قوى السوق مع ضرورة التركيز على الخصخصة لكونها وسيلة وليست غاية ، أي أنها تمثل سياسة اقتصادية ترمي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي بوجه عام من خلال تقنين الأدوار بين الحكومة والقطاع الخاص وتشجيعه نظراً لاتسامه بانخفاض درجة البيروقراطية في اتخاذ القرارات وقدرته على تحسين الجودة واستخدام المنافسة وجذب الاستثمارات[1].

وعرفت بأنها "السياسات التي تشجع القطاع الخاص على المشاركة في الخدمة العامة ، وإنشاء البنية التحتية والتخفيف من حالة الاحتكار للمشروعات المملوكة من قبل الحكومة"

كما عرفها روبنس روكبيرو بأنها " الانتقال بالنشاط الاقتصادي من القطاع العام إلى القطاع الخاص مع التغيير في أشكال الملكية لهذا النشاط ، أما سافاس فقد عرفها بأنها " تخفيف دور القطاع العام وزيادة دور القطاع الخاص في ملكية وإدارة الأنشطة المختلفة .

وقد عرفها كوين وأوستن بأنها عبارة عن " عدة أشكال من الاتفاقات التي من خلالها يصبح القطاع الخاص مسئولاً عن عمليات التحويل والتصميم ، والبناء والملكية والتشغيل ، للتسهيلات والخدمات العامة .

و عرفت الخصخصة بوصفها مجموعة متكاملة من السياسات والإجراءات ، لنقل ملكية المشروعات العامة أو المشتركة من القطاع الحكومي إلى القطاع الخاص ، لتشغيلها وفق الأهداف الاجتماعية والآلية الاقتصادية من أجل تحقيق أهداف التنمية الشاملة بالاعتماد على حرية المنافسة ، وتشجيع المبادرات الفردية ، وتعبئة موارد القطاع الخاص ، وإصلاح الجهاز الإداري ، وتبسيط الإجراءات الحكومية.

2 1 2 نشأة وتاريخ الخصخصة.

قد يتبادر إلى ذهن أي شخص أننا عندما نبحث عن نشأة الخصخصة سنذهب بفكرة ظهورها وتطبيقها إلى عام 1979 على يد السيدة مارجريت تاتشر ، رئيسة وزراء بريطانيا آنذاك ، والحال ليس بهذه البساطة إذا ما نظرنا إلى تطور الفكر الاقتصادي وتمعنا في الأفكار

[1]-Aktan ,Coskon 1995,An Introduction to the theory of Privatization, P 10.

والمحاولات التي ظهرت منذ وقت مبكر على أيدي مفكرين وفلاسفة اقتصاديين وغير اقتصاديين ، والتي جاءت أفكارهم على شكل حديث عن أهمية القطاع الخاص في الإنتاجية والمبادرة[1].

يعتبر ابن خلدون المفكر الإسلامي أول من فكر في تطبيق سياسة الخصخصة التي تهدف للتحول نحو نمط الإنتاج الخاص ، فقد تحدث ابن خلدون منذ عام 1377ميلادية عن أهمية اضطلاع القطاع الخاص بالإنتاجية ، وهي فكرة تدل على فهم ابن خلدون وإدراكه في وقت مبكر لأهمية القطاع الخاص ، وسلامة أدائه وكفاءة أساليبه بالإضافة إلى تدخل القطاع الخاص في تنفيذ بعض المشاريع العامة في العصر الأموي بدلاً من الحكومة المركزية ، نظرا لارتفاع تكلفة قيام الحكومة بالتنفيذ أو لافتقار الحكومة إلى الخبرة الإدارية [2]. حيث يقول في مقدمته إذا تدخلت الدولة في التجارة والزراعة ، اضر هذا بالمواطنين وقلل عوائد الدولة وهدم المدينة .

كذلك يشير تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم لعام 1991، إلى أن ابن خلدون يذكر في مقدمته أن النشاط التجاري من جانب الحاكم هو نشاط ضار لرعاياه ، ومدمر لإيرادات الضرائب ، ويحول دون منافسة أسعار الموارد والمنتجات مما قد يؤدي إلى الانهيار المالي لكثير من الأعمال التجارية ، ومعنى هذا في مصطلحاتنا المعاصرة أن القطاع الخاص يسهم في أرضاء المستهلكين وفي تطوير تقنيات[3] الإنتاج الحديثة ، ورفع كفاءة الإنتاج وتقليل التكاليف[4].

كما نادى بالخصخصة العالم آدم سميث (Adam Smith) أبو الاقتصاد في كتابه الشهير (ثروة الأمم) الذي نشره عام 1776م ، وذلك بالاعتماد على قوى السوق والمبادرات الفردية من أجل التخصص وتقسيم العمل ، وبالتالي تحقيق الكفاءة الاقتصادية سواء على المستوى الكلي أو الجزئي ، وهي أفكار تشكل جوانب هامة ترتبط بصورة مباشرة بسياسة الخصخصة. فيقول في كتابه " لا توجد شخصيتان تبدوان أكثر تناقضاً من شخصية المالك والتاجر ، لان الناس أكثر سخاء بثروات الآخرين منهم بثرواتهم الخاصة [5]. أما فكرة الخصخصة في القرن العشرين فقد ظهرت في كتاب عالم الإدارة (بيتردركر) عام 1968.

وتشير كتب التاريخ إلى أن أول عملية لتطبيق الخصخصة في الواقع العملي ، قد وجدت منذ أواخر القرن السادس عشر أثناء تطور الصراع بين المملكة المتحدة واسبانيا ، وثاني عملية للخصخصة في العالم ، يرجع إلى سماح بلدية نيويورك لشركة خاصة بأن تقوم بأعمال نظافة شوارع المدينة عام 1676 ، أما استخدام الخصخصة كسياسة اقتصادية أو وسيلة عملية لإحداث تحول مبرمج في اقتصاديات الدول فقد بدأ في السبعينيات من القرن العشرين وهناك

---

[1]- عبدة محمد فضل الربيعي ،2004م ،الخصخصة واثرها علي التنمية بالدول النامية ، مصر ، القاهرة ، مكتبة مدبولي ، ص125.
[2]- يوسف منصور ،1991 ، الاستخدامات المثلي لعوائد التخاصية في الاردن ،عمان ، المنبر الاردني للتمنية الاقتصادية ،ص11.
[3]- ابن خلدون ، 1950 ، المقدمة ، دمشق ، دار يعرب ،ص240.
[4]- مشهور عبداللطيف، 1992 م ، سياسة تحويل القطاع العام الي القطاع الخاص ،مجلة الادارة د.ن ، م35 ، ع2 ،ص 12.
[5]- عبده محمد فضل الربيعي ،2004م ، الخصخصة واثرها علي التنمية بالدول النامية ، مصر ، القاهره ، مكتبة مدبولي ، ص125.

تجربة رائدة ناجحة للحكومة اليابانية ، عندما بدأت في أواخر القرن التاسع عشر بإقامة مصانع وصناعات معينة تم بيعها إلى الشركات والأفراد . وهذه التجارب تكاد تكون الأولى من نوعها في وضع أسس لمفهوم الخصخصة في العالم[1].

أما في العصر الحديث فقد كانت البداية الحقيقية للبدء في تطبيق أول عملية نقل للملكية العامة إلى القطاع الخاص عام 1969 م ، وكان ذلك في الولايات المتحدة عندما اتجهت إلى بيع المؤسسات العامة ، مبتدئه بصناعة النقل والطاقة والاتصالات والفولاذ وبناء السفن . وتم تطبيقها في نقل الملكية العامة إلى الملكية الخاصة في جمهورية تشيلي عام 1973 ، وبريطانيا من أوائل الدول التي تبنت سياسة الخصخصة على نطاق واسع ، في العقد الثامن من القرن العشرين ، في عهد رئيسة الوزراء البريطانية مارجريت تاتشر[2].

وهناك مبادرات قام بها البنك الدولي لتشجيع الدول النامية على الإسراع بتبني فكرة الخصخصة فعلى سبيل المثال لا الحصر شمل برنامج الحكومة البريطانية تخصيص قطاعات كاملة تم بيعها للقطاع الخاص ببيع بعض المؤسسات للمجموعات التي تديرها ، أو تعويم أسهمها ، أو التعاقد مع القطاع الخاص لإدارتها . حيث باعت عدة مشروعات مهمة ، كشركات الغاز البريطانية وشركة "برتش تليكوم" و "جاكور" والخطوط الجوية البريطانية ، كما تخلت فرنسا عن شركة "سان جوبان" وبنك بارِيباس الرئيسي" ، و باعت اسبانيا كل حصتها في شركة "الفاروميو" وأسهمها في مصنع للسيارات ، وفي اليابان نقلت حكومة "ناكا سوني" الخطوط الجوية اليابانية إلى القطاع الخاص ، وباعت تركيا جسر "البسفور" كمقدمة لحملة أكثر اتساعا ، لنقل الملكية العامة إلى القطاع الخاص ، واتخذت ماليزيا خطوات للتخلي عن أعمال الخطوط الجوية والهاتف والخطوط الحديدية ، وبدأت الأرجنتين وسنغافورة والمكسيك والبرازيل جميعاً إجراءات جذرية في عدد من المشروعات المملوكة للدولة [3] . إضافة إلى عدد كبير من الدول الأخرى ، التي من أبرزها في أمريكا اللاتينية شيلي وكولومبيا وكوستاريكا ، وبعض الدول الآسيوية مثل الهند ، اندونيسيا بنغلادش ، باكستان والفلبين ، وأيضا عدد من دول أفريقيا مثل كينيا ، تنزانيا نيجيريا ، زامبيا وغانا ، وإلى جانب عدد من الدول العربية مثل السعودية ، وتونس ، والمغرب ، ومصر ، ولبنان والأردن [4].

ويرجع علماء الاقتصاد توسع الشركات والمؤسسات العامة في غالبية الدول إلى جملة من الأسباب منها:-

---

[1]- هيثم يوسف عويضة ،2004م، الخصخصة في الاقتصاد الفلسطيني ، دراسة تطبيقية في المؤسسات الفلسطينية ، جامعة النجاح ، نابلس ، فلسطين ، رسالة ماجستير غير منشورة ، ص9.

[2]- مشهور عبداللطيف،1992 م ، سياسة تحويل القطاع العام الي القطاع الخاص ،مجلة الادارة د.ن ، م35 ، ع2 ،ص 12.

[3]- جون دوناهيو ، 1991م ،قرار التحول الي القطاع الخاص غايات ووسائل خاصة ،ترجمة محمد مصطفي غنيم ، مصر ، القاهرة، دار النهضة ،ص14.

[4]- محمد عبدالله الظاهر ،2004م ،الضرورات التي تفرضها سياسة الخصخصة في مجال علاقات العمل ، بيروت ، جامعة بيروت ، ص ص 153-154.

1. ظهور العديد من السياسات والأفكار التي تدعو إلى مزيد من تدخل الدولة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية لتحقيق أهداف ، مثل تعبئة الموارد بغرض التنمية الاقتصادية ، والعدالة الاجتماعية ، عدالة توزيع الدخول والثروات ، وتقديم بعض الخدمات الأساسية التي لا يقدمها القطاع الخاص [1]وجود بعض المشروعات الخاصة غير الناجحة ، والتي تم الاستيلاء عليها من قبل الحكومة حفاظاً على استمرار تشغيلها ، وتجنباً لإلغاء ديونها ، أو ضمانات قروضها والبعض الآخر جرى تأميمه خلال إحدى الثورات أو فترات التحول السياسي المفاجئ[2].
2. قيام بعض الحكومات بتمويل بعض الشركات والمؤسسات العامة في صناعات معينة لم يكن رأس المال الخاص راغباً أو قادراً على الاستثمار فيها خاصة الدول النامية الأكثر فقراً .
3. قدرة الاستثمار العام في الاقتصاديات التي تتميز بالتكامل المحدود بين القطاعات على توفير الظروف المناسبة للنمو الصناعي ، ففي العديد من الدول النامية أدت الحاجة إلى تسريع عملية التصنيع إلى إشراك القطاع العام في قطاعات لها آثار اقتصادية مهمة مثل صناعة الحديد والصلب ، والكيماويات ، والهندسة الثقيلة ، والأسمدة والبتر وكيماويات .
4. رغبة الدول بالسيطرة على الموارد الطبيعية الإستراتيجية كالبترول على سبيل المثال.
5. تؤسس الشركات والمؤسسات العامة وتستخدم كوسيلة لتحقيق الأهداف التوزيعية ، وخلق فرص العمل والحفاظ على العمالة ، وتوفير منتجاتها بأسعار مدعومة لمساعدة المستهلكين ذوي الدخل المحدود ، ويتحقق ذلك إما بدعم منتجاتها بشكل مباشر ، أو تخفيض تكاليف المدخلات [3].

انبثقت الآراء السابقة في الأصل في الدول المتقدمة ، وقد تبنى هذه الآراء وقبلها عدد من المنظرين الاقتصاديين واعتبرت أساسا لنظام حديث هو "اقتصاديات التنمية" Development Economic وأصبح ذلك ظاهراً إلى الحد الذي تطلبت الظروف التي كانت سائدة في البلدان النامية LDCS مستوى أكثر تركيزاً للتدخل الحكومي من ذلك الذي تتطلبه الدول المتقدمة .

حيث امتد واتسع تدخل حكومات الدول النامية وزادت نسبة مشاركتها في النشاط الاقتصادي من خلال تقييد وتنظيم أنشطة القطاع الخاص بصفة عامة والأجنبي منه بصفة خاصة. فلجأت معظم هذه الدول إلى أجهزة القطاع العام لكونها الخيار الوحيد لاستغلال مواردها الطبيعية ، وإرساء قواعد البنية الأساسية الضرورية لانطلاق عمليات التنمية ، وتحقيق

[1]- احمد عبدالخالق ،1993م، التحول من القطاع العام الي القطاع الخاص بين النظرية والواقع مع رؤية مستقبلية ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ص14.

[2]- مدحت محمد العقاد ، 1991م ، مشاكل التحويل الي القطاع الخاص في الدول النامية ، دراسة للسياسات والتجارب ، المجلية العلمية للاقتصاد والتجارة ، ع1 القاهرة ، كلية التجارة بجامعة عين شمس ، ص13

[3]- Cook,P. And Kirk Patrick,1988, Privatization In Less Developed Countries,G.B:Biddles Ltd.D,Guild Ford And Kings Lynn, P7.

الاستغلال الأمثل للموارد بهدف زيادة الدخل القومي ، وإبعاد شبح الفقر ، وتحقيق فائض في عملياتها للتوسع في التكوين الرأسمالي [1].

ومع انخفاض الكفاءة الإنتاجية التخصصية في وحدات القطاع العام ، تطلعت الدول النامية إلى التطبيق الجاد لبرامج الإصلاح الاقتصادي في ظل معونات مالية وفنية من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي . فبرزت الخصخصة أو التخصيص Privatizationكجزء من الحل ،وأصبحت منهجا وأسلوبا اعتمد عليه العديد من الدول النامية والمتقدمة للتخلص من الحجم الزائد للقطاع العام وتحقيق الكفاءة الاقتصادية بتبني الخصخصة باعتبارها الحل الوحيد لما تعيشه المؤسسات الحكومية في البلدان النامية من حالةالترهل وتردي الخدمات وعدم تطورها ومواكبتها للتقدم الحاصل في العالم . [2]

وبرزت الخصخصة وانتشرت كسياسة اقتصادية تسود غالبية دول العالم وأصبح الجانب الاقتصادي قوة كبيرة وبديلا عن القوى العسكرية والجيوش وبالتالي الحروب الاقتصادية ، المتحكمة في اتخاذ الأسلوب الاقتصادي الذي يحق الأهداف المرسومة [3].

3-1-2 أهداف الخصخصة

يمكن إيجاز الأهداف الرئيسية للخصخصة في الآتي:

1 - إعادة توزيع الأدوار بين القطاع العام والخاص وانسحاب الدولة تدريجياً من بعض النشاطات الاقتصادية وإفساح المجال أمام المبادرات الخاصة عن طريق تشجيع الاستثمار الخاص.

2 - التخفيض من الأعباء المالية والإدارية التي تتحملها الدولة وتحقيق مكاسب فورية ، وإيقاف أو الحد من أو تخفيض نزيف الموارد المالية الذي يسبب العجز المالي في بعض المرافق العامة الخاسرة من خلال تخفيض الدعم المالي إلى هذه المرافق[4].

3 - استثمار حصيلة بيع حصص الدولة في المشروعات العامة في النهوض بالمشروعات الأخرى لتتمكن من بيعها ؛أو في الإنفاق على أنشطة أخرى كالدفاع والأمن وما شابههما

4 - تحسين الميزانية العامة والوضع المالي للدولة بشكل عام عن طريق زيادة الإيرادات وتخفيض النفقات من جراء بيعها للمشاريع العامة ، ومن خلال الضرائب المباشرة وغير المباشرة على الشركات بعد خصخصتها . وهذا المصدر الأخير سوف يتعاظم

---

[1]- عبدالعزيز صالح حبتور ،1997م ، ادارة عمليات الخصخصة واثرها في اقتصاديات الوطن العربي ، رسالة دكتوراة غيرمنشورة ، دراسة مقارنة ، الاردن ، جامعة الزيتون الاردنية ، ص13.

[2]- Steve Hanke, 1987, 'privatization and Development ' International Canter for Economic Growth ' p 17.

[3]- محمد عبدالله الظاهر ،2004م ، الضرورات التي تفرضها سياسة الخصخصة في مجال علاقات العمل ، بيروت ،ص143.

[4]- عبده محمد فاضل الربيعي ،2004م ، الخصخصة واثرها علي التنمية بالدول النامية ، مصر ، القاهرة ، مكتبة مدبولي ،ص133.

بالقدر الذي تتسع معه أنشطة تلك الشركات الرابحة والجديدة الأخرى التي يستثمر فيها القطاع الخاص أمواله. والخصخصة تؤثر على ميزان المدفوعات من خلال شراء مستثمرين أجانب لأصول محلية.

5 – تحويل موارد مالية خارجية لداخل الدولة ، وتوفير عملات أجنبية لها بصورة مباشرة[1] .

6 – يمكن أن تعمل الخصخصة على تطوير وتنشيط أسواق المال المحلية من خلال زيادة قاعدة الأسهم والملكية ، وتعمل أيضا على جذب المستثمرين الذين يبحثون عن تنويع محافظهم المالية ، والذين يثقون بالإدارة غير الحكومية، فالعلاقة بين الخصخصة وأسواق المال علاقة مزدوجة ، فهي توفر المال للمنشآت التي تخضع للخصخصة ، ثم تساعد رأس المال في عملية تقييم المنشأة من خلال تحديد قيمة الأسهم المطروحة وفقاً للعرض والطلب في البورصة[2].

7 – إيجاد مناخ الاستثمار المناسب ، وتشجيع الاستثمار المحلي لاجتذاب رؤوس الأموال المحلية والعربية والأجنبية . والتقنيات الحديثة وتطوير الكفاءات الإدارية والتنظيمية والتسويقية .

8 – زيادة الكفاءة الإنتاجية في المنشآت التي يتم خصخصتها وتحسين جودتها ونوعها لتصبح قادرة على تحقيق التنافس مع السلع الأجنبية ، وبالتالي تحسن وتزيد من الصادرات والتقليل من الواردات ، فالتصدير يزيد الموارد من العملات الأجنبية ، وتخفيض الواردات يؤدي إلى تقليل المدفوعات ، وفي كلا الحالتين سوف يحسن من الميزان التجاري وموقف ميزان المدفوعات[3].

9 – توسيع وتنويع قاعدة الملكية Popular Capitalism . يمكن للخصخصة أن تؤدي إلى توسيع قاعدة الملكية لأفراد الشعب من خلال طرح أسهم الاكتتاب العام في السوق المالية ، وهذا يشجع صغار المستثمرين على شراء الأسهم ، والتي تزيد الدخل والثروة ، و يشجع الاعتماد على الذات ويخفف الأعباء الواقعة على الدولة مما يعنى منح برنامج الخصخصة إطاراً شعبياً مقبولاً من الناحية الجماهيرية والسياسية[4]

---

[1]- عمرو سلمان ،1992م، دعم وتطوير سوق المال في مصر ، المعهد المصرفي ، البنك المركزي المصري ، القاهرة ، مجلة المصرفي ،ع 43، ص 11.

[2]- مصطفي محمد العبدالله ، 1999م ،الاصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ص36.

[3]- مصطفي حسين المتوكل ، 2001م ،الخصخصة خلق وافاق جديدة امام القطاع الخاص ، المركز الوطني للمعلومات ، مجلة المعلومات ، ع2 ، ص44.

[4]- ايهاب الدسوقي ،1995م ، التخصصية والاصلاح الاقتصادي في الدول النامية ومع دراسة التجربة المصرية ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ص22.

10 -إن توسيع وتنويع قاعدة الملكية يعطى برنامج خصخصة الملكية طابعاً ديمقراطياً ، يوفر له فرص النجاح السياسي والتأييد الجماهيري ، وإذا ما امتد هدف توسيع دائرة الملكية إلى العاملين في المنشأة ، فقد يكون من شأنه أن يؤدي إلى تحسن مستوى الأداء ، وحماية المنشأة ضد التعرض لمخاطر الإفلاس

11 -الخصخصة تهدف إلى إصلاح الهياكل الفنية الاقتصادية والمالية والإدارية وخلق جهاز إداري كفء وفعال.

12 -إيجاد مناخ تنافسي بين القطاعات الاقتصادية المختلفة داخل الدولة وكذلك بين الوحدات الاقتصادية داخل كل قطاع وفي كافة المجالات من إنتاجية وتسويقية ومالية وبشرية بالإضافة إلى توزيع المخاطر المالية والاقتصادية بين القطاعين العام والخاص[1].

13 -زيادة كمية وجودة الإنتاج والمساهمة في تهيئة ظروف الدولة لجذب رؤوس أموال أجنبية وهي أمور من شأنها تخفيف العبء على الموازنة العامة للدولة، كما يتوقع أن يكون له تأثيره على رضا المستهلك ، وعلى صناعة التصدير ، هذا إلى جانب مساهمته في تهيئة الظروف لإدخال تكنولوجيا حديثة وتشجيع الابتكار ، فضلاً عن المساهمة في جذب رؤوس الأموال الأجنبية.

14 -للخصخصة أهداف سياسية تشمل على الحد من ظاهرة الفساد الإداري وإساءة استخدام المال العام بالإضافة إلى الحد من الآثار السلبية التي تحدثها الضغوط السياسية ونقابات العمال فمثلاً الخصخصة من خلال تملك العاملين للمنشأة أو حصة كبيرة في رأسمالها ، من شأنها أن تترك أثراً إيجابياً على العلاقة بين العمال والإدارة ، مما يضعف الدور السلبي الذي قد تلعبه النقابات العمالية. [2].

15 -إعطاء إشارة للمستثمرين عن التزام الحكومة بالإصلاحات الاقتصادية من خلال التزام الحكومة بالانسحاب من الأنشطة الإنتاجية المباشرة وحصر دورها في التنظيم والرقابة [3] .

16 -الارتفاع بأداء المشروع عن طريق رفع مستوى الكفاءة في استخدام الموارد البشرية والمادية وزيادة الإنتاجية والاستجابة بدرجة أكبر للمستهلكين ، سواء من حيث كمية الخدمات أو نوعيتها أو تسليمها[4].

---

[1]- Perotti ,E ' and Guney ,S 1993' The Structure Of Privatization Plan ' Financial Management ,No ' 22 ' p 45.

[2]- Perotti مرجع سابق ، ص 95 .

[3]- وزراة التخطيط ، خطة التنمية السابعة ،2000-2005م ،المملكة العربية السعودية ، ص ص1 – 3 .

[4]- Hemming ,Richard& Mansoor ,Ali, 1988 ' Privatization and Public Enterprises ' imf Occasional Paper ' No. 56 ' p 22.

17 -تصغير حجم الهيكل العام للدولة ، وذلك بانسحاب الدولة من أغلب الأنشطة ذات الصبغة التجارية والاقتصادية وجعلها للقطاع الخاص ، ومن ثم تخفيف العبء عن أجهزة الإدارة العامة الواقعة على عاتق الدولة .

18 - الوصول إلى قرارات استثمارية أكثر وأفضل ، وبذلك يتم تسريع النمو الاقتصادي ، مع ولادة عدة طرائق وخيارات في إطار فلسفة التحول إلى الملكية الخاصة ، وذلك بإتباع فعاليات اقتصادية لتوسيع قاعدة الاستثمارات الفردية والجماعية والخاصة ، بما يمكن من توفير رؤوس الأموال اللازمة لمتطلبات التوسع في نشاط الشركات والمؤسسات المحولة ، ليشمل العديد من الأنشطة التكميلية المتنوعة التي تمارس لأول مرة [1].

19 -زيادة المنافسة بين المنتجين لضمان تقديم السلع والخدمات المطلوبة من جانب المستهلكين بأقل تكلفة ممكنة وبجودة أعلى ، ومن خلال إتاحة فرص أوسع للاختيار أمام المستهلكين.

20 -زيادة الإنتاج كماً ونوعاً وإنتاجية ، مما يؤدي إلى خفض جماح التضخم باعتبار أن وفرة الإنتاج هي إحدى العوامل الأساسية في إعادة التوازن للعلاقة بين العرض والطلب والإنتاج والاستهلاك [2].

21 -ضمان الوصول الميسر إلى الأسواق الخارجية والتكنولوجيا الجديدة وتوظيفها في الاقتصاد الوطني ومهارات إدارة الأعمال[3].

22 -تيسير الشراكة بين القطاع الخاص المحلي والقطاع الخاص الأجنبي .

23 -زيادة العمالة من خلال تحسين قواعد وأسس توليد فرص العمل على المدى الطويل .

24 -تحسين مستوى الخدمات الاجتماعية ورفع مستوى معيشة السكان من خلال تركيز القطاع العام على مشاريع الحزمة الاجتماعية التي لا يقبل عليها القطاع الخاص[4].

25 -تحسين الإجراءات القانونية واللوائح من خلال فصل الأنشطة والسلطات المنظمة للخدمات الرقابية عن الأنشطة الإنتاجية في المؤسسات العامة.

4-1-2 معوقات الخصخصة:

تحمل فكرة (الخصخصة) الكثير من العقبات والإشكاليات والمحاذير والتي تختلف بطبيعتها في البلدان المتقدمة عنها في البلدان النامية ويرجع ذلك إلى ما تتسم به البيئة الاقتصادية

---

[1]- سيار محمد الجميل ،1997م ، العولمة الجديدة والمجال الحيوي للشرق الاوسط مفاهيم عصر قادم ، بيروت ، مركز الدرسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق ، ص539 .

[2]- مدحت حسنين ،1993م ، التخصصية السياسة العربية بشأنها ودواعيها والاهداف المرجوة منها ، بيروت ، اتحاد المصارف العربية ،ص 140.

[3]- حسين الخطيب ،1997م ، الجوانب الاجتماعية والسياسية للتخصيص ، بحث مقدم في ندوة التخصيص ،معهد الدرسات المصرفية ، الاردن ، عمان ، ص 17.

[4]- المرجع السابق ، ص18 .

والسياسية والاجتماعية في البلدان المتقدمة من حرية اقتصادية وسيادة للقطاع الخاص واستقرار وأمن سياسي واجتماعي على نحو يجعل من مناخ تطبيقها في هذه الدول ملائما وغير مقترن بالإشكاليات والعقبات التي تعترض مثل هذه السياسة في البلدان النامية التي تسودها بيئة اقتصادية مليئة بالتدخل الحكومي وهيمنة القطاع العام على نطاق واسع ،ويمكن إجمال العوائق والإشكاليات التي تواجه الدول النامية على وجه الخصوص عند تطبيق الخصخصة على النحو الآتي:

1. نقص المعلومات الصحيحة والمحدثة والشاملة لدراسة أي نشاط قبل الخصخصة في كثير من الدول النامية ، ففي كثير من تجارب التخصيص السابقة في الدول النامية لم تكن المعلومات متوافرة ، أو يصعب الحصول عليها إضافة إلى أنها غير كافية وتفتقد التنظيم والتحديث ، مما أدى إلى إعاقة جهود التخصيص في تلك الدول[1].
2. افتقار غالبية الدول النامية لآليات ومقومات اقتصاد السوق منها : ضعف وجمود أسواق المال ، وهيمنة البيروقراطية على الإجراءات والقرارات الحكومية ، ومشكلة اختيار المشروعات والأنشطة التي يمكن أن تدخل ضمن الخصخصة.
3. التكاليف المالية الكبيرة المترتبة على عملية الخصخصة . فخصخصة أي منشأة يحتاج إلى تكاليف إدارية وتكاليف إشراف وتكاليف إعادة الهيكلة المالية وتكلفة إصلاح وإحلال وصيانة الأصول وخدمات استشارية من خبراء محليين، وكل ذلك يدعو الحكومة لتوفير السيولة اللازمة لتمويل هذه المتطلبات.
4. التخوف م ن البطالة بسبب تسريح العاملين مما يدفع إلى إعاقة تنفيذ القرارات الصادرة ويشكل ضغوطاً جماعية من خلال النقابات والتنظيمات السياسية ، حيث إن هناك شعوراً لدى هذه الجماعات بأن الخصخصة تعتبر تصفية للممتلكات العامة لصالح بعض الوسطاء . لذلك لا بد أن يشتمل برنامج التخصيص على سياسية واضحة للتعامل مع هذه المشكلة التي قد تحدث نتيجة لتخصيص مثل هذه المنشآت .فالدول النامية في بعض الأحيان تواجه عند خصخصة مشروع ما معارضة بعض العاملين خاصةً القدماء لتطبيق هذه السياسة خوفاً من فقدان وظائفهم ، وهذا الأمر يتطلب من الدول وضع تدابير وبدائل لحل مشكلة الفائض في العمالة الناتج عن الخصخصة[2] .
5. قيود اجتماعية ، وتبرز في المنشآت ذات النشاط الاحتكاري على مستوى الدولة ، مثل منشآت الخدمة العامة (كهرباء – اتصالات – مياه) حيث يخشى أن يترتب على

[1]- هيثم يوسف عويضة ، 2004م ، الخصخصة في الاقتصاد الفلسطيني ، دراسة تطبيقية في المؤسسات الفلسطينية ، جامعة النجاح ، نابلس ، فلسطين ، رسالة ماجستير ، ص14 .
[2]- محمد عبدالله الظاهر ، مرجع سابق، ص27 .

الخصخصة ارتفاع أسعار الخدمة بالإضافة إلى مشاكل ناتجة عن تحديد شخصية من تؤول إليهم ملكية المشروعات العامة المباعة ، فقد تنشا المعارضة إذا كان من المنتظر أن تقع مشروعات الدولة في يد أقلية عرقية غير مرغوب فيها [1] .

6. قيود سياسية . تتمثل في المساس باستقلالية الدولة خاصة إذا ما سمح للأجانب بالمساهمة في رؤوس أموال المؤسسات محل الخصخصة ، ومطالبة المعارضين بضرورة بقاء منشآت معينة تحت سيطرة الدولة الكاملة بوصفها منشآت تعمل في قطاعات إستراتيجية. إضافة إلى الإدعاء بان الخصخصة من شأنها أن تؤدي إلى تركيز ثروة البلاد في أيدي فئة قليلة من الشعب.

7. قيود اقتصادية . تتمثل في عدم وجود سوق كفء لرأس المال ، وتركز ملكية المنشآت في يد عدد محدود من المستثمرين ، وندرة في المدخرات الوطنية في الوقت الذي لا يسمح فيه للأجانب بشراء حصص في رأس المال للمنشآت المطروحة في رسم البيع ، وحتى لو سمح للمستثمر الأجنبي بالاستثمار في رؤوس أموال الشركات ، فقد تكون عملة الدولة غير قابلة للتحويل مما يعني استبعاداً ضمنياً للمستثمر الأجنبي ، إذ من غير المتوقع أن يقبل استثمار أمواله في دولة يصعب فيها تحويل أرباحه إلى عملة الدولة التي ينتمي إليها ، ومن بين القيود الاقتصادية كذلك تقلب سعر صرف العملة . لذا يصبح لزاماً على الحكومة أن تنظم التعامل في سوق العملة ، لتحقيق الاستقرار والذي يعتبر لا غنى عنه لنشاط التصدير والاستيراد ، ولتحقيق قدر من الأمان للمستثمر ، سواء كان مواطناً أو أجنبياً ، وإذا لم يتحقق ذلك فقد يصعب على الحكومة استخدام أي أسلوب من أساليب خصخصة الملكية [2].

8. قيود قانونية . من أهمها جمود الإطار القانوني الذي تعمل فيه المشروعات الخاصة ، والقوانين التي تميز منشآت القطاع العام على منشآت القطاع الخاص ، هذا التمييز من شأنه أن يثير الشك في نفوس المستثمرين ، ويدعوهم إلى التردد في شراء المنشآت المطروحة للبيع . وقوانين العمل التي صدرت في ظل تملك الحكومة لمؤسسات العمل والتي أعطت العمال حقوقاً تفوق بكثير المسؤوليات والمهام الملقاة على عاتقهم وحقوقاً يصعب في ظلها على المستثمرين المحتملين تسيير المنشأة بكفاءة وفاعلية ، ناهيك عن مشاكل العمال وصناديق معاشاتهم ، والوضع القانوني للمؤسسات العامة [3].

---

[1]- احمد ماهر ،2002م ، دليل المدير في الخصخصة ، مصر ، الاسكندرية، الدار الجامعية ، ص37.

[2]- منير ابراهيم هندي ، 2004م ، تجارب عالمية في خصخصة المشروعات العامة ، الاسكندرية ، المكتب العربي الحديث ، ص ص 118- 119 .

[3]- المرجع السابق ، ص120.

9. قيود محاسبية .، فلو أن النظم المحاسبية المعمول بها غير ملائمة ، فقد يخشى المستثمر شراء المنشأة بما عليها من التزامات ، إذ قد تظهر التزامات أخرى غير مسجلة بالدفاتر ، في الوقت الذي قد ترغب فيه الحكومة في إنهاء علاقتها كلية بالمنشأة ، من خلال الخصخصة الكاملة.
10. ضعف الأجهزة الرقابية التي لها صفة الاستقلال ، والتي تضطلع بمهمة الرقابة على المشروعات المحولة إلى القطاع الخاص ، وبخاصة الأسعار التي تفرضها على جمهور المواطنين المتلقين للسلع أو الخدمات التي تقوم هذه المشروعات بتوفيرها .
11. الخسائر التي تعاني منها منشآت القطاع العام لا تشكل مركز جذب لشرائها من قبل المستثمرين وخاصة عندما تكون هذه المنشآت كبيرة وتتطلب رؤوس أموال كبيرة للاستثمار ،إزاء نقص رؤوس الأموال المحلية وعدم رغبة المستثمر الأجنبي للاستثمار في مثل تلك المجالات.
12. صعوبة اختيار الأشخاص الملائمين من الملاك أو المستثمرين الجدد بالنظر لما تعاني منه الدول السائرة في طريق النمو من ندرة في الخبرات الإنتاجية والتسويقية والمالية ومن المنظمين والصناعيين المجردين من ميول المضاربة والتقلب السلوكي في النشاط الاقتصادي[1].

2-1-5 مبررات الخصخصة :

أن إفساح المجال أمام القطاع الخاص للمشاركة في ملكية وإدارة بعض مؤسسات القطاع العام يستند إلى مجموعة من المبررات والدوافع تتعدد وتتباين من اقتصاد لآخر حسب درجة تطوره من ناحية ، وكذلك الأهمية النسبية التي يمثلها فيه القطاع العام من ناحية أخرى ، إلا أنه يمكن القول إنه توجد قواسم مشتركة عامة يمكن منها أن نقسم المبررات والدوافع العملية إلى ست مجموعات رئيسة على النحو الآتي:

مبررات الإدارة العامة:

ظهرت الدعوة إلى التحول نحو القطاع الخاص كمخرج لما يواجهه القطاع العام من مأزق ومشكلات إدارية أدت إلى تدني مستوى الخدمات التي يقدمها للمواطنين ، يتمثل معظمها في الاتي :

1. التدخل من قبل الجهات الحكومية وكبار منتسبيها في عمل القطاع العام ، تحقيقاً لأغراض سياسية ، واجتماعية ، واقتصادية ، وأحيانا لخدمة فئة معينة ، كما ينظر بصفة عامة إلى وحدات القطاع العام الاقتصادية كدوائر حكومية يسري عليها ما يسري

[1]- عبد الرسول جاسم ،2005م ، ندوة الخصخصة في العراق ، مركز العراق للابحاث ، ص47 .

على تلك الدوائر من نظم خاصة فيما يتعلق بالهرم الوظيفي واتخاذ القرارات والتوغل في التفصيلات المملة [1].

2. كما إن التدخلات في الإدارة ، وتعدد جهات الإشراف والمتابعة والرقابة ، يؤدي إلى إصابة القرار الإداري بالعقم ، ويدفن المبادرات الفردية ويكسبها البطء والتعقيد ، ويفقدها الإحساس بعنصر الزمن واحترام الوقت[2].

3. تعدد ولاءات العاملين في شركات القطاع العام حيث يتملكهم شعور بالخضوع للإدارة والسلطة الأعلى دائماً ، ووجوب كسب رضاها ، والتفاهم معها من ناحية أخرى ، كما أن فتح المجال للتدخلات الخارجية عن الشركة فيما يتعلق بقضايا هامة للعاملين والمديرين مثل: العلاوات ، الترقيات يؤدي إلى إيجاد ولاء لتلك المؤثرات الفاعلة ، والتي تقع خارج دائرة الشركة هذا التعدد في الو لاءات يزيح الولاء للشركة وللعمل إلى المرتبة الأخيرة ، وهنا لاشك تتدهور قيم العمل ، وتفقد الشركة وحدتها وقيمتها ، مما يؤثر في قدرتها على تحقيق أهدافها وخدمة المنتفعين بها.

4. عدم استطاعة جهة الإدارة في المشروعات العامة في ظل التبعية الحكومية التوفيق بين سلطة الدولة ممثلة في أجهزة التخطيط والإشراف والرقابة ، وما تمليه من توجيهات ، وبين ما يجب أن يتمتع به القائمون على إدارة تلك المشروعات من بعض الاستقلال الذاتي لاتخاذ القرار الملائم والذي يتفق وطبيعة العمل في تلك المشروعات ، وما تتطلبه عملية التطوير وتحسين مستويات الأداء وزيادة الإنتاجية من فعالية في إدارة النشاط والاستجابة لمتطلبات حسن سير العمل وسرعة تلافي ما يعترضه من عقبات ومعوقات ، ضماناً لاستمرارية تطوير مراحل العملية الإنتاجية للمشروعات العامة كافة[3].

5. غالباً ما تقوم الوحدات الاقتصادية على أسس غير اقتصادية إذ أن معظمها قام لاعتبارات اجتماعية وسياسية وأيدلوجية وتبيع منتجاتها بأسعار أقل من سعر التكلفة

6. أن بعض السياسات التي اتخذتها الدولة لدعم القطاع العام ، أسهمت في إضعاف أدائه ومن بين تلك السياسات ، توفير الحماية له من المنافسة الداخلية ، والإفراط في حمايته من المنافسة الخارجية ، وتقديم مساعدات حكومية صريحة في صور عديدة : تحويلات نقدية أو دعم نقدي ، أو امتيازات ضريبية خاصة ، أو في صورة ائتمان ميسر ، أو امتيازات معينة تمنحها الحكومة للمشروعات العامة في الشراء ، وحتى إذا لم يكن هناك

---

[1]- والترز، الآن ،1989م ، التحرر الاقتصادي والتخصيصية نظرة عامه في كتاب التخصيصية والتصحيحات الهيكلية في البلاد العربية ، أبو ظبي، صندوق النقد العربي، ص 62.

[2]عبد العزيز اسماعيل داغساني ،2000م ، التخصيص رؤية اقتصادية في المنهج والتطبيق ، الرياض ، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية ،ص ص95 – 96 .

[3]- ربيع صادق دحلان ،1989م ، الاتجاهات المعاصرة في ادراة المشروعات العامة التحول الي القطاع الخاص ، جدة ، دتر البلاد للطباعة والنشر ، ص 3 .

مساعدات صريحة في صورة أو أكثر من الصور السالفة الذكر ، فإن المشروعات العامة قد لا تحقق أرباحاً كافية حتى لتغطية متطلبات الاستهلاك أو لا تتمكن من توليد أموال داخلية للتوسع في أنشطتها الرأسمالية أو عملياتها الإنتاجية . مما أدى إلى وأد الدافع الذاتي للتطوير والتغيير [1].

7. انخفاض كفاءة الأداء في القطاع العام : يظهر القطاع العام في معظم الأحيان كفاءة أقل في الأداء مقارنة بالقطاع الخاص لأسباب عديدة حيث إن القطاع العام يسعى إلى توفير السلع والخدمات إلى المواطنين بأسعار منخفضة نسبيا تتناسب مع مستوى الدخل لعموم شرائح المجتمع بل قد يصل الأمر إلى تقديم بعض الخدمات المجاني ة لبعض هذه الشرائح مما ينعكس على الأداء العام للمؤسسة ، ومن الأسباب التي يعتقد بأنها تؤدي إلى انخفاض كفاءة الأداء في مؤسسات القطاع العام الاتي :

- غموض الأهداف العامة والخاصة لأغلب هذه المؤسسات تبعاً لسياسات الحكومات المختلفة.
- تسلط البيروقراطية في معظم أنشطة مؤسسات القطاع العام.
- غياب التخطيط المستند إلى الوسائل والمناهج العلمية الدقيقة.
- الهدر الكبير في الموارداإنتاجية نتيجة لغياب الطرق العلمية للعمل وضعف الرقابة وشيوع الفساد الإداري.
- وجود البطالة المقنعة والتي لا تضيف أي قيمة للعمل بل على العكس تؤدي إلى إثقال كاهل المؤسسة العامة بالتكاليف الإضافية.

8. مركزية القرارات التي من شأنها أن تؤثر على سرعة اتخاذ القرار ، تفتح الباب أمام ممارسة ضغوط سياسية على متخذ القرار تستهدف تحقيق مصالح فئة أو فئات معينة ، مما يترتب عليه سوء تخصيص الموارد ، وتأجيل قرارات استثمارية ملحة[2].

9. عدم وجود معايير موضوعية لتقييم أداء المشروعات العامة في الوقت الذي تعمل فيه بعض تلك المشروعات في مناخ احتكاري أو شبه احتكاري ، وحتى في الحالات التي وضعت فيها معايير للربحية كان السبيل لتحقيقها هو رفع الأسعار ، وليس تخفيض التكاليف أو تحسين الإنتاجية.

10. التشابه بين الأساليب والوسائل والإجراءات التي تحكم سير العمل وتنفيذ مراحله بالمشروعات العامة ، وتلك الأساليب والإجراءات المستخدمة في الأجهزة الحكومية ،

---

[1]- احمد عبد الخالق ، 1993م، التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص بين النظرية والواقع مع رؤية مستقبلية ، القاهرة : دار النهضة العربية، ص 6 .

[2]-منير إبراهيم هندي، 2004م ، الخصخصة خلاصة التجارب العالمية،الإسكندرية،المكتب العربي الحديث، ص 3.

والتي لا تتلاءم وطبيعة الأنشطة الممارسة بوساطة المشروعات العامة الإنمائية أو التطويرية[1].

11. تعدد طبيعة الأهداف السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي أنشئ القطاع العام من أجلها الذي أدى إلى تداخلها وتعارضها نظراً لاختلاف أسس العمل والتقدير في كل منها و أدى ذلك إلى عدم وضوح الرؤية أمام العاملين مما جعل بعضهم يضلّ الطريق ، و البعض الآخر يحاول التهرب من المحاسبة ، في ظل انعدام الشفافية بخصوص التحديد الدقيق للمسؤولية في القطاع العام[2] ، وكذلك تداخل الاعتبارات السياسية والاجتماعية في كثير من سياسات وتنظيم العمل في هذه الأجهزة المتعلقة بالتعيين أو ترشيح القادة والإداريين وأساليب محاسبتهم ، وتقويم أدائهم.
12. ضخامة حجم بعض منشآت القطاع العام وتنوع نشاطها وتغطيتها لمناطق جغرافية شاسعة في الوقت الذي تتباين فيه الظروف المحلية من منطقة جغرافية إلى أخرى .
13. أن هذا القطاع بتركيبته وتعدديته الإدارية وسعة التدخلات فيه يفسح المجال أمام نشر الفساد ، إذ تستخدم شركات هذا القطاع كمنفذ لتوزيع الامتيازات والمنافع داخل الدوائر ذات السطوة والسلطة والأقارب ، كما يزعم أن جرائم الرشوة والمحسوبية ، والإسراف ، والإنفاق غير المرشد تتفشى في القطاع العام ، أكثر مما هي في القطاع الخاص[3].
14. اعتماد المشروعات العامة على موارد الدولة المالية من حيث الدعم والتمويل وذلك إما لتدبير متطلبات الإنتاج، أو لتعويض الخسائر المتتالية لتلك المشروعات العامة، الأمر الذي جعل منها مصدراً دائماً للخسائر، وعبئاً ثقيلاً على الخزانة العامة للدولة[4].
15. الرقابة الإدارية والقانونية والتدخلات السياسية جعلت من الصعوبة بمكان تقديم الحوافز المناسبة لمدراء المؤسسات العامة ، مقارنةً مع نظرائهم في القطاع الخاص ، مما فتح المجال لسوء الإدارة والممارسات الفاسدة .
16. تسلط البيروقراطية السلبية على كثير من أجهزة القطاع العام ، الأمر الذي أثر في نوعية الخدمات وكفاءة أدائها.
17. ارتفاع تكلفة الخدمة العامة، وذلك راجع إلى تضخم الأجهزة الحكومية، وانعدام فرص المنافسة لأنشطتها وعدم تعرضها لقوى السوق ومعايير الإنتاجية[1].

---

[1]- ربيع صادق دحلان ،1989م ، الاتجاهات المعاصرة في إدارة المشروعات العامة التحول إلى القطاع الخاص ، جدة ، دار البلاد للطباعة والنشر ،ص 4.

[2]- احمدعبد الخالق ، مرجع سابق ، ص 60 .

[3]- فيصل باشير، 1989م ،الازمه وسياسات التصحيح في البلدان العربيه،المجله الدوليه الاجتماعيه،(اليونسكو)،القاهره.

[4]- Kikeri, Sunita, John Nellis And Mary Shirley, 1995, Privatization: Lessons Form Market Economies, The World Bank Research Observer, Vol. 9, No. 2 , p 55.

18. انخفاض الإنتاجية وتدنيها عن المستويات المقبولة، وذلك راجع أساساً إلى عدم الربط بين الفائدة والجهد وإلى انتهاج سياسة للتعيين لا تحدد الإعداد والمؤهلات المطلوبة لهذه الأجهزة .
19. عجز الإدارة عن استخدام التجديد والتفكير الإبداعي وتقليص التكاليف ، وعدم قدرتها على مسايرة المستجدات في مجال التقنية الآلية ، وذلك لغياب أسس اختيار القادة وضعف نظم تحفيزهم ، وتخلف نظم إعدادهم وتنمية قدراتهم والرقابة على أدائهم .
20. ويضيف البعض أن الكثير من الدول النامية منحت شركات القطاع العام حصانة ضد الإفلاس أو التوقف عن العمل، بدعوى مراعاة الأغراض الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى إلى إنجازها. وهذا لاشك لم يخلق الحافز لمثل تلك الشركات على تحسين الأداء والربحية، إذ أن بقاءها مرهون بالحبل السري الذي يربطها بالموازنة العامة أو الاقتراض الخارجي[2].
21. قد تلجأ الإدارة البيروقراطية في بعض المشروعات الحكومية إلى تعظيم الموارد المتاحة والمستغلة ، دون أن يؤخذ في الاعتبار تعظيم الربحية التجارية ، مع الالتزام مسبقاً بكميات لزيادة العرض دون الاهتمام بالتنبؤ بالطلب الحقيقي ، إضافة إلى استمرار اعتماد بعض المشروعات على الإعانات الحكومية كل ذلك يؤدي إلى ارتفاع نسبي في متوسط تكاليف المنتج ، وبالتالي انخفاض الربحية.
22. في معظم الدول النامية، وخصوصاً تلك التي نمت بصورة سريعة خلال ثلاثة العقود الماضية، وكانت زيادة مشاركة القطاع العام أساسية لمقابلة ازدياد الطلب على الخدمات المنتجة من قبل المؤسسات الحكومية. نجد أن قدرة المنظمات الحكومية والمؤسسات التابعة لها، لتجهيز السكن الملائم والمنافع، والنقل، والحد من الإسراف محدودة.
23. خلال فترة الركود العالمي في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات ، تركت العديد من الدول النامية تعاني من قيود مالية جعلت من الصعب عليها الاستمرار في تقديم الإعانات لشركاتها الخاسرة ، لتتحمل عبء التوسع في الخدمات والبنية التحتية فقط .
24. ضعف عملية مساءلة الأجهزة الإدارية العليا في شركات ومؤسسات القطاع العام واقتصار المساءلة على قصور الإنتاج عن مستوى الأهداف الكمية المعينة له .

---

[1]- Alquaryoty , Mohammad Qasem ,1989, Reconciling DevelopmentAudies, Vol. 20, No.2 , p _ p 68 – 69 .

2- Morgan, David R & Robert E. England,1989, The Two Faces Of Murinde,Victor.(1996).The Economic And Financial Aspects Of Privatization, P 979.

مبررات ودوافع اقتصادية:

يتفق معظم الدارسين على أن أداء شركات ومؤسسات القطاع العام اتسم بضعف الكفاءة والأداء السيئ[1] ، بوجه عام ، لذا ينظر إليه على أنه عجز عن تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ، بل يحمل البعض سوء أداء هذا القطاع المشاكل والأزمات التي تعاني منها الاقتصاديات المختلفة كافة.

هذا الوضع أدى إلى تغيير نظرة الشعوب والأفراد تجاه دور الدولة ليحل محلها اعتقاد آخر ، مفاده أن الدولة الكبيرة ليست بالضرورة هي الأكفأ ، أو أن تدخلها هو الوسيلة المثلى لزيادة الإنتاج ، ورفع الكفاءة ، وتحقيق أهداف اجتماعية معينة ، بل أصبحت دولة مترهلة بالمفهوم الاقتصادي ، والتنظيمي ، والإداري ، وهذا كله يدفع مرة أخرى إلى التحول من الدولة الأبوية (A Paternalistic Government) إلى دولة تعمل في اتجاه السوق بقوة وفاعلية دون تراخ أو إهمال.

ويمكن[2] تحديد المبررات والدوافع الاقتصادية في هذا الجانب على النحو الآتي:

1. خفض الإنفاق الحكومي : تنبع أهمية خفض الإنفاق الحكومي، من أن معظم الدول النامية تعاني عجزاً في ميزانها التجاري وفي ميزان مدفوعاتها ، مما أدى إلى تفاقم الديون الخارجية بوتيرة متزايدة ، وفي مثل هذه الحالة فإن تبرير عملية الخصخصة بخفض الإنفاق الحكومي يعتبر مقبولاً، كذلك فإن الإيرادات العامة في الدول منخفضة الدخل غير مناسبة من الناحية الهيكلية لمقابلة احتياجات التنمية ، وبما أن مصادر التمويل الخارجية قد جفت وأصبح العجز في الميزانية غير محتمل ، فإنه على الدولة وضع أولوياتها بصورة صحيحة والحد من الإنفاق على المجالات التي لا يعتبر وجودها فيها ضرورياً، وبدلاً من أداء عدة أشياء بكفاءة منخفضة فإنه على الدولة الاتجاه نحو عمل نشاط محدد بكفاءة عالية.
2. تساعد الخصخصة على زيادة معدل النمو الاقتصادي . ذلك أن التجارب العملية أظهرت أن القطاع العام – مع ضخامة حجمه– لم ييسر عملية تخطيط التنمية لأسباب عديدة من بينها على وجه الخصوص غياب التنسيق الفعلي بين وحدات القطاع العام ، وبين القطاع العام والقطاع الخاص ، وبين القطاع العام والحكومة وتضاؤل قدرة الحكومات على التوسع في الاستثمار ومواكبة التكنولوجيا الحديثة، ومجاراة القطاع الخاص المحلي والأجنبي في العملية الإنتاجية..

---

[1]- يوسف الصايغ، 1990م، مستقبل التنميه العربيه ودور القطاعين العام والخاص، مجله المستقبل العربي ،ع142، ص24

2- سعيد النجار ، 1990م ، التخصيصه والتصحيحات الهيلكليه في البلاد العربيه،ابوظبي ،صندوق النقد العربي ، ص24

[2]- احمد عبد الخالق ،المرجع السابق، ص ص 25 -34 .

3. رفع مستوى الكفاءة الاقتصادية حيث يعتقد دعاة الخصخصة أنها تدعم الكفاءة لأنها تعمل على إحلال المعيار السليم والواضح نسبياً للسوق محل المبادئ المتعددة للمشروع العام، والتي تتمثل فيما يلي:

أ – مبدأ إعادة التوزيع الاجتماعي، حيث تستخدم أثمان السلع التي تنتجها المشروعات العامة كأداة لسياسة إعادة توزيع الدخول، وذلك عن طريق تقديم السلع بأثمان تقل عن نفقة إنتاجها.

ب – مبدأ الحياد وعلى أساسه لا يستهدف المشروع العام تحقيق ربح أو خسارة، وإنما يكون مطالباً فقط بتحقيق توازنه المالي

ج – مبدأ التوازن الحدي وهو يؤدي إلى مساواة الأثمان مع النفقات الحدية للإنتاج.

د – مبدأ التوازن الكلي وينظر فيه إلى الأثمان العامة كأداة للتأثير على المستوى العام للأثمان في المجتمع وبالتالي كأداة في مواجهة التضخم والكساد

4. تعد الخصخصة الأداة المثلى " لخلق المناخ الملائم للاستثمار ، وبث الثقة في القطاع الخاص[1] للإقدام على الاستثمار طويل الأجل في القطاعات الإنتاجية المختلفة كما تلعب الخصخصة دوراً خلاقاً في تطوير سوق رأس المال لأنها تجذب المؤسسات المالية والمستثمرين المتخصصين.

5. يزعم البعض أن التحول الاقتصادي وما ينطوي عليه من اضطلاع القطاع الخاص بإشباع الحاجات العامة والخاصة على السواء يؤدي إلى غرس قيم وأخلاقيات السوق (MarketDisciplines)، وخضوع قرارات العناصر الاقتصادية الإنتاجية والاستهلاكية للإرشاد الاقتصادي ويؤدي إلى حفز الهمم وتنشيطها ، حيث إن السوق لا ترحم المتراخي أو المتكاسل. لذا يصبح القطاع الخاص قادراً على أداء دوره على نحوٍ أكفأ من حيث خفض النفقة ، وارتفاع معدلات الإنتاجية وزيادة مستويات الفعالية.[2]

6. تشير الأدلة بشكل متزايد على أن الأنظمة الاقتصادية الحرة التي تعتمد على آليات السوق والمنافسة تزيد الكفاءة، وترفع فعالية ومعدلات الأداء وتزيد من الجودة، وتضمن تقديم سلع وخدمات بأسعار مقبولة. وتزداد أهمية هذه الحقيقة عندما نعترف أننا متجهون إلى

---

[1]- شكري رجب العشماوي،2007م، الخصخصه اتحاد العاملين المساهمين تجارب دوليه وعربيه ،مصر،الاسكندريه ،الدار الجامعيه،رجب، ص26 .

2-احمد جمال الدين موسي،واخروون ،2005م ،الاثار الاقتصاديه والقانونيه والاجتماعيه المترتبه علي خصخصه وحدات قطاع الاعمال ، دراسه نظريه وتطبيقيه علي الواقع المصري ، جامعه المنصوره : كليه الحقوق، ص18 .

[3]- عبدالله القويز، 1988م، التخصيص اهدافه واسسه وفوائده وشروط نجاحه ، الرياض، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات ،ص27.

عالم تتكسر فيه القيود، وتلغى فيه الحدود، ولا يمكن أن تظهر فيه إلا الخدمة أو السلعة الأفضل في الجودة والسعر[1].

7. هناك إدراك متزايد ضمن القطاع العام والخاص في عدد من الدول أن عدداً من الصناعات الحكومية ، ومن خلال طبيعتها يمكن أن يكون أداؤها التجاري من خلال القطاع الخاص أكثر كفاءة وسرعة وبتكلفة أقل ، إضافة إلى تقليل الأعباء الإدارية على الدولة من خلال نقل ملكية المؤسسات العامة إلى مقاول خاص أكثر إبداعا في استخدام الموارد بكفاءة أكبر

8. في ظل المنافسة وقوى السوق تسعى العناصر الاقتصادية الخاصة إلى كسب ميزة تنافسية بالنسبة لبعضهم البعض ، والتميز قد يكون من خلال ابتكار أسلوب إنتاج جديد ، منتج جديد ، تطوير الإنتاج القائم ، كما يكون التميز في مرحلة التوزيع ، وخدمات ما بعد البيع ، أو حتى في مرحلة التحويل.

9. أن القطاع الخاص بما يقدمه من حوافز أقدر من الدولة على تعبئة الموارد ، وتوجيه الادخار نحو المشاريع المربحة ، وتعميم ملكية هذه المؤسسات على أكبر قطاع من المواطنين ، وخلق سوق مالية نشطة تشجع على الادخار ، وتوفر قناة وطنية للتمويل[2]

10. أن تحويل الملكية العامة إلى الخاصة قد يؤدي إلى تحقيق رفاهة المستهلك من خلال رفع مستوى الكفاءة ، بما يؤدي إلى إشباع حاجاته ، كما يؤدي إلى تحسين نوعية السلعة ، ورخص ثمنها وتقديم خدمة أفضل ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى يصبح مبدأ حرية المستهلك (Consumer Freedom) ، وسيادته (Consumer Sovereignty) حقيقة ماثلة ، حيث تتعدد نوعية السلع ودرجة جودتها ، ويصبح في إمكانية المستهلك الاختيار فيما بينها بحرية كاملة [3].

11. أن مسؤولية الإدارة المباشرة أمام حملة الأسهم تحسن من نوعية السلع المنتجة ، وتزيد القدرة على المنافسة في الأسواق الخارجية ، مما يساعد على تقليص الإنفاق الحكومي ، وترفع الأداء الإنتاجي مما يساعد على تنشيط وتنمية الاقتصاد الوطني ، وقد بينت دراسة للبنك الدولي لاثنتي عشر حالة في أربع دول ، وهي بريطانيا ، شيلي ، المكسيك ، ماليزيا ، أن تحويل الشركات والمؤسسات العامة إلى القطاع الخاص ترك أثراً إيجابيا على الاقتصاد ككل إنتاجية أعلى ، ونموا أسرع.

---

[1]- احمد ماهر ، مرجع سابق ، ص 24 .

[2]- عبدالله القويز مرجع سابق ، ص12 .

[3]- احمد عبد الخالق ،1993م، التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص بين النظرية والواقع مع رؤية مستقبلية ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ص ص 65 -66.

12. في ظل القطاع الخاص والمنافسة ورغبة في كسب السوق ، يلجأ المديرون الذين يتمتعون بحرية نسبية أكبر ، مقارنة بالحرية المقيدة في ظل القطاع العام ، إلى المراجعة المستمرة لسياسة منشآتهم الإنتاجية ، والتسويقية في ضوء ما تشهده السوق من تطور وتحول . وتوسيع بعض خطوط الإنتاج و غلق البعض الآخر الذي لم يعد محل طلب (Out Dated) مع محاولة البحث عن أسواق جديدة ، وفنون تسويقية مبتكرة.

13. نظراً لأن القطاع الخاص يطبق قواعد الحساب الاقتصادي الخاص فهو يوازن بدقة بين التكلفة والعائد ، وهو في ذلك إنما يحاول تعظيم الربح المحاسبي والاقتصادي في آن واحد ، من خلال خفض النفقة وزيادة العائد ، لذا نجد عند اتخاذ القرارات بشراء التكنولوجيا اللازمة للإنتاج والتسويق يتم إتباع الإجراءات السليمة من قبل الإدارة ، في ظل الرقابة النشطة من قبل الجمعية العمومية وممثليها ، وفي ظل هذه المبادئ يندر أن يلجأ القطاع الخاص إلى شراء تكنولوجيا في صورة ألآت أو معدات ويتركها دون استخدام في مخازنه سنوات حتى تتقادم فنياً ، أو زمنياً ، كما يحدث في القطاع العام.

14. أن نقل ملكية الأراضي العامة ، أو حقوق التعدين ، أو مصنع معطل أو أية أصول أخرى إلى القطاع الخاص يمكن أن يشجع التنمية الصناعية . ويمكن أن يتم ذلك بمشاركة أجنبية وينجح ذلك بصفة خاصة في الحالات التي تكون فيها التكنولوجيا، أو الخبرة الأجنبية عنصراً ضرورياً. والحكومة لا تفقد سيطرتها الفعالة على هذه الأصول عند استخدامها العملية التشريعية بصورة تكفل ذلك بعد نقل الملكية[1].

15. أن التحول إلى القطاع الخاص يهيئ الفرصة لإيجاد نظام حوافز مرن وفعال ، بالنظر لأداء الشركة وضبط أعمالها على طريق تحقيق النتيجة المرجوّة ، وهذا يتحقق طبقاً لما يقوله (Stern) من خلال تطبيق منظومة متكاملة للحوافز ترتكز على مقدار ونوعية العطاء المقدم من العاملين في الشركات وليس على اعتبارات خارجة عن موضوع العمل ، كما يجري في القطاع العام وفي هذا الخصوص لن يبذل المديرون الجهد والوقت والمال لأن يكونوا أكثر كفاءة ، إلا إذا حفزوا على ذلك. وتعد إمكانية تعرض مديري الشركات ومنتسبيها لفقدان وظائفهم في حالة تدهور الأداء وانخفاض مستوى الكفاءة الاقتصادية من بين أهم صور المحفزات لهم على حسن الأداء ورفع الكفاءة.

16. يرى البعض أن التحول إلى القطاع الخاص أمر ضروري من أجل إعادة توزيع الموارد العامة. من خلال تقديم الإعانات المالية (Subsidies) للمؤسسات المملوكة للدولة

[1]- تيد اوهاشي ،1990م ، تسويق المشروعات المملوكة للدولفي الشرق والغرب : تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص ، ترجمة محمد مصطفى غنيم ، القاهرة، دار الشرق ، ص 102.

للاستثمار في البنية التحتية (Infrastructure) والبرامج الاجتماعية (Social Programs) ، ومن أجل زيادة الاستثمار الخاص الأجنبي والمحلي. وأكثر من ذلك فان التحول إلى الملكية الخاصة يعمل على التقليل من أعباء الحكومة في إدارة المؤسسات.

17. مع تحويل وحدات القطاع العام إلى القطاع الخاص يصبح من الممكن التخلص من التدخلات السياسية والبيروقراطية و فك الارتباط بين الأهداف المتعددة التي تفرض على شركات القطاع العام ، وبتحقيق ذلك يتم تركيز الانتباه وتوجيه الجهود إلى الاعتبارات الاقتصادية والتجارية في الإدارة والإنتاج والتسويق ، وجعلها تحتل المرتبة الأولى بالنسبة للشركات مما يؤدي إلى رفع كفاءتها[1]

18. جذب الاستثمار الخارجي المباشر ، وغير المباشر ، من خلال استقطاب المؤسسات الاستثمارية الأجنبية لشراء حصص في الشركات والمؤسسات العامة المباعة ، و أن تساهم هذه الاستثمارات وفي حالة توطينها في توسيع القاعدة الإنتاجية ، والتخفيف بحذر من حدة البطالة ، وقد بينت بعض الدراسات التطبيقية في هذا المجال أن عمليات التحرير المالي عادةً ما تؤدي إلى المزيد من الاستثمارات في القطاع الخاص ، وبالتالي زيادة في النمو الاقتصادي[2].

19. أن إيجاد المنافسة (Competition) والتحول في الملكية (Ownership) للمستثمرين الخاصين أو لمالكي الأسهم (Shareholders) يمكن أن يسهم في الاتي :

أ – تخفيض تكاليف الإنتاج والتسليم.

ب – تحقيق مزيد من الكفاءة في الإنتاج وتقديم الخدمات.

ج – تحقيق مزيد من المرونة للشركات والمؤسسات لتستجيب لإرشادات السوق.

د – يتيح للشركات والمؤسسات الوصول إلى آخر ما توصلت إليه التكنولوجيا.

هـ – يتيح للشركات والمؤسسات جذب الاستثمار الخاص والأجنبي والمحلي.

و – خلق الظروف المناسبة لاتخاذ قرارات أكثر كفاءة.

ز – توفر للشركات والمؤسسات قدرة كبيرة للحصول على صيانة المعدات الرأسمالية.

ح – تفرض قيوداً اقل على العمل وإجراءات الاستخدام.

مبررات ودوافع ماليـة:

---

[1]- Cook,P. And Kirk Patrick,1988 Privatization In Less Developed Countries,G.B:Biddles Ltd.D,Guild Ford And Kings Lynn,p 19.

[2]-شبيب عماري ،1997م ، الإطار النظري للخصخصة وعلاقتها مع العولمة الاقتصادية ، في البرنامج التدريبي "العولمة وانعكاساتها على الخصخصة في العالم العربي ،المنعقد خلال الفترة 1997/3/29 - 1997/4/7 " المعهد الدبلوماسي ،عمان، ص 4.

أشارت دراسة للبنك الدولي بأنه في بداية الثمانينات، اعتبرت المؤسسات الحكومية في الدولة النامية مسئولة عن الربع (One- Quarter) إلى النصف (One-Half) من جميع الدَّين الداخلي، والقروض الأجنبية وقد أدت المطالب الضخمة للمؤسسات الحكومية إلى الضغط على المستثمرين الخاصين للخروج من رأس مال السوق في بعض البلدان ، و في بلدان أخرى من حرية القطاع الخاص للاقتراض من أجل الاستثمار الذي يمكن من خلاله إيجاد الوظائف (Generate Jobs) والإيرادات العامة.

ومن المشاكل المثارة على نطاق واسع أيضا، دور شركات القطاع العام في المديونية الحكومية للدولة، إذ يشترط الدائنون ضمان الحكومات لكي تقرض القطاع العام فيها، هذا الأمر أسفر في النهاية عن تحميل هذه الحكومات لجزء كبير من تلك المديونيات.

لقد أصبحت الشركات والمؤسسات العامة تسبب خسائر مالية كبيرة لخزينة الدولة لأسباب مختلفة يمكن إدراجها على النحو الآتي:

أ – سوء الإدارة (Mismanagement) والفساد (Corruption) ، والمحسوبية (Patronage) وقوائم الرواتب التي ترفع من تكاليف السلع والخدمات.

ب – التشغيل، والصيانة غير جيدة، وخدمات التسليم في جو من المنافسة الضعيفة، والظروف الاحتكارية (Monopoly Positions).

ج – القيود على سياسات التسعير من خلال رغبة الحكومة في تقديم الإعانات والخدمات الرخيصة لأسباب سياسية ، تمنع المؤسسات الحكومة من تغطية كل عملياتها.

د – الإفراط في رقابة الحكومة على ميزانية وتمويل الشركات والمؤسسات الحكومية.

هـ – فشل الحكومات المركزية في تقديم الإعانات الموعودة ، أو تسليم موارد الخزينة في الوقت المناسب.

يمكن القول إن الدول قد ترمي إلى تحقيق بعض الأغراض المالية من خلال عملية التحول هذه و التخلص من بعض الأعباء والمشاكل المالية. والتي يمكن تلخيصها على النحو الآتي:

1. رغبة الدول في الحصول على عائدات مالية نتيجة بيع بعض الشركات العامة المملوكة لها لكي تستخدمها لتمويل بعض أوجه الإنفاق العام الأخرى ، بسبب وجود عجز دائم في الموازنة العامة أو صعوبة الاقتراض [1] . فعلى سبيل المثال في عام 1992 تمكنت وكالة تروهاندستالت (Treuhandstalt) الألمانية المسئولة عن تحويل الملكية العامة من جمع أكثر من (18) بليون دولار أمريكي بوساطة بيع مؤسسات حكومية في حكومة ألمانيا

[1]- احمد عبدالخالق ، مرجع سبق ذكرة ، ص ص75- 77 .

الديمقراطية السابقة. وخلال الفترة من عام 1990-1993 جمعت حكومة الأرجنتين أكثر من (7.6) بليون دولار أمريكي من بيع أكثر من (200) مؤسسة حكومية ، حوالي (40%) من الإيرادات تم جنيها من المستثمرين المحليين ، وحوالي 60% من المستثمرين الأجانب ، وجمعت من بيع المؤسسات الحكومية في نهاية عام 1995 ما مجموعه (36) بليون دولار أمريكي .

2. تهدف برامج تحويل الملكية إلى تخفيف الإنفاق العام على الدولة ، وأيضا التخلص من التدفق الخارج في صورة قروض لإنقاذ الانحسار المالي للشركات العامة الفاشلة.
3. التخفيف من عبء الدولة في الديون والاستثمار ، وإشراك أكبر قدر من المواطنين في التنمية ، حيث أن نقل الملكية يوفر التمويل السريع للحكومة في مواجهة عجز الموازنة ، وفي خدمة الدين الخارجي [1].
4. ومن بين الأهداف المالية للتحول للخصخصة، دعم سوق الأوراق المالية (البورصة) للتنمية الاقتصادية ، إذ تساعد على جذب رؤوس الأموال الوطنية ، وكذلك رأس المال الأجنبي للاستثمار في السوق المحلية.
5. عندما تؤدي عملية إعادة الجدولة ، أو تمويل الديون الخارجية إلى زيادة الديون وامتدادها بصورة أكبر إلى المستقبل ، فإن بيع أسهم المشروعات العامة ، أو الأصول المملوكة للدولة يمكن أن يساعد على سداد هذه الديون .
6. يمكن أن يؤدي التحول إلى القطاع الخاص إلى توليد إيرادات كبيرة تستخدم في قضاء الديون العامة مما يساعد في تخفيف أعبائها ، وفي حالة استغلال هذه الإيرادات في البنية التحتية ، فإن ذلك سيعمل على تقليل الضغط على المالية العامة[2].
7. مجابهة الأزمات المالية للدولة (Fiscal Crises Of The State) والرغبة في التخلص من بعض أعباء تسيير الشركات والمؤسسات العامة[3].
8. تفاقم عجز الموازنة العامة والضغوط التضخمية: أن الأعباء الكبيرة الملقاة على عاتق القطاع العام من قبل الدولة تجعله في كثير من الأحيان لا يحقق فائضا.
9. يمكن استثماره في المشاريع الجديدة بل ربما يضع عبئاً على الموازنة العامة بسبب خسائره المتواصلة والتي تعود لأسباب عده أهمها:

1- محمد شريف دولار،1989م ، التغيير لماذا ؟دراسة التحديات التي تواجه الإدارة المصرية في التسعينات ، القاهرة ، دار غريب للطباعة ، ص 221.

[2]- شبيب عماري ، مرجع سبق ذكره ، ص7 .

[3]- شكري رجب العشماوي ، 2007م، الخصخصة اتحاد العاملين المساهمين تجارب دولية وعربية ،مصر،الإسكندرية،الدار الجامعية ، ص 38 .

- سياسة التسعير لمنتجات المؤسسات العامة التي تضعها الحكومة والتي عادة ما تكون متبعة لسياسة الدعم التي تؤدي إلى بيع المنتجات بأسعار قد تقل عن تكاليف الإنتاج
- عدم كفاءة الإدارة وغياب التخطيط العلمي وإنشاء المشاريع بالاعتماد على دراس التعديمة الجدوى. ونتيجة لذلك تلجأ الحكومات إلى دعم المؤسسات العامة الخاسرة مما يؤدي إلى تغذية التضخم وتفاقمه . ونتيجة لذلك يتحقق التضخم النقدي المتمثل بالارتفاع المستمر للأسعار وانخفاض القوه الشرائية للنقود فضلا عن تحقق العج ز المتواصل للموازنة [1].

10 .الحد من ظاهرة عجز الموازنة العامة للدولة والتي من أسبابها وجود أعداد كبيرة من المنشآت العامة مما يؤدي إلى مديونية متزايدة لهذه المنشآت ، وبالتالي التجائها إلى الموازنة العامة لتحقيق توازنها المالي، وهكذا أصبحت المنشآت العامة تستنزف جزءاً هاماً من الأموال العامة التي كان يمكن أن توجه نحو الأمن والدفاع أو غيرهما من الأنشطة العامة الضرورية ويعتقد الكثيرون أن الخصخصة تخلص الدولة من النزيف الذي تسببه ملكيتها للشركات الخاسرة ، ولأنه بإمكان الدولة من ناحية ثانية أن تستخدم عائد بيع المنشآت المملوكة لها في تسديد جانب من المديونية العامة وتحقيق التوازن في الميزانية العامة[2].

مبررات ودوافع اجتماعية:

1. أن التحول إلى الملكية الخاصة، ربما يكون الوسيلة المناسبة لتحقيق مزيد من الحرية الشخصية، وإيجاد الحافز الشخصي على الإنتاج، والقضاء على السلبية، وعدم الالتزام بالقواعد، وتحقيق انضباط في السلوك داخل مجالات العمل.
2. توسيع نطاق تحقق بعض الأغراض الاجتماعية مثل تقريب الفوارق بين العمال والملاك ، خاصة في الشركات التي يشتري العاملون والإدارة نسبة كبيرة من أسهمها ، حيث يتم إيجاد مصادر إضافية لهم بجوار الرواتب والأجور ، كما أن إيجاد مجتمع من الملاك يوجد شعوراً عامّاً بالاطمئنان والاستقرار الاجتماعي ، هذا الوضع هو ما يمكن أن يطلق عليه تحقيق غايات اجتماعية بوسائل اقتصادية رأسمالية تتمثل في قوى السوق والملكية الخاصة (Attaining Socialist Goals By Using Capitalist Means).

---

[1]- المرجع السابق ، ص39 .

[2]- إبراهيم حلمي عبد الرحمن، ومحمد سلطان أبوعلي ، 1988م، دور القطاعين العام والخاص مع التركيز على التخصيصية : حالة مصر في كتاب التخصيصية والإصلاحات الهيكلية في البلاد العربية ، أبو ظبي ، صندوق النقد العربي ، ص 79.

3. أن الملكية الخاصة تؤدي إلى القضاء على بعض المشكلات الاجتماعية مثل المحسوبية والتغاضي عن محاسبة المخطئين . فالقطاع الخاص أقدر على محاسبة العامل الذي يهمل أو يقصر في عمله.
4. الملكية الخاصة وما يترتب عليها من شدة المحاسبة ستؤدي إلى زيادة الإنتاج وتقليل التكلفة وزيادة الجودة وبالتالي زيادة الأرباح لكل من المشروع والعامل، حيث يتحول العامل إلى شريك في مكاسب المشروع الذي يعمل فيه. ويؤكد مؤيدو الخصخصة على أنها تمنح الأفراد حرية أوسع في الحصول على الخدمات ذات النوعية والجودة الأفضل[1].
5. الخصخصة تحسن هيكل توزيع الدخول : يسعى أنصارها لتأكيد أفضلية نظام السوق في مجال العدالة الاجتماعية وذلك من خلال محاولة إثبات أمرين : الأول هو :أن القطاع العام على عكس ما يدعي لا يخدم مصالح الفقراء ، وإنما مصالح أفراد وجماعات تنتمي إلى الطبقات العليا والوسطى في المجتمع ، والأمر الثاني هو أن سياسة الخصخصة تستهدف ضمن أغراضها الأساسية زيادة حجم الملكية الشعبية ومنح الطبقات الفقيرة فرصة تملك أسهم الشركات المحولة من الملكية العامة إلى الملكية الخاصة . إن أنصار الخصخصة يقدمونها كأداة مضمونة لنشر ملكية الأسهم بين الجمهور العريض وتحقيق رأسمالية الشعب (People Capitalism) ، ومن ثم تقريب الفوارق في الدخول والثروات بين المواطنين فالبيانات البريطانية تظهر على سبيل المثال أن نسبة العائلات الحائزة للأسهم قد ارتفعت من 10% في عام 1979 إلى نحو 40% من عام 1987 بفضل حركة الخصخصة التي نفذتها حكومة مارجريت تاتشر [2].
6. الخصخصة تحد من انتشار ظاهرتي الرشوة والمحسوبية . يؤكد أنصار الخصخصة على أن الاقتصاد المدار بواسطة القرارات الحكومية يقود نفسه إلى الرشوة بسهولة أكبر بالمقارنة بالنظام الاقتصادي الحر بسبب ضعف الرقابة المالية المستقلة كما أن غياب المسؤوليات المالية دقيقة التحديد يقود إلى استخدام غير رشيد للموارد العامة للدولة ولاشك في أنه في ظل هذه الظروف تكون فرص الرشوة والاستيلاء على المال العام والمحسوبية عديدة لأن المديرين لا يملكون وسائل رقابة ومتابعة مرؤوسيهم ويلعب الاحتكار الذي تمارسه الحكومة دوراً مساعداً في سوء توجيه الموارد وإخفاء حقيقة

[1]- احمد ماهر ، 2004 م ، مرجع سبق ذكره ، ص ص26 -27 .
[2]- ابراهيم حلمي عبدالرحمن ، مرجع سبق ذكرة ، ص279.

التصرفات المالية التي يقوم بها المسؤلون في المشروعات العامة فتقل درجة الشفافية مقارنة باقتصاد السوق[1] .

7. يحقق توسيع نطاق الملكية الخاصة ، مزيداً من الحرية الشخصية وإيجاد الحافز الشخصي على الإنتاج ، والقضاء على السلبية ، وعدم الالتزام بالقواعد ، وتحقيق انضباط في السلوك داخل مجالات العمل ، كما يؤدي إلى القضاء على التلاعب الاجتماعي في صورة المحسوبية ، وعدم المحاسبة على الإهمال ، كنوع من التكافل الاجتماعي ، لان القطاع الخاص أقدر على محاسبة العامل ، الذي يهمل في عمله أو يقصر فيه [2].

مبررات ودوافع سياسية:

هناك العديد من الدوافع والمبررات السياسية التي زادت من الاهتمام بموضوع الخصخصة خلال العقدين الماضيين، ويمكن تلخيص أهم هذه الدوافع بما يأتي:

1. الخصخصة تؤدي إلى القضاء على الشعارات السياسية الرنانة ، التي يميل البيروقراطيون وغيرهم من أصحاب المصالح إلى استخدامها باعتبارها ستخدم الطبقات الكادحة ولكن ثبت فشلها حيث يتميز القطاع الخاص عن القطاع العام، بأنه أقدر على إبعاد السياسيين من استخدام مراكزهم لتحسين صورتهم، ففي ظل القطاع العام يميل السياسيون إلى استغلال إمكانيات هذا القطاع في إبراز إنجازات شخصية وفي تحقيق مكاسب من وراء ذلك[3].
2. في ظل القطاع الخاص يتحرر القرار الإداري من سيطرة الأجهزة الحكومية ، بما يضمن مرونة العمل الإداري وعدم تقيده بموافقات أو اعتمادات أو غيرها من القيود المفروضة بوساطة أجهزة الحكومة كما يتحرر العمل الإداري في سعيه إلى المخاطرة والمغامرة في مجال الأعمال ، لأن استخدام المبادأة والتطوير تحتاج إلى مناخ من الحرية وهو أمر عانى منه القطاع العام في الدول النامية
3. هناك الفلسفة السياسية التي تؤكد على حرية الفرد ، وعلى أن المصلحة العامة سوف تتحقق عن طريق قيام كل فرد بتحقيق الحد الأعلى من مصالحه الشخصية دون تدخل الدولة في نشاطه.
4. هناك الجانب العملي السياسي الذي يهدف إلى إيجاد قاعدة الدعم الشعبي لحكومة أو سياسة معينة ، وذلك نابع من الاعتقاد بأن إعطاء العدد الأكبر من أفراد الشعب فرصة

1- احمد جمال الدينموسى ، وأخرون ،2005م ،الآثار الاقتصادية والقانونية والاجتماعية المترتبة على خصخصة وحدات القطاع العام ، دراسة نظرية وتطبيقية على الواقع المصري ، جامعة المنصورة : كلية الحقوق ، ص 18.

2- محمد عبدا لله الظاهر ،2004م ، الضرورات التي تفرضها سياسة الخصخصة في مجال علاقات العمل ، بيروت ، ص 178.

3- احمد ماهر ، مرجع سبق ذكرة ، ص26 27 .

المشاركة في ملكية المؤسسات الاقتصادية سوف يؤدي بالتالي إلى كسب أصواتهم الانتخابية.

5. هناك الجانب السياسي الاجتماعي الذي يهدف إلى إيجاد طبقة من مالكي الأسهم ، وبالتالي توزيع الثروة توزيعاً أكثر عدالة.
6. الخصخصة تقوي مركز الدولة داخليا . يرى أنصار الخصخصة في أن النظام الاجتماعي لا يصلح إلا بدولة قوية قادرة على فرض سلطانها على الجميع ، وتوقع الجزاء على من يخالف القواعد التي تضعها ،فالدولة هي العقل الذي يتخذ القرارات الرئيسية ويترك لباقي الوحدات التصرف في ضوء الإطار العام الذي يرسمه له[1]
7. الخصخصة تدعم وضع الدولة خارجيا . وأهم ما يميز النظام الاقتصادي العالمي في الوقت الحاضر هو ازدياد درجة الاعتماد المتبادل بين أجزاء العالم بعضه وبعض . فعلى عكس الماضي حيث كانت الدولة الوطنية تشكل وحدة اقتصادية متكاملة بإنتاجها ونقدها ، وإزاء طبيعة العالم الذي نعيش فيه اليوم ، عالم الاعتماد المتبادل وعالمية السوق واحتدام المنافسة ، يرى دعاة الخصخصة ضرورة تحويل الاقتصاد الوطني إلى اقتصاد أكثر مرونة وأكثر كفاءة وليست هذه – في اعتقادهم – صفات تميز الأنظمة الاقتصادية التي تأخذ بالتخطيط المركزي والقطاع العام فمثل هذه الاقتصاديات " تعمل في غابة متشابكة من اللوائح والتعليمات والقرارات وتداخل الاختصاصات ، مما يجعل من العسير عليها أن تتعامل مع التغيرات السريعة المتلاحقة في البيئة الاقتصادية العالمية[2]

6-1-2 أنواع الخصخصة.

ينظر إلى أنواع الخصخصة من جانبين، الأول هو تحديد القطاعات أو المجالات التي سيتم شمولها بعملية التحويل وتنقسم الآراء فيه إلى قسمين هما:

الاتجاه الأول: عدم استثناء أي قطاع م ن القطاعات الاقتصادية من عملية الخصخصة ، ويستند أصحاب هذا الرأي إلى القول بأن كل القطاعات الاقتصادية إنما تخضع لنفس الظروف والعوامل الدافعة للخصخصة ، وأن تجزئة القطاعات سوف لن يحل المشكلة التي دعت إلى تبني خيار الخصخصة.

الاتجاه الثاني: يتبنى وجهة النظر القائلة بأنه يتوجب استثناء قطاعي الخدمات الأساسية " مثل الماء والكهرباء والنقل والصحة " والموارد الطبيعية " النفط والغاز والمعادن الأخرى" من عملية الخصخصة ، و ذلك لارتباط هذه القطاعات بحياة المواطنين ، كما إن الموارد الطبيعية يجب

---

[1]- موسي ، واخرون ، مرجع سبق ذكرة، ص77 .

[2]- حازم الببلاوي ،1989م ، دور الدولة في الاقتصاد ، القاهرة ، دار الشروق ، ص ص 96-97 .

أن تبقى مملوكة للدولة في كل الأحوال لأنها تمثل نوعا من الضمانات للاستقلال السياسي والاقتصادي للبلد ، لذلك نجد أن العديد من الدول وخصوصاً العربية منها والتي تمتلك تجربة محدودة في عملية الخصخصة قد اتبعت هذا الأسلوب ، لذا اقتصرت معظم عمليات الخصخصة في كل المملكة العربية السعودية ، والأردن ،و مصر ،و الجزائر ،و تونس ودول أخرى على بعض القطاعات الصناعية والخدمية ،و الزراعية والثروة الحيوانية [1].

فأما الجانب المتعلق بمدى سرعة عملية الخصخصة فإننا نجد أن الآراء انقسمت إلى الاتجاهات الآتية:

الخصخصة الفورية (أسلوب الصدمة): وهنا يتم الإعلان عن التنفيذ الفوري لبرنامج الخصخصة والتي تتم خلال فترت زمنية قصيرة نسبياً قد تكون خلال سنةواحدة ، وهنا يجب الأخذ بعين الاعتبار ضرورة وجود خطط محددة موضوعة مسبقا للقطاعات والأسلوب المتبع للخصخصة ، لأن تنفيذ برنامج الخصخصة بصورة سريعة وبدون التخطيط الدقيق المسبق سيؤدي بكل تأكيد إلى الوقوع في أخطاء لا يحمد عقباها [2].

الخصخصة الهيكلية : تتلخص في تقليص دور القطاع العام ووزنه الكبير نسبياً من خلال بيع بعض مؤسساته الإنتاجية والخدمية أو تحويل إدارتها إلى القطاع الخاص ، وبالتالي يندرج هذا الأسلوب بشكل واضح وشامل في سياسات الإصلاح الاقتصادي التي يوصي بها البنك الدولي وتطبقها العديد من الدول النامية ، وعادة ما يتطلب تنفيذ هذا الأسلوب فترة طويلة من الزمن حيث تحتاج المؤسسات الحكومية لتعديل خططها المتعلقة بالادخار والاستثمار وما يتبعها من إجراءات هيكلية مختلفة ، تمهيداً لضمان إدارة تلك المؤسسات على أسس اقتصادية ذات كفاءة من دون أن تؤثر فيها الاعتبارات السياسية والاجتماعية ، ويعتبر ما قامت به حكومة العمال البريطانية من تحويل مؤسسات القطاع العام (سواء بالبيع أو التأجير) إلى القطاع الخاص من أبرز التجارب العالمية في أسلوب الخصخصة الهيكلية .

خصخصة المرة الواحدة : وهنا يتم اختيار القطاعات الاقتصادية التي سيتم تحويلها إلى القطاع الخاص والشروع بتحويلها دفعة واحدة خصوصا إذا كانت هذه القطاعات صغيرة ولا تمتلك تأثيرا كبيراً على الاقتصاد المحلي وشرائح عريضة من المواطنين ، أما إذا كانت هذه القطاعات كبيرة ومهمة فإن العملية قد تستغرق ما بين 10-15 سنة وهي عملية بطيئة جداً قد تخرج عملية الخصخصة من إطارها الاقتصادي الصحيح ولن تؤدي بالتالي إلى الاستفادة الحقيقية من هذه

1- مصطفى محمدعبد الله،1999م ، التصحيحات الهيكلية والتحول إلي اقتصاد السوق في البلدان العربية ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، ص ص 121 - 122.

2- عبد الحسن كاظم ، 2004م ، اقتصاديات البلدان المتحوله بين التضخم والخصخصه ، مجله الاقتصاد العربي، عمان،د.ن ، ص ص 47 - 48 .

العملية ، وعادة ما تكون هذه العملية نتيجة لضغوط خارجية من قبل المؤسسات الدولية كصندوق النقد والبنك الدوليين

الخصخصة التلقائية : تتلخص في تشجيع القطاع الخاص (أفراد ومؤسسات) ودعمه بشكل يؤهله لزيادة ثقله في الاقتصاد القومي دون المساس بالقطاع العام ، من خلال الاعتماد على نظم الحوافز من أجل تشجيع المبادرة الفردية ، على أن لا تؤثر هذه العملية في وضعية الأنشطة التي يضطلع بها القطاع العام ، ويعتمد هذا الأسلوب أساساً على تنفيذ الدولة لوسائل تحفيزية تشجع القطاع الخاص ، مع تهيئة القاعدة الاقتصادية الملائمة لنمو هذا القطاع ، وذلك بإطلاق قوى السوق وتهيئة الوسائل الملائمة للاستثمار والإنتاج في مؤسساته المختلفة [1].

في جميع الأحوال هناك توافق شبه تام على أن الخصخصة هي نقلة اقتصادية واجتماعية وسياسية في دور الدولة. وهي ليست عملية نقل الملكية أو الإدارة فحسب بل هي عملية إعادة هيكلة الاقتصاد بإعادة تعريف وتحديد دور كل من الدولة والسوق في الاقتصاد المعني . ومن خلال ذلك يجري اختيار أي من الأساليب والسبل بمايتناسب ووقائع الاقتصاد الوطني . كما ويمكن استنباط أساليب وسبل أخرى في إدارة ومتابعة أداء الوحدات لرفع مستوى فعاليته وكفاءته الاقتصادية والإنتاجية.

سمات المنشآت المراد خصخصتها:

تتباين سمات وخصائص المنشآت المراد خصخصتها ، في الوقت التي تؤثر في هذه السمات على أسلوب الخصخصة المختار ، ونسبة الملكية المتاحة للقطاع الخاص وهناك خمس سمات أو خصائص للمنشآت وهي:

- ما إذا كانت المنشأة تدخل في نطاق المنشآت الإستراتيجية.
- إذا كانت المنشأة تقدم خدمة عامة كالكهرباء والماء مثلا.
- الصعوبات القانونية التي تواجه المنشأة .
- الأهمية النسبية للمنشأة داخل الصناعة التي تنتمي إليها ، و أهمية المنشأة للاقتصاد ككل.
- مستوى ربحية المنشأة في الماضي. [2]

وكقاعدة عامة كلما كان مركز المنشأة متدنياً على تلك المقاييس الخمسة ، كان من الممكن خصخصتها بسرعة وسهولة.

---

[1]- نزارقنوع،2005م ، الخصخصة الاقتصادية يشكل عام "ايجابياتها وسلبياتها"،مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ،دمشق،سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد27،ع 2، ص ص 10 – 37 .

[2]- Helen Nankani ,B 2000, Lessons Privatization In Developing Countries Finance And Development, (IMF) & World Bank, March, , pp 24- 25.

7-1-2 العوامل المؤثرة في اختيار أساليب الخصخصة :

مما لاشك فيه أن المفاضلة والاختيار بين طرق وأساليب خصخصة الشركات المملوكة للحكومة سواء أصولها أو طرح ملكيتها للاكتتاب في السوق المالية وغيرها ، يتوقف على العديد من العوامل والاعتبارات وهي :

أهداف الحكومة من برنامج الخصخصة:

تؤثر الأهداف بشكل كبير على شكل الأسلوب الذي يتبع في خصخصة المنشآت العامة . فلو أن هدف الخصخصة هو توسيع دائرة الملكية ، حينئذ يكون طرح أسهم المنشأة للتداول العام هو الأسلوب الأمثل أما إذا كان الهدف من الخصخصة توفير خبرات إدارية ومعارف تكنولوجية ، فقد تكون خصخصة الإدارة من خلال عقود الإدارة هي الأكثر جاذبية وإذا كانت الحاجة إلى مزيد من رأس المال هي الهدف ، فقد تكون الخصخصة من خلال دعوى القطاع الخاص لتزويد المنشأة برأسمال إضافي هو الأسلوب الأمثل وعندما يكون الهدف هو زيادة الإنتاجية فقد يكون الطرح الخاص للأسهم هو الأفضل ، على أن يتم اختيار المستثمرين وفقاً لمعايير تضمن تحقيق الهدف المنشود . أما هدف تحقيق مناخ يتميز بالمنافسة فقد يقتضي اتباع أسلوب الخصخصة من خلال تقسيم المنشأة الكبيرة إلى وحدات لها شخصية مستقلة ثم بيع الوحدات الإنتاجية وحدة بعد وحدة بدلاً من بيع المنشأة كوحدة واحدة[1].

الشكل التنظيمي والقانوني :

ففي ظل بعض التشريعات لا يسمح بالتصرف في المنشأة بالبيع كوحدة اقتصادية مستمرة إلا بعد تحويلها من شركة خاضعة للقانون العام إلى شركة خاضعة للقانون الخاص ، وهو ما قد يتطلب تقسيم رأس المال إلى أسهم قابلة للتداول أو توفير المتطلبات القانونية التي تسمح ببيعها كوحدة اقتصادية مستمرة كما يؤثر الشكل التنظيمي للمنشأة الحكومية على أسلوب تحويل ملكيتها ، وبالتالي على سهولة تطبيق عملية الخصخصة . فإذا كانت هذه المنشأة محدودة المسؤولية فمن السهل خصخصتها . أما إذا كانت تأخذ شكل مصلحة حكومية فيجب تحويلها أولاً إلى شركة مساهمة تعمل في إطار قانون الشركات المساهمة حتى يمكن بيع أسهمها[2].

هيكل السوق :

يتوقف برنامج الخصخصة على الهدف المنشود فلو أن العمل على رفع كفاءة أداء المنشأة هو الهدف ، حينئذ قد يقتضي الأمر إما إعادة تنظيمها في وحدات مستقلة، أو الإبقاء عليها كما هي وهنا يحدد هيكل السوق التي تعمل فيها المنشأة وإمكانية الخصخصة فإذا كان احتكارياً لا

1- إبراهيم سعدالرشيد، 1416 هـ ، التكييف الهيكلي في الدول النامية وتحويل المؤسسات المملوكة بواسطة الدولة الى القطاع الخاص(التخصيص)،الرياض مكتبة الملك فهد الوطنية، ص ص 78 – 79 .

2- منير ابراهيم هندي، 2004م ، مرجع سبق ذكره ، 16.

يسمح بدخول منشأة أخرى في نفس النشاط ، كما تحدد قوة الأسواق المالية المحلية مستوى التطور ودرجة كفاءة السوق المالية إذا ما كان من الممكن تطبيق طرق معينة من الخصخصة تتطلب سوقاً ماليةً محكمةً وسيولة نقدية متاحة ومستثمرين على درجة عالية من المهارة.

سمات القطاع الذي تنتمي إليه المنشأة :

يشكل نوعية نشاط المنشأة محوراً هاماً في خصخصتها فالخدمات الإستراتيجية عادة تحد الدولة من المساهمة الخاصة فيها بغرض الاحتفاظ بالرقابة عليها. وإذا كانت المنشأة ذات سمات عالمية ويصعب وجود مستثمرين محليين فإن بيع المنشأة لن يكون سوى لمستثمر أجنبي لديه الخبرة بالنشاط [1].

حجم المنشأة :

يؤثر حجم المنشأة على أسلوب الخصخصة المستخدم فالمنشأة الصغيرة قد يصعب طرح أسهمها للتداول العام ، ويكون الطرح الخاص هو الأسلوب الأكثر ملائمة أما المنشآت الكبيرة التي يمكن أن تطرح أسهمها للتداول العام ، فقد يكون من الملائم تجزئتها إلى وحدات صغيرة لها شخصية مستقلة ، وذلك قبل التصرف فيها بالبيع الكلي أوالجزئي هذا بالطبع مشروط بإمكانية تجزئة المنشأة إلى وحدات لها طبيعة متميزة ، كما هو الحال في شركة سكة الحديد في اليابان التي تم تقسيمها إلى ستة شركات مستقلة[2].

العوامل السياسية والاجتماعية :

من المعروف أن موضوع الخصخصة ذو طبيعة سياسية وبالتالي فإن الضغوط الاجتماعية لا يمكن إغفالها فهما يلعبان دوراً محورياً في نجاح هذا البرنامج أو فشله . إن العوامل السياسية تؤثر تأثيراُ بالغاً في قرار الخصخصة ، كما تؤثر الاعتبارات السياسية دائماً في اختيار أساليب الخصخصة وتؤدي العوامل الاجتماعية دوراً فاعلاً وبخاصة في مدى تأثيرها على العملة ومستويات الأسعار والسلع والخدمات في الشركة بعد خصخصتها.

8-1-2 طرق وأساليب وأنواع الخصخصة:

تأخذ عملية الخصخصة أشكالاً مختلفة حسب الظروف الخاصة التي تمر بها الدول المعنية، وحسب المرحلة التي قطعتها في عملية إعادة الهيكلة، ومستوى المقاومة التي تبديها القوى المناهضة للخصخصة، ومن هذه الأشكال:

1. تخصيص الإدارة:

وفيها لا يحدث تغيير في نمط ملكية المشروع، فيظل المشروع مملوكاً ملكية عامة لكن الذي يحدث تغيير أسلوب ونمط إدارته.ويعد هذا الشكل مرحلة تمهيدية وأولية للخصخصة، ضمن

[1]- محمود صبح ،1999م ، الخصخصة،ط2،القاهرة،البيان للنشر والتوزيع ، ص ص 68 - 67.
[2]- إبراهيم سعدالرشيد، مرجع سابق ، ص25 .

اعتبارات محلية متعلقة بقدرة القطاع الخاص على شراء الأصول والموقف العام من مسألة نقل الملكية وتتضمن عملية تخصيص الإدارة:

2.عقود الإدارة:

وهي العقود التي تبرمها الحكومة أو الجهة مع المؤسسات والأفراد المحليين والأجانب لإدارة المنشأة العامة، مع احتفاظ الحكومة بملكية هذه المنشأة وذلك لقاء أجور محددة أو نسبة من العائدات، أو حصة من رأس مال المنشأة، ولا تعد الإدارة في هذه الحالة مسؤولة عن المخاطر التجارية أو عن التدهور في قيمة أصول المنشأة، إلا إذا تم النص في العقد على ذلك. وكثيراً ما تلجأ الدول النامية لمثل هذا النوع من أشكال الخصخصة، وذلك لإدارة بعض المنشآت الإستراتيجية مثل الفنادق الكبرى وبعض المنشآت الصناعية المتطورة، نتيجة افتقاد الجهاز الإداري المحلي أو عدم توفر الكفاءات الضرورية لإنجاح عمل مثل هذه الشركات أو المنشآت.

3. التأجير:

حيث تبقى ملكية المشروع للدولة ويؤجر للقطاع الخاص، والفرق بين هذه الصورة وسابقتها أنه في حال التأجير يدفع المستأجر الإيجار. بغض النظر عن نتيجة المشروع. وتتيح عقود التأجير استثمار الموارد والأصول من قبل القطاع الخاص، لقاء رسوم أو أجور محددة من قبل الدولة، وفي هذه الحالة قد يطالب المستأجر بتخفيض عدد العاملين، واستبدال عناصر الإدارة العامة بعناصره، حيث إنه معني بتحقيق معدلات من الريعية مناسبة، وتخفيض تكاليفه، والمحافظة على أصول المنشأة.

ويستخدم هذا النوع من الخصخصة بكثرة في المشروعات ذات الطبيعة الخاصة ومنها عقود الإنشاء والتشغيل والتحويل والمعروفة باسم (BOT)1. ويعد هذا الأسلوب أو هذه الصورة من أكثر الصور شيوعاً في عمليات الخصخصة، لما يتميز به من البساطة وجذب الاستثمارات الخارجية. وكثيراً ما يستخدم في مشروعات البنية الأساسية مثل شبكات الطرق ومحطات الكهرباء والمياه والمطارات والموانى وفي هذه الحالة يقوم المستثمر ببناء المشروع وتشغيله لمدة محددة يعود بعدها إلى الحكومة. وبرغم ما لهذا الأسلوب من ميزات فإن له الكثير من المثالب التي يمكن التقليل منها إذا ما كانت هناك حكومة قوية رشيدة. وكانت بنود الاتفاق واضحة محددة، مراعية ما يحقق أكبر قدر ممكن من المصلحة العامة.

---

* لـ B.O.T (بناء - تشغيل - تحويل): هو أسلوب في خصخصة المشاريع ويتمثل هذا الأسلوب في:

1- تعاقد الدولة مع إحدى الشركات الخاصة لتطوير مشروع عمراني ما حيث تتكفل الشركة بتصميم وتنفيذ وإدارة وتشغيل المشروع لمدة لا تقل عن 20 سنه.

2- تتقاضى الدولة خلال هذه السنوات رسوم حق الانتفاع من الأراضي التي يقام عليها المشروع.

3- بعد انقضاء مدة العقد يبرم عقد جديد مع ذات المستثمر أو مع مستثمر جديد على أساس المشاركة بالأرباح Profit Sharing ويستمر المستثمر بإدارة المشروع.

ومنها عقود الامتياز. حيث تمنح الحكومة إحدى الجهات امتيازاً خاصاً لإنتاج أو توريد جزء من خدمة معينة. وبرغم قدم هذا الأسلوب فإن استخدامه الآن في البلاد النامية محدود لحساسيته الزائدة تجاه المخاطر الاقتصادية والسياسية.

4. البيع الجزئي:

تلجأ بعض الحكومات إلى بيع جزء من أسهم أو حصة من المنشآت العامة، كخطوة تمهيدية نحو نقل الملكية إلى القطاع الخاص بشكل كامل، ويكون الغرض أحياناً إقامة قطاع مشترك، ومشاركة القطاع الخاص في الإدارة. كما تطرح أحياناً أسباب مالية، بغرض زيادة رأس المال أو التوسع بشكل عام مبرراً لهذه العملية، ويأخذ البيع الجزئي طابع المرحلة الانتقالية للخصخصة، من خلال احتفاظ الدولة بجزء من الأسهم أو بأسهم خاصة (الأسهم الذهبية) للمحافظة على إمكانية التدخل في مجلس الإدارة، وتوجيه الاستثمارات أو الرقابة على عمل المنشأة بعد تخصيصها. وعادة ما تلجأ الدولة إلى هذا الأسلوب في القطاعات الهامة والأساسية، مثل تدخل المملكة المتحدة في توجيه الاستثمارات والعمل في قطاع الكهرباء بعد تخصيصه من خلال السهم الذهبي الذي احتفظت به.

5. نقل الملكية إلى الإدارة والعمال:[1]

هناك ثلاثة أساليب لتمليك العاملين في رأسمال المنشأة هي : اختيار الأسهم وخطط مشاركة العاملين في رأس مال الشركة، وتمويل أعضاء الإدارة في شراء أسهم المنشأة بالاقتراض.

6. اختيار الأسهم:

ويقصد به إصدار المنشأة لوثيقة باسم كل عضو من أعضاء الإدارة، وتعطيه الحق في شراء حصة من أسهم رأسمال المنشأة، في تاريخ لاحق وبسعر يحدد في الوثيقة عادة يكون أقل من أسعار الأسهم المطروحة للاكتتاب.

7. خطة مشاركة العاملين في ملكية المنشأة:

وفيها تقوم وحدة تنظيمية مختصة نيابة عن العاملين (قد تكون نقابة العمال) بالحصول على قرض طويل الأجل بهدف استخدام حصيلته لتمويل شراء جزء من الأسهم العادية، أو حصة في رأسمال الشركة التي يعملون فيها. ويتم تسديد خدمة القرض (أقساط وفوائد) من التوزيعات التي تتولد عن الأسهم المشتراة.

8. شراء الإدارة أو العاملين أسهم المنشأة بأموال مقترضة:

فيتم ذلك بشكل ينتهي إلى أن تكون نسبة القروض إلى حقوق الملكية 5/1 بل ولم تتجاوز نسبة حقوق الملكية في رأس المال في بعض الحالات 2%، وفي الحالات التي تنتهي الشركة بأن

1 - محمود، يوسف عبد العزيز، 2002م ،الخصخصة ودور القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية، ، مصر ، مركز المحروسة ، ص 12.

تكون مملوكة لعدد محدود من المساهمين، فحينئذٍ تتحول من شركة مساهمة إلى شركة خاصة يديرها ملاكها الجدد.

9. الاكتتاب:

وهنا يكون اكتتاب عام [1] على المنشآت المطروحة للخصخصة من قبل المواطنين بشكل عام، وذلك من منطلق توسيع قاعدة الملكية، وإتاحة فرص متكافئة للجميع، في الحصول على أسهم الشركات المطروحة للخصخصة. وقد تم اختيار هذه الطريقة في دول أوروبا الشرقية نتيجة عدم وجود سوق مالية متطورة، بالإضافة إلى ضعف رأس المال الخاص بشكل عام في هذه الدول.

10. البيع الكلي المباشر:

تعد عملية البيع المباشر أكثر الطرق انتشاراً واستخداماً لنقل الملكية، حيث شكلت خلال السنوات الماضية حوالي 80% من إجمالي المعاملات خلال السنوات (1988 – 1993) ونحو 58 % من إجمالي الإيرادات وشكلت هذه الطريقة أيضا 86 % من إجمالي المعاملات عام 1994، وتأخذ عملية البيع المباشر عدة أشكال من أهمها: [2]

1- استدراج العروض: وتستخدم هذه الطريقة في بيع المنشآت الهامة والإستراتيجية، والتي تطلب إدارتها مواصفات خاصة وقدرات تمويلية، وخبرات في المجال الذي تعمل فيه، إلا أن هذه الطريقة تفتقد للشفافية الكافية، وتؤدي إلى ضياع جزء هام من الموارد وتمركز الثروة.

2- المزاد العلني: وتتيح هذه الطريقة فرصة أكبر من الشفافية، إلا أنها لا تمنع أشكال التواطؤ بين المشتركين لتخفيض قيمة الأصول.

4- البيع عن طريق السوق المالية: وذلك عن طريق طرح أسهم المنشأة المراد بيعها في السوق المالية، وتتطلب هذه الطريقة وجود سوق مالية نشطة وشفافية عالية في تقييم أوضاع المنشآت المطروحة للبيع، إلا أن أغلب الدول النامية تفتقر إلى أسواق مالية واسعة نشطة وشفافية عالية في تقييم أوضاع المنشآت المطروحة للبيع.

5- البيع بالتراضي: ويتم اللجوء إلى هذه الطريقة عند بيع منشآت إستراتيجية وهامة، في قطاع الخدمات العامة، أو الصناعات الإستراتيجية، حيث أهلية المستثمر الجديد وقدرته على التطوير والتحديث شرط أساسي في عملية نقل الملكية. وفي هذه الحالة، يتم اختيار مستثمر استراتيجي

---

* تكون الأسهم مطروحة للاكتتاب العام في حالة دعوة أشخاص غير محددين سلفا إلى الاكتتاب في تلك الأسهم، وتعتبر الشركة من شركات الاكتتاب العام إذا عرضت أسهما للاكتتاب طبقا لأحكام هذه المادة ولو لم يتم تغطية الأسهم المطروحة للاكتتاب بالكامل، وفي هذه الحالة يلزم أن تغطي قيمة الأسهم التي لم يكتتب فيها من جانب متعهدي التغطية - إن وجدوا. ويمكن القول أن الاكتتاب هو استثمار أموال الناس برضاهم لصالح الغير وتعويضهم ما يتبقىمن الفتات بشكل أسهم يبيعوها وقت ما يشاءون على آخرين في سوق الأسهم.

1- دهال رياض والحاجحسن، حول طرق الخصخصة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، مكتبة الصندوق العربي للانماء ، ص 8.

محلي أو أجنبي وفق شروط ومواصفات محددة، وغالباً ما يكون ذلك على حساب قيمة الأصول المطروحة للبيع، وعلى حساب الشفافية المطلوبة في هذه العملية.

6- بيع الأصول المحلية لقاء الديون الخارجية: وذلك بهدف التخلص من الأعباء المترتبة على الديون الخارجية، ولكن حق المستثمر الجديد في إخراج الأرباح وحصيلة بيع هذه الأصول، من شأنه أن يشكل ضغطاً على حصيلة القطع الأجنبي، لا تقل بل يمكن أن تزيد عن تحويلات خدمة الدين الخارجي، عدا ما يحمله ذلك من خطر زيادة نفوذ رأس المال الأجنبي في الاقتصاد الوطني.

9-1-2 إيجابيات وسلبيات الخصخصة

ايجابيات الخصخصة :

هناك العديد من الإيجابيات التي حققتها الخصخصة بوصفها وسيلة للإصلاح الاقتصادي ، وأدت إلى إنتاجية ومستوى جودة أعلى في الخدمات المقدمة للمستفيدين منها وهي :

1. تنمية الإدارة الاقتصادية المتقدمة بالإضافة إلى تنمية المبادرة الفردية ، والسعي وراء الربح الكبير من خلال زيادة عناصر العملية الإنتاجية ، وجودة الخدمات المقدمة لاسيما عنصري العمل والتنظيم وإدخال التكنولوجيا المتطورة.
2. توسع الخصخصة قاعدة الإنتاج من خلال إتاحة المجال لزيادة عدد الهيئات المنتجة ، إضافة إلى زيادة عدد أصحاب رؤوس الأموال الداخلة في الإنتاج السلعي والخدمي ، وهذا يؤدي إلى زيادة دخول المنتجين .
3. تطوير الخدمات المقدمة للمواطنين والارتقاء بمستواها الكمي والنوعي ، حيث يمكن للقطاع الخاص توفير خدمات أفضل في قطاعات كثيرة إذا ما أخضع لشروط تمليها مصلحة المواطن وخلق حالة من التنافس في السوق تستطيع الحكومة من خلاله حث الشركات على تقديم الخدمة الأفضل والابتعاد عن احتكار الخدمة واستغلال حاجة المواطن لها.
4. دعم الاقتصاد العام للبلد ، حيث إن رغبة المؤسسات الخاصة في تحقيق وزيادة الأرباح تدفعها إلى تطوير وتوسيع ما تقدمه من خدمة وما تنتجه. مما يؤدي إما إلى سدجزء كبير من حاجة البلد أو سدها بالكامل أو حتى التصدير للدول الأخرى وكل ذلك يعد دعماً كبيراً للاقتصاد الوطني والدخل القومي[1].
5. تؤدي إلى استقرار وضع الدولة المالي واقتصادها على المدى الطويل. فالبيئة الاقتصادية المستقرة عنصرً أساسيً في جذب الاستثمار الأجنبي قد تعود بفوائد هامة

[1]- بسام سالم مقبل الحراحشة ،.2003م ، اثر الخصخصة على الموارد البشرية في شركات الكهرباء الأردنية ، رسالة ماجستير ، جامعة آل البيت ، الأردن، ص ص 31- 32 .

على الدول بما فيها نقل التكنولوجيا وخلق فرص عمل وتنمية الصادرات ، وهي من العوامل الهامة في تنمية جهود الدولة نحو تنفيذ إصلاحات تعمل وفقاً لآليات السوق[1].

6. زيادة ارتباط عوامل الإنتاج بآلية السوق وحركة الأسعار عندما يكون الربح أهم محرك ،من أجل تطوير كفاءة المنشأة ورفع قدرتها الإنتاجية واستبعاد القرارات التحكمية والرتابة التي تعاني منها المنشآت الحكومية وخاصة عند تحديد الأسعار والأسواق والخيارات التكنولوجية.

7. اعتماد ربط الأجور بالإنتاجية على أسس تحفيزية ذلك الذي ينعكس بدوره على زيادة كفاءة الأداء وتحسين النوعية وتنشيط الاستخدام نتيجة التنافس مابين العاملين على عكس ما هو معمول به في المؤسسات الحكومية التي تمارس فيها الأنظمة التقليدية في التشغيل وتحديد الأجور والرواتب والحوافز.

8. إيجاد بيئة للمنافسة ما بين المنشآت الإنتاجية مما يدفعها إلى ممارسة العمل والنشاط لتعزيز موقعها الإنتاجي والاعتماد على قدراتها الذاتية لتطوير كفاءتها الإنتاجية وبناء إستراتيجيتها التسويقية وتحديث مساراتها التكنولوجية في عمليات الإنتاج[2].

9. وجود المناخ التنافسي الذي تعمل في ظله منشآت القطاع الخاص يدفعها إلى التطوير المستمر لأدائها للاحتفاظ بنسبتها في السوق يضمن وجود سلعة أو خدمة ذات مواصفات جيدة وبأقل كلفة ممكنة ، بالإضافة إلى أثر الرقابة على أعمالها من جانب أصحابها أو المساهمين فيها مما يحقق مصلحة مشتركة للمواطنين والدولة على حد سواء[3].

10. تلافي الخسائر المتراكمة وخاصة في حالة استمرار الإنفاق في مشاريع الدولة . إذ إن باعث الربح في الملكيات الخاصة هو الكفيل بتوفير الإيرادات وتحقيق الفوائض المالية التي تساعد بدورها على تطوير المنشآت ذاتيا بالإضافة إلى إيجاد وعاء جديد للضرائب لتحل بدلاً عن تخصيصات الدعم التي غالبا ما تقدمها الدولة للمنشآت العامة وما تحققه مثل هذه الأمور من استبعاد للضغوط التضخمية وارتفاع معدلات الأسعار.

11. اعتماد الخبرات الإدارية والاقتصادية والتكنولوجية التي هي موضع الاهتمام والتحفيز من قبل القطاع الخاص بخلاف القطاع العام والتي غالبا ما تسود فيه فعاليات الاستثمار والتشغيل والتوزيع ومشكلات التحايل والغش والسرقة والرشوة والتبذيروالهدم.

1- إياد محمد حامد القضاة ، مرجع سابق ، ص31.

2- محمد عبد القادر عبد القادر ، 2002م ، اتجاهات حديثة في التنمية ،مصر، الإسكندرية ، الدار الجامعية ،ص 104.

3- سعيد عبد العزيز عثمان ، 1995م، اقتصاديات الخدمات والمشروعات العامة ، بيروت ، الدار الجامعية ، ص 31.

12. سحب جزء من السيولة النقدية لامتصاص التضخم النقدي والتوجه نحوالاستثمار وذلك نتيجة لزيادة حصة الخزينة وتقليص الإنفاق الموجه نحو المنشآت ، وهكذا يتضح دور الخصخصة في تعديل الخلل في البنية الهيكلية .
13. ضمان التوازن التقني والاقتصادي والاجتماعي ما بين العرض والطلب مع تعزيز دور الأجور والحوافز في استقرار العاملين وتطوير كفاءتهم الإنتاجية وبالتالي تصحيح الاتجاهات السلبية التي ترافق نشاط المنشآت في القطاع العام.
14. تحسين مستوى أداء المنشآت المحولة وتطويره ، لتقديم خدماتها للمواطنين بمزيد من الكفاءة من خلال تحرر قرارات الإدارة ، وربط العاملين بعائد وأرباح المشروع ، وبأسعار تتناسب مع تلك الخدمات نتيجة إدارتها على أسس تجارية[1].

سلبيات الخصخصة :

إلى جانب الإيجابيات التي قد تحملها عملية التحول للقطاع الخاص هناك سلبيات كبيرة أيضاً منها:

1. احتكار الخدمات. حيث تعمد كثير من مؤسسات القطاع الخاص بعد سيطرتها على الخدمة وإنفرادها بالسوق في ظل القوانين التي تسمح بذلك إلى رفع الأسعار ويتحول همها الأساسي إلى عملية جني الأرباح دون تحقيق أي تطور أو تقدم في نوع الخدمة مما يعود بالمواطن إلى أسوأ مما كان عليه ، حيث الخدمة رديئة وبأسعار عالية كما حصل في ساحل العاج مثلاً ، حيث بيعت شركة الهاتف إلى القطاع الخاص قبل أن يوضع إطار منظم أو تنافسي كاف في مكانه المناسب وأقنعت الشركة الفرنسية التي اشترت موجودات الحكومة بمنحها الاحتكار ليس في الخدمات الهاتفية الموجودة فقط بل في خدمة الهاتف الخلوي كذلك ثم قامت الشركة برفع الأسعار بشكل أعلى إلى درجة كبيرة .
2. ازدياد البطالة و زيادة صفوف العاطلين وهو ما يؤدي إلى ظهور مشاكل اقتصادية واجتماعية تعرض أمن البلد للخطر في حين تعمد مؤسسات القطاع الخاص بهدف زيادة الربح إلى تقليص الوظائف والاقتصار على الحد الأدنى من العمال ، مما يؤدي إلى تسريح أعداد كبيرة من العمالة ومع افتقاد البلدان النامية إلى شبكة الحماية الاجتماعية ضد البطالة والفقر فإن ذلك يمثل مشكلة كبيرة جداً لابد من دراستها جيداً قبل الاتجاه نحو الخصخصة [2].

---

[1]- حمزة سليمان العكاليك ،2007م ، التخاصية والاستقرار السياسي في الأردن 1998-2005 ، جامعة اليرموك ، الأردن ، اربد، (رسالة ماجستير غير منشورة) ص 24.

[2]- محمد المتولي ، 2004م ، الاتجاهات الحديثة في خصخصة المرافق العامة بين النظرية والتطبيق ،مصر،القاهرة،دار النهضة ، ص 24 .

3. بيع مشروعات القطاع العام بأسعار تقل بصورة كبيرة عن القيم السوقية لها ، وذلك لصعوبة تحديد أسعار الأسهم بشكل دقيق بسبب عدم وجود أي تعامل سابق في أسهم الشركات العامة الأمر الذي يجعل عملية التسعير عملية غير سهلة.
4. إذا لم يتم إعادة تأهيل العاملين وتدريبهم في القطاع العام الذي سوف يتم تحويله إلى القطاع الخاص ، فإن ذلك سيؤدي إلى ابتعاد الخصخصة عن هدفها الحقيقي المتمثل في زيادة الإنتاجية والكفاءة[1].
5. هناك مخاوف من تحويل بعض المؤسسات العامة كالمرافق الخدمية مثل شركات الكهرباء ، والماء ، والاتصالات من احتمال رفع أسعار الخدمات إلى معدلات تفوق كثيراً تكلفتها الحقيقية وإلى تقليص الخدمات عن المناطق غير الربحية مثل المناطق النائية .
6. مشكلة التدخل الأجنبي ، حيث أن تدخل رؤوس الأموال العالمية في شراء المشروعات العامة أو تقديم الخدمات العامة قد يشوبه شبهة التدخل في شئون المشروعات المحلية والأنشطة الاقتصادية وربما السياسية في الدولة.

11-1-2 ضوابط وشروط الخصخصة وتشمل الاتي :-

1. الالتزام السياسي بعملية الخصخصة وتوفر الإدارة الكفء وتشجيع القطاع الخاص في الإقدام على الاستثمار وتوسيع وتنويع أنشطته .
2. توفير جهاز مركزي للخصخصة يتمتع بصلاحيات واضحة مع توفير الإمكانيات اللازمة مالياً وتقنياً ليتمكن من أداء مهامه بعيداً عن المؤسسات الآمرة التي قد تؤثر على سير عمله وتوظيف الكفاءات المتخصصة لإعداد عمليات الخصخصة والتعامل مع كافة الأطراف.
3. تخفيض الرسوم وتخفيف القيود إلى جانب إزالة العوائق البيروقراطية وإعادة هيكلة السوق المحلية بالموازنة بين القطاعين العام والخاص، وعدم الاستمرار في إعطاء مركزا احتكاريا لمنشآت القطاع العام، إضافة إلى إزالة الحواجز التي تمنع دخول شركات جديدة.
4. توفير الاستقرار النقدي وتحرير القطاع المالي ، ويتم ذلك عن طريق تخفيض التدخل الحكومي في القطاع المالي ، وإلغاء الحد الأقصى لأسعار الفائدة الذي تحدده الحكومة ، وإلغاء أولويات الإقراض لقطاعات معنية ، وإصدار أذونات الخزانة بهدف التحكم في حجم السيولة ورفع القيود على تحويل العملة ، بما فيها أرباح المستثمر الأجنبي ورفع الرقابة على أسعار الصرف.

1- حسين كامل بهاء الدين ، 2000م ، الوطنية بلا هوية تحديات العولمة، القاهرة ، دار المعارف، ص31 .

5. إصلاح القطاع المالي ويتم ذلك عن طريق تدعيمه وتخفيض حجم المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها ، باعتباره مصدراً أساسياً لتغطية الاحتياجات المالية لمنشآت القطاعين العام والخاص ، ومن أبرز الإجراءات في هذا الشأن زيادة رأسمال البنوك التجارية والسماح بافتتاح البنوك الأجنبية وبأن تقبل ودائع وتمنح قروضاً بالعملة المحلية لخلق المزيد من المنافسة [1].

6. إعادة هيكلية مؤسسات وشركات القطاع العام قبل خصخصتها . إذ لا بد من إعادة الهيكلية المالية والفنية والاقتصادية للمؤسسات والشركات المراد خصخصتها حتى تصبح قادرة على تحقيق عائد اقتصادي أفضل مما كانت عليه قبل الخصخصة .

7. وجود قضاء عادل مستقل للحسم السريع للقضايا إلى جانب مؤسسات حكومية تتعامل بنزاهة لكي تعطي عملية الخصخصة نتيجة ايجابية وتسمح للقطاع الخاص أن يؤدي دوره بعيداً عن التعقيدات البيروقراطية والقيود القانونية ، وتهيئ بيئة اقتصادية وتشريعية تساعد على تنفيذ برنامج الخصخصة بيسر وسهولة .

8. إيجاد أسواق ومؤسسات مالية تتلاءم مع متطلبات برنامج الخصخصة ، وتسهل إجراءات تنفيذ البرنامج وتحديد الأسعار بصورة شفافة وواضحة . فالعلاقة وثيقة بين عملية الخصخصة وبين وجود أسواق مالية ذات كفاءة عالية قادرة على تسهيل عمليات الخصخصة ، بعمليات الإفصاح المالي ، وتقييم الأصول ، والاكتتاب والتداول . وتشير تجارب الخصخصة في دول العالم ، إلى أن البرامج الناجحة كانت مرتبطة بوجود أسواق مال منظمة وكبيرة[2].

مقومات ومتطلبات نجاح سياسة الخصخصة:

لكي ينجح برنامج الخصخصة ينبغي تهيئة البيئة العامة، ونقصد بذلك إعادة النظر في التشريعات وإعادة هيكلة السياسة العامة وبشكل يحدد بوضوح الدور الذي سيلعبه كل من القطاع العام والقطاع الخاص في الاقتصاد القومي، ويضمن إطلاق قوى السوق لكي تعمل بكفاءة.
وعادة ما ترتبط التشريعات والسياسات التي تحتاج إلى إعادة الهيكلة بأربع مسائل رئيسية، هي: المنافسة، التمويل، والتسعير، والعمالة. فالمعوقات التي صادفت تنفيذ برنامج الخصخصة في دولة تشيلي على سبيل المثال كانت ناتجة عن الفشل في صياغة سياسات تسعيرية.

---

[1]- منير إبراهيم هندي، مرجع سابق ، ص ص 174 – 178 .

2- حسان خضر،2004م ، تحليل الأسواق المالية، سلسلة جسر التنمية ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، ع27 ، ص ص 12 – 13 ..

وهكذا تؤكد تجارب الخصخصة في دول العالم على ضرورة تهيئة كل من البيئة الاجتماعية والاقتصادية والبيئة التنظيمية والإدارية القانونية، ويحتاج برنامج الخصخصة ليأخذ مداه الزمني كي يتم على مراحل من دون عجلة، وعلى أساس التعلم من التجارب والمراجعة والتصحيح.

ففي إطار البيئة الاجتماعية [1]التي تشمل المنتجين والمستهلكين والعاملين والمنظمين لا بد من التوعية بفكرة الخصخصة وأهدافها ومتطلباتها وفوائدها للاقتصاد الوطني، إذ أن الخصخصة تعنيهم كمستهلكين، تتجه إليهم الخدمات والبضائع، وإحداث أي تغيير اقتصادي يمسهم بصورة مباشرة، خاصة عندما تتجه الخصخصة إلى قطاعات مثل الكهرباء والماء والاتصالات. إذ أن الفهم الضعيف للخصخصة أو سوء الفهم لها، قد تكون لها آثار على مدى القبول الاجتماعي وعلى مدى التعاون أو التشكك في نتائجها، ويؤدي مثل هذا التشكك إلى نتائج مادية تمثل في عدم الإقبال على شراء الأسهم وانخفاض قيمتها. وجزء من عملية التهيئة يكون بالاتصال وتبادل الآراء، مع مجموعات المصالح من التجار ورجال الأعمال والصناعة، لأن المزيد من الشفافية والوضوح في الخصخصة يؤديان إلى المزيد من التعاون، وبالتالي إلى المزيد من تحريك الموارد والإمكانيات والقدرات الخاصة في القطر المعين. كما تؤدي جهود التوعية والتهيئة وسط قيادات الإدارة العليا بالدولة إلى تقليل العقبات الإدارية وتسريع الإجراءات الروتينية، مما يؤدي إلى حدوث عوائق عند إعادة هيكلة المؤسسات قبل الخصخصة أو عند وضع قوانين ولوائح إجرائية لعملية الخصخصة.

وتعني البيئة الاقتصادية، طبيعة الأنشطة الاقتصادية والمؤثرات والمتغيرات الاقتصادية المتفاعلة في داخلها، مثل مناخ الاستثمار والإيجابيات والسلبيات فيه، وحركة رؤوس الأموال والعلاقات الاقتصادية والتجارية السائدة ونوعية المؤسسات المالية وحجم أنشطتها، وتتم تهيئة البيئة الاقتصادية للخصخصة من خلال وضع أو تعديل السياسات الاقتصادية، وكذلك السياسات الاستثمارية في الحوافز والتسهيلات والسياسات القطاعية للقطاعات المختلفة، وفي قطاع الخدمات، وتتطلب الخصخصة استحداث سياسات جديدة ومواجهات فاعلة، لضمان استمرار الخدمات من دون إضرار بالمستهلك.[2]

أبرز السياسات التي تتعلق بتهيئة البيئة الاقتصادية:[3]

تهيئة مناخ تنافسي:

لقد اعتادت منشآت القطاع العام في أكثر الدول النامية، على العمل في مناخ احتكاري أو يكاد ينقصه الدافع على تحسين الأداء، حيث لا مساءلة عن النتائج، وزاد من عمق المشكلة، أن

1- الريح، عبد الرحمن، 1999م ، الأطر البيئية المطلوب توافرها للتحول إلى عملية الخصخصة القاهرة ، دار الشروق ، ص 18.
2- المرجع السابق، ص 19.
3- هندي، منير: التجربة المصرية في الخصخصة، في عاشور، د.أحمد صقر (المحرر) - التحول إلى القطاع الخاص - تجارب عربية في خصخصة المشروعات العامة، ص 174-176-177-178.

الأهداف الاجتماعية قد أخذت موقعها في كثير من الحالات على قمة سلم أولويات منظومة الأهداف المنشودة، وفي تحرك الحكومة نحو تحقيق الإصلاح الاقتصادي يصبح لزاماً عليها خلق مناخ تنافسي، باعتباره مسألة حتمية لرفع كفاءة الأداء ويأخذ هذا الاتجاه المسارين التاليين:

أ – تحرير التجارة بإزالة الحواجز أمام التجارة الدولية:	ب– إعادة هيكلة السوق المحلية:
فمن أبرز الإجراءات التي تتخذ لتحرير التجارة هو تخفيض الرسوم الجمركية، إلغاء الحصص للتصدير، تخفيف القيود على الاستيراد إلى جانب إزالة العوائق البيروقراطية، التي تحد من حرية التجارة كضرورة حصول المستورد على موافقة مسبقة لاستيراد السلعة.	ويكون السبيل إلى ذلك هو المساواة بين القطاعين العام والخاص، وعدم الاستمرار في إعطاء مركز احتكاري لمنشآت القطاع العام (كذلك عدم إعطائها الأفضلية في الحصول على الائتمان المصرفي 1، أو فيما تحتاجه من نقد أجنبي) إضافة إلى إزالة الحواجز التي تمنع دخول شركات جديدة.

تحرير الأسعار:

كما قلنا سابقاً فإن الخصخصة ليست غاية في حد ذاتها بل هي وسيلة لزيادة كفاءة تخصيص واستخدام الموارد، وهذا لا يتحقق إلا في ظل آليات سوق تم تحريرها، حيث تقوم قوى السوق بتوجيه قرارات المنشأة في المجالات المختلفة.

و يمكن أن نضرب مثالاً عن التجربة المصرية، فقد قامت الحكومة بالتحرير الكامل لأسعار معظم السلع المنتجة، و بالنسبة للمنتجات التي تحظى مدخلاتها بقدر كبير من الدعم مثل القطن، فقد رفعت أسعارها إلى مستوى قريب من سعر التوازن.

أما السلع والخدمات التي تنتج في ظل مناخ احتكاري مثل منتجات البترول، فقد رفعت أسعارها إلى المستوى الذي يسهم بالاقتراب بالسعر من التكلفة الحدية طويلة الأجل، أو اقترابه من مستويات الأسعار العالمية.

الاستقرار النقدي وتحرير القطاع المالي:

ويتم ذلك عن طريق تخفيض التدخل الحكومي في القطاع المالي، إلغاء الحد الأقصى لأسعار الفائدة الذي تحدده الحكومة، إلغاء أولويات الإقراض لقطاعات معنية، وإصدار أذونات الخزانة

---

* الائتمان: هي عمليات الإقراض والاقتراض، ذلك لأن الذين يملكون النقود ليس بالضرورة هم من يستطيعون استثمارها بأنفسهم ومن شأن الائتمان نقل هذه الأموال من الطائفة الأولى إلى الطائفة الثانية على سبيل القرض. الائتمان ضرورة جوهرية للتقدم الاقتصادي فهو يحول دون بقاء الأموال معطلة أو مجمدة ويمكن لرجال الأعمال مباشرة أعمالهم أو توسيعها وفي ذلك زيادة لإنتاجية رأس المال.

بهدف التحكم في حجم السيولة ورفع القيود على تحويل العملة، بما فيها أرباح المستثمر الأجنبي ورفع الرقابة على أسعار الصرف. وهذا ما طبقته الحكومة المصرية في تجربتها مع الخصخصة، ففي البداية انخفضت قيمة الجنيه بما يعادل 30% مقارنة بالدولار الأمريكي إلا أن سعر الصرف*ما لبث أن تحقق له الاستقرار.

إصلاح القطاع المالي:

ويتم ذلك عن طريق تدعيمه وتخفيض حجم المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها، باعتباره مصدراً أساسياً لتغطية الاحتياجات المالية لمنشآت القطاعين العام والخاص، ومن أبرز الإجراءات في هذا الشأن زيادة رأسمال البنوك التجارية والعمل على ملائمة نسبته إلى الأموال الخطرة، على النحو الذي قضت به مقررات بازل. كذلك وضع حد أقصى للقرض الذي يمكن أن يحصل عليه العميل الواحد على سبيل المثال 25 % من رأسمال البنك، وكذلك عن طريق السماح بافتتاح البنوك الأجنبية والسماح لها بأن تقبل ودائع وتمنح قروضاً بالعملة المحلية لخلق المزيد من المنافسة، بالإضافة إلى اتخاذ إجراءات قانونية لإدخال نظام التأمين على الودائع.

إعادة تنظيم وحدات القطاع العام:

وهنا يمكن لنا عرض ما اتخذته الحكومة المصرية في إعادة تنظيم وحدات القطاع العام بمقتضى القانون 203 لسنة 1991، فقد تم تقسيم الشركات إلى مجموعات تقع كل مجموعة تحت مظلة شركة قابضة(Holding company) نقلت إليها ملكية الحكومة في رؤوس أموال الشركات التابعة. وفي ظل التنظيم الجديد أصبح الهدف الأساسي للشركة التابعة هو تعظيم الربح.

توفر أسواق مالية تتمتع بالكفاءة العالية:[2]

إن عملية خصخصة مؤسسات القطاع العام، يعتريها العديد من الصعوبات الناجمة عن صعوبة تقدير القيمة الحقيقية لأصول هذا القطاع. ومن هنا تأتي أهمية أسواق الأوراق المالية، حيث إن العلاقة وثيقة بين عملية الخصخصة وبين وجود أسواق مالية ذات كفاءة عالية توفر المناخ لتمويل الاستثمارات عبر تعبئة المدخرات من خلال هذه السوق.

وتبرز أهمية أسواق المال، بصورة أساسية عند تبني سياسة الخصخصة وتحويل المشروعات العامة نحو القطاع الخاص، وتشير تجارب الخصخصة في دول العالم، إلى أن البرامج الناجحة كانت مرتبطة بوجود أسواق مال منظمة وكبيرة، بما يسمح باستيعاب الأوراق المالية للمشروعات

---

* سعر الصرف: هو عدد وحدات عملة ما و التي يتم تبادلها بوحدة واحدة من عملة ما،ويتأثر هذا الأخير بحجم المبادلات التجارية للدولة، وانتقال رؤوس الأموال منها وإليها . المقصود بسوق الصرف هو المجال الذي يتم خلاله بيع و شراء العملات بمختلف أنواعها، و هو غير محدود بمكان، كما أن نشاطه متواصل ليل نهار. يؤثرسعر الصرف على الاقتصاد الوطني من خلال التأثير على ميزان المدفوعات يتم تخفيض سعر الصرف كسياسة اقتصادية وفق شروط معينة حتى تكون هذه السياسة ناجحة . والعوامل المؤثرة على سعر الصرف: 1– معدل التضخم (Inflation Rate). 2 – سعر الفائدة (Interest Rate). 3 – معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP Growth Rates). 4- المخاطر السياسية والاقتصادية.5- التوقعات (Expectation).

1- خضر، حسان، مرجع سابق ، ص 12-13.

المراد خصخصتها، في حين أن الأسواق التي تعاني من ضعف وعدم توافر بنية أساسية لديها تؤدي إلى إعاقة عملية الخصخصة أو عدم استيعابها.

ومن هنا تلعب أسواق الأوراق المالية، دوراً هاماً في إتمام عملية الخصخصة بنجاح حيث العلاقة بينهما علاقة وطيدة، فسوق الأوراق المالية تزدهر وتتوسع وتتعمق بوجود عمليات الخصخصة، وكذا الخصخصة بحاجة إلى سوق أوراق مالية قادرة على تسهيل عمليات التخصيص، ويكمن دور سوق الأوراق المالية في عملية الخصخصة في العمليات التالية:

الإفصاح المالي، تقييم الأصول، الاكتتاب والتداول، ومن أبرز مزايا اللجوء إلى سوق الأوراق المالية في عملية الخصخصة للمشروعات العامة ما يلي:

-توسيع سوق الأوراق المالية وتشجيع صغار المستثمرين.

-إبعاد الشبهة والريبة في عمليات بيع وحدات القطاع العام، وعدم تمييز فئة دون أخرى عند إجراء البيع.

-تقليل التدخل السياسي في عملية اتخاذ القرار داخل المنشأة، بما يؤدي إلى رفع مستوى الكفاءة وتطوير أداء المنشأة.

-إحلال هدف تعظيم الربح لدى المستثمرين من القطاع الخاص محل تعظيم المنفعة الاجتماعية.

بينما تتطلب البيئة القانونية للخصخصة [1]إيجاد بنية قانونية مكتملة متوفرة بها حزمة من القوانين الأساسية بالضرورة، مثل قوانين التجارة والشركات، والقوانين المالية التي تنظم عمل المصارف والأسواق المالية، إن وجدت وقوانين الضرائب والإعفاءات وقوانين التأمين، إضافة لذلك لا بد من مراجعة هذه القوانين الموجودة حتى لا تتعارض مع توجهات الخصخصة، ولا بد من وضع قوانين جديدة تتعلق بحالات التأمين والمصادرة والأسباب الموجبة لها والضمانات التعويضية، ولا بد من توفر تشريعات لملكية الأسهم وضوابطها وضوابط الاستثمار الأجنبي في الأسهم، والتشريعات التي تواجه الممارسات الاحتكارية وتضبطها، وكذلك التشريعات التي تتضمن الشفافية والعلانية فيما يتعلق بالمؤسسات المخصخصة.

الترويج لبرنامج الخصخصة:[2]

ويتم ذلك عن طريق تكثيف الحملات الإعلامية والإعلانية، ذلك لأن النفور والفزع والخوف، لا يزال قابعا في نفوس الناس، مما يحتاج إلى جهد مضاعف للإقناع والترغيب والاستمالة والتوعية لكل الأطراف المرتبطة بالبرنامج والمتعاملة معه، و هذا أساس مهم لإنجاح الترويج للبرنامج.

1- المرجع السابق ،ص 8.

2- ثابت عبدالحميد نحمده ، 1425هـ ،ترويج قضايا الخصخصة (تجارب عالمية)،جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ،المحرم ، ص 35.

ويحتاج الترويج لبرنامج الخصخصة إلى مجموعة من الأنشطة التسويقية التي تستخدم للاتصال بالمستهدفين بالترويج لبرنامج الخصخصة، و إمدادهم بالمعلومات وإثارة اهتمامهم بالبرنامج، وإقناعهم بقدرته على إشباع حاجاتهم وفهم رغباتهم، وذلك بهدف دفعهم إلى اتخاذ قرار بالتعامل معه، ثم استمرار هذا التعامل بصورة إيجابية في المستقبل، مع ملاحظة ردود الفعل التي تنعكس على طبيعة العلاقة ونوعيات وتأثير المحفزات، للتعامل مع برنامج الخصخصة من الأطراف ذوي العلاقة جميعا.والترويج الفعال يدفع المستهدفين ببرنامج الخصخصة إلى قبول البرنامج والتعامل الفعلي معه عبر مراحل مختلفة يطلق عليها الهرم الترويجي وهي مبينة في الشكل التالي

الشكل رقم (1): يبين مراحل الترويج لبرنامج الخصخصة

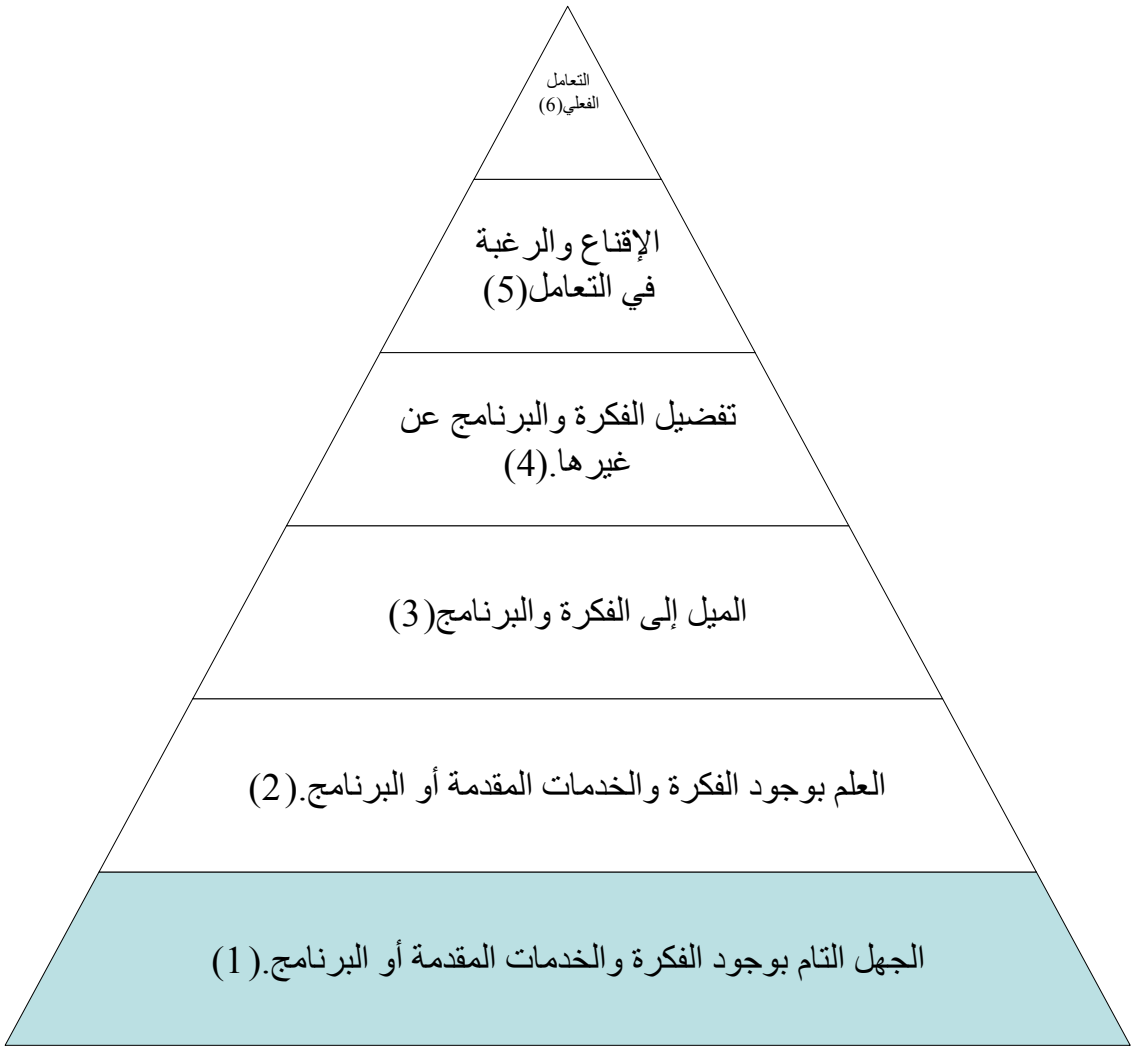

المصدر: ثابت نحمده 1425هـ

وبناء على ما سبق فإنه يمكن تلخيص الشروط الواجب توافرها لنجاح عملية الخصخصة في:

1- للخصخصة طرق متعددة ولكل مزاياها ومساؤها، لذلك فإنه قبل تطبيق برنامج الخصخصة في أي اقتصاد، لابد من دراسة فعلية لهذا الاقتصاد، من حيث مشاكله ومتطلباته،حتى يتم اختيار الطريقة الأنسب لهذا الاقتصاد وتكون النتائج السلبية في أقل قدر ممكن.

2- الحرص الشديد من قبل السلطات المسئولة عن برامج الخصخصة، التي يتم تطبيقها بشفافية تامة.

3- ضرورة وجود برنامج زمني للخصخصة لمراعاة قدرة السوق على استيعاب المشروعات المطروحة للبيع وللاستفادة من ردود الأفعال وخبرات التقييم والتسعير والبيع في المراحل الأولى لتكون دعما للمراحل التالية للخصخصة.1

4- ضرورة الترويج لبرنامج الخصخصة قبل البدء بتطبيقه ، وذلك لأن الكثير لديه مفاهيم خاطئة أو مغلوطة عنها.

5- ضرورة التدرج في تطبيق برنامج الخصخصة، حتى تكون النتائج الناجحة بداية لمرحلة جديدة في برنامج الخصخصة.

6- مراعاة الأبعاد الاجتماعية في برنامج الخصخصة.

7- جعل تجارب البلدان الناجحة في تطبيق برنامج الخصخصة، درسا يمكن الاستفادة منها.

8- ضرورة تطوير الأسواق المالية، حتى يتم تداول الأسهم بالأسعار المنطقية وبالشفافية المطلوبة وبالسرعة المناسبة.

9-وضع معايير واضحة لاختيار الشركات العامة المراد خصخصتها.

10- ضرورة استكمال الأطر التشريعية والمؤسساتية قبل البدء بعملية الخصخصة، منعا من استحواذ مجموعة معينة من أفراد المجتمع ذوي المقدرة المالية العالية، أو بعض المؤسسات الخاصة على المؤسسات العامة التي سيتم خصخصتها، والتحكم بأسعار البيع بما لا يتلاءم مع القيمة الحقيقية لأصول وموجودات تلك المنشآت، مما يؤدي إلى رفع تكلفة الخصخصة على خزينة الدولة.2

11-حسن استخدام عوائد الخصخصة من قبل الحكومة،و ذلك بتحديد أهداف مسبقة للعوائد التي يمكن الحصول عليها من خلال الخصخصة ،مثل معالجة مشكلة مديونية خارجية أو تخفيف من أعباء الدين الداخلي بما ينسجم مع أولويات كل دولة.

1- ثابت، نحمده عبد الحميد، مرجع سابق ، ص 36.
2- العمري، عمرو هشام، 1989م، الآثار المالية للتخصصية في ظل التحولات الاقتصادية، القاهرة ،مكتبة مدبولي، ص 18.

المبحث الثاني: تجارب عالمية في مجال الخصخصة

بالنظر في التجارب والبرامج التي طبقتها الدول المختلفة لإنجاز عملية الخصخصة نجد أن نتائج عملية الخصخصة تفاوتت بشكل كبير إيجاباً وسلباً من دولة لأخرى. وبوجه عام نجد أن الخصخصة قد حققت نتائج إيجابية في الدول المتقدمة بيد أن نتائجها في الدول النامية كانت في جملتها مخيبة للآمال، حيث لم تحقق الكثير من أهدافها، بل إنها في حالات كثيرة جاءت بنقيض مقصودها، وذلك على صعيد الكفاءة والعدالة والعمالة وعلاج الاختلالات في الموازنات العامة وموازين المدفوعات. ففي الكثير من البرامج زاد حجم البطالة ولم ينكمش، وارتفعت الأسعار، ولم تتحسن بشكل ملحوظ موازنات الدول وموازين مدفوعاتها. بل وبددت أصول المجتمع الإنتاجية الثابتة من خلال عدم الرشد في استخدام حصيلة بيعها، كما أن التقويم شابه في حالات عديدة الفساد، وأسهمت في توسيع نطاق الاحتكار. وتملك الأجانب كثيراً من الأصول الإنتاجية المهمة[1].

وسوف نعرض الآن تجارب بعض الدول في مجال الخصخصة سواء التي حالفها النجاح أو تلك التي لم تفلح في تجربتها مع الخصخصة.

1-2-2 تجربة بولندا في برنامج الخصخصة : [2]

من خلال التقرير الأخير لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للعام 2001م ، يتبين أن بولندا الأكثر نجاحا في التحول الاقتصادي، وعملية الخصخصة بين دول وسط وشرق أوروبا، بالإضافة إلى التقرير النهائي للاتحاد الأوروبي الذي أكد على أن الاقتصاد البولندي يعمل وفقا لآليات السوق وتستطيع المنافسة داخل الاتحاد الأوروبي في المدى القريب.

ومن خلال المؤشرات الاقتصادية الدالة على هذا النجاح، فقد بلغ إجمالي الناتج المحلي عام 2000 ما يزيد على 160 مليار دولار. وارتفع متوسط دخل الفرد إلى أربعة آلاف دولار سنويا، كما استطاعت بولندا اجتذاب استثمارات أجنبية خلال السنوات العشر الماضية للفترة (1990- 2000م)، وبإجمالي 50 مليار دولار.

وبالنسبة لبرنامجها مع الخصخصة، نجد أن المهمة الأولى لبولندا في التحول الاقتصادي بعد ثورة 1989، وكانت تحديد سعر الصرف، حيث كانت سوق الصرف الأجنبية تقوم على

1- حازم الببلاوي، 1989م ، دور الدولة في الاقتصد، القاهرة ، دار الشروق.

2- مقالة بعنوان: ماذا يحدث في شرق أوروبا، بولندا التجربة الأنجح في التحول إلى اقتصاد السوق- 44k) – www.iraqism.com/vb/showthread.php?t=343.

تعدد أسعار الصرف. ولم يكن السعر الرسمي للعملة الوطنية يعكس قيمته الحقيقية. وبرغم إتباع سعر صرف مرن في الفترة بين 1990 و1993، فإن سعر الصرف أصبح حرا بعد ذلك، ليكون أداة من أدوات التحول إلى اقتصاد السوق، وأما بالنسبة للمهمة الثانية في التحول الاقتصادي، فكانت تخلي الحكومة عن نظام التخطيط المركزي، ففي اقتصاد التخطيط المركزي الذي كان قائما قبل عام 1990، كان الإنتاج يتم من خلال قدرات مركزية وليس من خلال الطلب في السوق، أو وفقا لواقع الربح.

وفي هذا الإطار كان قرار خصخصة الشركات العامة، الذي صدر عام 1990. وبدأت عملية الخصخصة بقطاع تجارة التجزئة والخدمات. وكانت البداية متواضعة من خلال طرح أسهم خمس شركات في البورصة. ثم تسارعت عملية الخصخصة. ففي الفترة بين يوليو 1990 وحتى الآن. امتدت عملية الخصخصة إلى نحو 5243 شركة كانت مملوكة للدولة، وتبعت 2147 شركة. وقد جرت عملية الخصخصة من خلال ثلاثة نظم، إما من خلال البورصة أو من خلال تسييل أصول الشركة أو بعضها، أو بنظام المستثمر الاستراتيجي.

وأما بالنسبة لتقويم أصول الشركات قبل بيعها فقد كان يتم من خلال كونسري رقم محلي أو أجنبي، ثم تقوم وزارة الخزانة بدراسة التقويم، كما أن البرلمان كان يراقب عملية الخصخصة.

وبخصوص وضع العمال الذين يعملون في الشركات المعروضة للبيع، فقد كان لديهم الحق في شراء 10 % من أسهم الشركة بنصف الثمن في الفترة بين عامي 1992 و1997. ولكن بدءا من عام 1997 فقد تم تمليك العمال نحوي 15 % من أسهم الشركات مجانا. بالإضافة إلى أن جزءا من حصيلة الخصخصة فقد تم تخصيصه لبند الضمان الاجتماعي والتعويضات للعمال. وقد كان وراء اتساع وتسارع عملية الخصخصة في بولندا، إقبال المستثمرين الأجانب على شراء الشركات البولندية بما تمتلك من سوق متسعة نسبيا (40 مليون نسمة). وقد احتلت ألمانيا المرتبة الأولى في الاستثمار في شركات الخصخصة بنسبة 14 %، وتلتها الولايات المتحدة بنسبة 8 %، ومن ثم هولندا بنسبة 4 %، وثم فرنسا والسويد بنسبة 3 % لكل منهما.

وقد امتدت عمليات الخصخصة إلى قطاع البنوك والاتصالات والطاقة والمناجم والبترول وصناعات الدفاع.

1-2-2 تجربة الأرجنتين في برنامج الخصخصة: [1]

شهدت الأرجنتين خلال عقد الثمانينات من القرن الماضي تراجعاً حاداً في الأداء الاقتصادي وتدهوراً في مستوى الخدمات العامة التي تقدمها الدولة. فمن الناحية الاقتصادية بلغت معدلات التضخم مستويات مرتفعة جداً وشهدت الموازنة العامة عجوزات كبيرة كان بعضاً

1- حسان خضر،2003م، تحليل الأسواق المالية، سلسلة جسر التنمية، الكويت ،المعهد العربي للتخطيط،ص17، 18.

منها ناجماً عن تمويل ودعم المؤسسات الحكومية. وكذلك شهدت أوضاع الخدمات العامة تراجعاً كبيراً ولاسيما مياه الشرب، والطرقات، والاتصالات، والصرف الصحي، وسكك الحديد وغيرها.

وبين عامي 1991 و 1996 لجأت الحكومة الأرجنتينية إلى تطبيق برامج الخصخصة حيث تمثل الهدف الرئيسي لتلك البرنامج في تحسين نوعية الخدمات وتخفيض أسعارها، وذلك لجعل الاقتصاد الأرجنتيني أكثر كفاءة وقدرة على المنافسة في الأسواق العالمية. وكان هذا القرار هاماً على المستويات الحافز الأساسي والمرجح لنجاح عملية الخصخصة في الأرجنتين.

ووضعت الحكومة الأرجنتينية إستراتيجية شاملة لخصخصة القطاع العام تمثلت فيما يلي:

- شفافية مطلقة.
- إطار قانوني محكم.
- تحمل كامل لمخاطر الاستثمار (أي عدم تقديم أي دعم من قبل الحكومة).
- فتح المجال أمام المستثمرين الأجانب.
- تثبيت أسعار التعرفة بما يعادله بالدولار الأمريكي.
- ضمان استقرار معدلات الضرائب.
- ضمان مشاركة العمال.
- ضمان أكبر مشاركة من الراغبين.
- خلق هيئة تشريعية عليا مستقلة.

ومن أبرز عناصر نجاح برامج الخصخصة في الأرجنتين وفي بعض دول أمريكا اللاتينية وجود شرطين أساسيين:

أولاً: ضمان شفافية تنفيذ البرنامج.

ثانياً: الضمان القانوني للمستثمرين.

اعطي برامج الخصخصة العمالة حقوقهم وذلك بتقديم خيارين:

الأول: برنامج تقاعدي اختياري، حيث يحصل المتقاعد على تعويضات نقدية كبيرة.

الثاني: برنامج المشاركة في ملكية الشركات، إذا قامت الدولة بتخصيص جزء من أسهم تلك الشركات (حوالي 10%) للعمال.

ومن أهم نتائج برنامج الخصخصة في الأرجنتين:

- نمو الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 5% سنوياً خلال النصف الثاني من التسعينات مقارنة بحوالي 1% خلال الثمانينات.
- كما شهدت الإنتاجية ارتفاعاً بحوالي 4% خلال نفس الفترة، وكذلك ارتفعت الصادرات من حوالي 5-7 بليون دولار أمريكي خلال الثمانينات إلى أكثر من 20 بليون دولار.

- كذلك شهدت العديد من المؤشرات المالية والاقتصادية مثل الاستثمار، الإيداعات المصرفية، الاحتياطيات الوطنية، معدلات البطالة وغيرها تحسناً ملموساً.

3-2-2 تجربة كندا في برنامج الخصخصة:1

استدعت الحالة الاقتصادية والاجتماعية العامة في كندا خلال عقد التسعينات من القرن الماضي اتخاذ الحكومة قرارا بخصخصة صناعة الطيران. وقد تمثلت المصاعب الاقتصادية في تراجع الأداء الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة وتفاقم حجم الدين العام وارتفاع معدلات الفائدة. وكان الحيز الأكبر من الدين العام مقوماً بالدولار الأمريكي والين الياباني والمارك الألماني، وبالتالي تمثلت فرصة الحكومة الكندية في التحرك لتنشيط الاقتصاد في وضع برامج للتخفيف من حدة البطالة المتزايدة وإعادة هيكلة الدين العام. وكان خيار الحكومة ضمن خيارات أخري يؤكد على ضرورة تحجيم أو تصويب حجم التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي وانسحابها من بعض القطاعات ولاسيما صناعة الطيران التي تشمل خطوط الطيران، المطارات، ونظام تحرير التجارة مع الولايات المتحدة متبوعة بمعاهدة الأجواء المفتوحة لمزيد من تحرير قطاع الطيران. وكان هذا القطاع قد عانى لسنوات عديدة من ضعف الاستثمار وعدم التوسعة.

وهكذا فقد تم تصفية استثمارات الحكومة في الطيران الكندي، حيث تم إجراء عملية خصخصة حقيقية وذلك بإصدار أسهم للجمهور. واستطراداً، فقد أصبح موظفو القطاع العام الكندي في صناعة الطيران موظفين في القطاع الخاص مما وفر على الحكومة الكندية بالإضافة إلى عوائد الخصخصة بلايين من الدولارات استطاعت بموجبها أن تسدد بعض التزاماتها من الديون الخارجية المستحقة.

أما المطارات، فكانت العقبة الكبرى أمام الحكومة الكندية، إلا أنها اعتمدت في الخصخصة طريقة بناء-امتلاك-تشغيل-تحويل (BOOT) في الكثير من المطارات الدولية والداخلية. ولكن مجيء حكومة جديدة جراء الانتخابات التي جرت، عمدت إلى نقض هذا الاتفاق وقامت بإنشاء سلطات للمطارات المحلية، حيث قامت بتأجير المطارات إلى تلك السلطات على أسس تجارية. وفي عام 1996 باعت الحكومة الكندية نظام الملاحة الجوية بحوالي 1,5 بليون دولارأمريكي.

وقد كان من نتيجة خصخصة قطاع الطيران في كندا أن تنحت الحكومة الكندية جانباً من تشغيل وإدارة صناعة الطيران ، ووفرت على خزانتها مبالغ طائلة لتحديث وتطوير تلك الصناعة ، كما وفرت أيضا أعباء تحمل مصاريف العمال الذين تحولوا من القطاع العام إلى القطاع الخاص.

1 -حسان خضر، المرجع السابق ، ص18، 19.

2-2-4 تجربة روسيا في برنامج الخصخصة:

أما بالنسبة لتجربة الخصخصة في روسيا 1 و التي نفذت في المدة 1992 – 1994، فقد نقل برنامج الخصخصة الشاملة ملكية أكثر من 15 ألف شركة من خلال توزيع قسائم الملكية. وقد تمكن كل من المدراء والعمال المطلعين على دخائل الشركة من الاستحواذ على ما يبلغ في المتوسط ثلثي حصص الشركات التي تم تخصيصها. وبحلول خريف 1994 تصاعدت الآمال على نحو متواضع بأن الخصخصة، يمكن أن تمهد الطريق للانتقال السريع إلى اقتصاد السوق. وكان من المتوقع أن يؤدي الانضباط المالي إلى الإلزام بالمتاجرة الموازية في حصص الشركات، التي حصل على أغلب ملكيتها ، مدراؤها وعمالها وإدخال ملكية خارجية، وأن تستخدم طرائق سلمية وشفافة، لتخصيص نصف الصناعات التي لا تزال في أيدي الحكومة أو أكثر من النصف.لكن هذا لم يحدث بوجه عام ويرجع البعض أسباب ذلك إلى ما يأتي:

أولا: إن المطلعين على دخائل الأمور – خاصة العمال في الشركات الحديثة التخصصية – كانوا يخشون بشدة الملكية الخارجية وفقدان الوظائف.

ثانيا: إن الأحوال المالية والمادية لكثير من الشركات لم تكن مغرية، ولم يكن هناك كثير من خارج الشركات ممن يرغبون في الحصول على حصصها.

ثالثا: كان هناك نقص شديد في تحديد حقوق الملكية والدعم المؤسسي وضمانات المتاجرة الموازية المتسمة بالشفافية، مما أدى إلى تثبيط همة المستثمرين الخارجيين.

2-2-5 تجربة ماليزيا في برنامج الخصخصة:

تعتبر تجربة مهاتير محمد في ماليزيا من التجارب الرائدة فقد اعتمد مهاتير محمد على الاستثمار وقام ببناء بنية تحتية تؤمن لمستلزمات الصناعة كبناء شبكة نقل متطورة وركز على الصناعات التي تأخذ عددا كبيرا من العمال وقد اشترط على المستثمرين تدريب العمال الماليزيين وتأهليهم ويقول مهاتير محمد إن زيادة الأجور لا تزيد القدرة الشرائية عند الناس لأنه تتبعها زيادة في الأسعار وإنما يتم زيادة الأجور من خلال زيادة الإنتاج أي يجب أن تعلق زيادة الأجور بمدى زيادة الإنتاج من خلال العمل.

2-2-6 تجربة السعودية في برنامج الخصخصة:

بدأت المملكة العربية السعودية بتهيئة المناخ للخصخصة عن طريق ثلاث قنوات:

أولاً : الخطة الخمسية للدولة.

ثانيًا : قرارات مجلس الوزراء والمجلس الاقتصادي الأعلى.

1-السعيد ، مرجع سابق، ص 555-556.

ثالثًا : قرارات مجلس الشورى.

الخطة الخمسية للدولة : الخطة الخمسية السابعة للتنمية التي تمثل عام 1420. 1425هـ تتزامن هذه الخطة مع بداية الألفية الثالثة وكان بها العديد من المستجدات والمتغيرات التي تتماشي مع عملية الخصخصة.

قرارات مجلس الوزراء والمجلس الاقتصادي الأعلى : صدر قرار مجلس الوزراء رقم 60 بتاريخ 1418/4/1هـ ونصّ على نقاط أساسية منها:

1 -الاستمرار في زيادة حصة القطاع الأهلي، وتوسيع مساهمة الاقتصاد الوطني بإتباع أفضل الوسائل المتاحة بما في ذلك تحويل بعض أنواع النشاط الاقتصادي إليه.

2 -ترشيد الاقتصاد العام في التخفيف على كاهل ميزانية الدولة بإتاحة الفرصة للقطاع الأهلي بتمويل وتشغيل وصيانة بعض الخدمات التي يمكنه القيام بها.

3 -حدد القرار الأهداف الرئيسية للتخصيص، والأمور المطلوب مراعاتها، والترتيبات الإدارية والتنسيق والإشراف، وبداية البرنامج التنفيذي ومتابعته من خلال اللجنة الوزارية المشكلة للتخصيص في ذلك الوقت.

وقد صدر نظام الاستثمار الأجنبي في محرم 1421هـ ليحل محل رأس المال الأجنبي وهذا يساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية ويعد خطوة إيجابية نحو التخصيص. وفي العام نفسه 1421هـ تم إنشاء الهيئة العامة للاستثمار، والغرض منها الاهتمام بكافة شؤون الاستثمار بشقيه المشترك والأجنبي في مختلف مجالات الاستثمار.

بعد ذلك جاء قرار مجلس الاقتصاد الأعلى، وتتضمن قراراته الموافقة على إستراتيجية التخصيص والخصخصة.

مجلس الشورى : صدر من مجلس الشورى الكثير من القرارات تدعو إلى التخصيص منها على سبيل المثال:

1- الإسراع في وضع خطة متكاملة لتخصيص الخطوط الجوية السعودية تتضمن برنامجًا زمنيًا محددًا.

1-تخصيص الأندية الكبرى والمنشآت الرياضية.

2-دراسة تخصيص المختبرات التابعة للهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس.

7-2-2 تجربة تونس في برنامج الخصخصة:

تأتي تونس على رأس الدول النامية التي جلبت انتباه الهيئات الدولية التي تتابع مؤشرات النمو التي تحققها الدول النامية، ومدى قدرتها على التكيف مع متطلبات العولمة ومستجداتها .

فلم يعد خافيا على احد من المراقبين الدوليين لأوضاع الدول النامية، السمعة الكبيرة التي تحظى بها التجربة التنموية التونسية على المستوى الأفريقي والدولي حيث اسند تقرير منتدى دافوس حول القدرة التنافسية بالقارة الأفريقية لتونس المرتبة الأولى، في ما تحصلت تونس على ترتيب جيد في التقرير التقييمي الذي أصدرته الوكالة الأمريكية، لتقييم المخاطر عن نشاطها لعام 2001.

وقد أبرز هذا التقرير الأخير نجاح السياسات الإصلاحية الهيكلية التي انتهجتها تونس خلال السنوات الأخيرة، حيث ساهمت هذه السياسات في تحقيق نسبة نموّ قاربت 5%، في عام 2001م فيما تراجعت نسب النموّ بأوروبا الأقدر اقتصاديا، كما ساهمت هذه الإصلاحات في التحكم في المديونية والتضخم المالي الذي لم يتجاوز 3 %، في ما كانت نسبتها 8% عام 1987، وهو ما يجسد، بلاشك، نجاح تونس،هذا البلد ذي الموارد الطبيعية المحدودة والإمكانيات المادية المتواضعة في بناء قدرة تنافسية لاقتصادها بخطى متدرّجة ولكن ثابتة.

إن المعطيات المتوفرة لدينا، والتي عزّزت قناعةالدوائر الاقتصادية العالمية بنموذجية التجربة التونسية في التعاطي مع الملف التنموي بشكل جنّب هذا البلد الصغير الهزات والانتكاسات التي عرفتها دول أخرى، تؤكد نجاح المقاربة التنموية التي اختارتها القيادة التونسية في تحقيق التطلّعات الوطنية لمجتمع أكثر من نصفه من فئة الشباب، أي من ذوي التطلعات الفائقة والحاجيات المتزايدة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى في الاستجابة لمتطلبات المرحلة المحكومة بالعديد من التحديات التي تفرضها عولمة الاقتصاد واستتباعاتها الاقتصادية والاجتماعية .

ومن أبرز مؤشرات نجاح هذه التجربة التنموية – في إطار سياق عالمي يعتبر من أصعب واعقد المراحل التي مرّت بها المجموعة البشرية [1] من حيث عوامل التوتّر واللااستقرار السياسي والركود الاقتصادي والتحولات الاجتماعية السلبية – من أبرز مؤشرات التجربة التنموية التونسية إذن، تراجع نسبة الفقر في تونس إلى 2.4% واتساع قاعدة الطبقة الوسطى لتتجاوز 80% في وقت تقلّصت، ان لم نقل انهارت،هذه الطبقة بمستويات وأنماط عيشها في العديد من دول العالم التي تفوق تونس من حيث إمكانياتها المادية وقدراتها الذاتية.

8-2-2 تجربة سوريا في برنامج الخصخصة:

بالنسبة لسورية فقد لعب القطاع العام الاقتصادي في سورية دوراً بارزاً في زيادة عمليتي النمو والتنمية في السبعينات والثمانينيات مدعوماً بمساعدات خارجية سخية من دول الخليج العربي ومن المعسكر الاشتراكي ولكن القطاع العام قد أصابه الوهن منذ بداية الثمانينات لأسباب

[1] - نبيل سكر، ، جمعية العلوم الاقتصادية، عن الموقع الالكتروني:http://www.syrianeconomy.org/en/index

عديدة منها وصاية مؤسسات الدولة المختلفة عليه وتحميله عبئاً اجتماعياً وفقد طاقته وتدني المؤهلات العلمية وتدني أجور العمالة مما أفقده القدرة على توفير الفائض للاقتصاد الوطني لا بل أصبح القطاع العام الاقتصادي عبئاً على الجهاز الإداري للدولة كما على ماليتها العامة بسبب خسائره المتراكمة والتي بلغت (71) مليار ليرة سورية في عام 2001 وحده.

وقد كان الإصلاح الاقتصادي في سورية هو الرد على هذه الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية والتي قادت إليها مجموعة من السياسات والإجراءات التي اتبعت منذ منتصف الثمانينات تحت عنوان تحرير التجارة والإصلاح الاقتصادي، فقد قامت الحكومة بإجراءات عدة حتى عام 2002 فيما يتعلق بالإصلاح الاقتصادي وذلك قبل صدور برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي يتكون من أربعة وخمسين محوراً وقد طرحته الحكومة للمناقشة، وحتى التاريخ المذكور نفذت الحكومة الآتي: زيادة دور القطاع الخاص في الاقتصاد وبدء الانفتاح على الاستثمار الخارجي المباشر، تقليص عدد أسعار الصرف المستخدمة رسمياً، إجراءات باتجاه التحرير الجزئي في التجارة الخارجية، التوجه نحو تشجيع التصدير إلى جانب إحلال الواردات، إجراءات باتجاه التحرير في السياسة السعرية، رفع أسعار المنتجات الزراعية الرئيسية، محاولات لإصلاح القطاع العام، ولكن كل الإجراءات السابقة لم تعط الأمان للمستثمر والمنتج والمستهلك ولم تؤد إلى النتائج المطلوبة لأنها لم تعالج الاختلالات البنيوية في الاقتصاد السوري.[1] و المتمثلة بـ:[2]

1- النمو الاقتصادي الضعيف:

فقد تراجعت معدلات النمو الاقتصادي خلال المرحلة الراهنة حيث بلغ متوسط معدل النمو الاقتصادي لفترة السبعينيات 9.1 % و0.98% خلال فترة الثمانينات و 8.45% و2.37 % خلال 1990-1996 و1997-2003 على التوالي، وهذا التباين في معدلات النمو الاقتصادي يعود لأسباب مختلفة منها ما يتعلق بالظروف التي مرت بها سورية والمنطقة بشكل عام، ومنها ما يتصل بالأداء الاقتصادي السوري حيث تعود أسباب ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي خلال فترة السبعينات إلى ارتفاع أسعار النفط العالمية، وإلى مساعدات الدول العربية النفطية التي تلقتها سورية بعد حرب تشرين عام 1973، وأما انخفاض معدلات النمو الاقتصادي لفترة الثمانينات فيعود إلى الحصار الاقتصادي على سورية وتراجع أسعار النفط العالمية، وانحسار مساعدات الدول النفطية وتحويلات العمالة السورية، وأما ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي لفترة 1990 – 1996، فتعود إلى سياسات الانفتاح الاقتصادي التي أتاحت الفرصة أمام القطاع

1- نبيل سكر، الإصلاح الاقتصادي في سورية، البعث الاقتصادية، عدد100، 2000/4/11.
2- هيئة تخطيط الدولة، تحليل الاقتصاد الكلي السوري، عن الموقع الالكتروني: http://www.planning.gov.sy/

الخاص للاستثمار (قانون الاستثمار رقم 10)، إضافة إلى بدء إنتاج النفط الخفيف، أما بالنسبة للانخفاض الحاصل لمعدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة 1997 – 2000 فتعود إلى تراجع الاستثمار الخاص وبسبب السياسات المالية والنقدية التي اتبعت كتجميد الرواتب والأجور وتخفيض إنفاق الاستثمار والقيود على التسليف والحفاظ على معدلات فائدة مرتفعة.

وبالنسبة لمعدلات النمو خلال السنوات 2001 و2002 و2003 فقد كانت 3.84 % و4.24 % و2.64% على التوالي، ويعود ذلك إلى ضعف كفاءة المؤسسات العامة وانخفاض كفاءة الاستثمار وتوجيه معظم الإنفاق العام إلى الاستبدال والتجديد.

وقد شمل هذا التراجع في معدلات النمو الاقتصادية كافة القطاعات باستثناء قطاعي الصناعة الاستخراجية والخدمات.

2 – تطور النمو السكاني وقوة العمل:

فبالرغم من تراجع معدل النمو السكاني في سورية من 3.4 % في بداية التسعينات إلى 2.45 % في الفترة 2000 – 2004، إلا أنه يعتبر هذا المعدل من أعلى المعدلات في العالم ويزيد التحدي السكاني وجود معظم السكان تحت سن 24، مما يستدعي الاستثمار في هذه الفئات التي تشكل القوة المنتجة في مجتمع المستقبل، وخاصة بعد تخلي الدولة عن دورها في توظيف نسب كبيرة من هذه الفئة[1].

3 – تراجع مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج (TFP):

هذه الإنتاجية التي تمثل المصدر النوعي للنمو الاقتصادي (المصدر الكمي هو الاستثمار المادي وعدد المشتغلين) وتعكس الجانب التقني في العملية الإنتاجية بالإضافة إلى رأس المال البشري وفعالية الإدارة أو المؤسسات.

وفي سورية فقد تراجعت الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج على المدى الطويل وهذا دليل على تراجع نسبي في المستوى التكنولوجي وفي إنتاجية رأس المال البشري، كما يظهر في الجدول التالي:

جدول رقم (1) يبين مساهمة عوامل الإنتاج في النمو

الفترة	مساهمة العمل	مساهمة رأس المال	TFP
1990 – 1996	2.2	5.9	0.3
1997 – 2003	0.6	4	2.2-
1999 – 2003	1.2	4.9	0.7-

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء ، سوريا .

[1] - حبيب، مطانيوس، مداخلة في مسألة البطالة في سورية: http://www.syrianeconomy.org/en/index.

4 -ارتفاع مستويات البطالة:

فبحسب المجموعة الإحصائية السورية قدر عدد المتعطلين لعام 2002بـ 63780 شخصاً أي ما يعادل 11.6 من قوة العمل، وأما أرقام هيئة مكافحة البطالة فتشير إلى أن عدد المتعطلين عن العمل بلغ 800 ألف شخص، أي بنسبة 15 %.[1]

5 -اعتماد الاقتصاد السوري على قطاعات ريعية (النفط والزراعة):

وهي تجعل الأوضاع المالية العامة وميزان المدفوعات في حالة تقلب، بالإضافة إلى الانخفاض الحاصل في إنتاج النفط وتناقص الاحتياطات النفطية، والذي يرجح أن تصبح سورية مستورداً للنفط في غضون سنوات قلائل ومن شأن ذلك أن يخفض الإيرادات النفطية الحكومية إلى نحو 7.5 % من إجمالي الناتج المحلي بحلول عام 2010 بينما ستنخفض عائدات النقد الأجنبي الصافية المتأتية من النفط من 14 % من إجمالي الناتج المحلي (3 مليار دولار أمريكي) في 2003 إلى حوالي صفر في 2010.

وهكذا نستطيع القول إن الخصخصة لبعض المؤسسات والقطاعات الاقتصادية تشكل ضرورة حتمية للاقتصاد السوري، ولكن يجب أن يتم ذلك بعد انتقاء الطريقة المناسبة والأقل ضرراً من الناحية الاقتصادية والاجتماعية على عامة الشعب، وأن تتم الخصخصة بشكل مدروس وتدريجي.

9-2-2 تجربة مصر في برنامج الخصخصة:

بدأ برنامج الحكومة للخصخصة في مصر في 1991 بإعلان جمهوري في خطاب رئيس الجمهورية " بأن الحكومة سوف تتبني الخصخصة كسياسة رسمية بهدف خلق اقتصاد أكثر حرية "، وكان ذلك بمناسبة الاحتفال بعيد العمال في الأول من مايو 1991.[2] وقد تم إنشاء مكتب قطاع الأعمال العام في 1992 بموجب اتفاقية بين برنامج التنمية للأمم المتحدة UNDP والحكومة المصرية للإشراف على برنامج الخصخصة ومتابعة تنفيذه. وكان الهدف الرئيس لإنشائه، التنسيق لضمان توفير بيئة تنظيمية ملائمة بعيداً عن مشكلات البيروقراطية والروتين وتسهيل عملية الرقابة ورفع التقارير للجهات العليا والتنسيق بين الجهود التي تبذلها الأطراف المتعددة من جانب الحكومة (بما فيها الشركات القابضة والشركات التابعة لها) والمانحين ومستشاريهم. بالإضافة إلى أي أطراف معنية أخرى[3].

ويتكون هيكل تنفيذ الخصخصة في مصر من أربعة أطراف[4]

1 -وزير قطاع الأعمال العام.

1- المرجع السابق

2- جريدة الأهرام، القاهرة، عدد الأول من مايو،1991.

3- امل صديق عفيفي،2003، الخصخصة في مصر، القاهرة ، الدار الجامعية للنشر، ص 110.

4- المرجع السابق، ص 113.

2- مكتب قطاع الأعمال العام.

3- الشركات القابضة.

4- الشركات التابعة.

وقد أعلن وزير قطاع الأعمال العام ومكتبه العديد من المبادئ التي يقوم عليها برنامج الخصخصة في مصر، وبما أن هذه المبادئ هي التي توجه برنامج الخصخصة فإن من الأهمية بمكان سردها[1]

– برنامج الخصخصة هو برنامج يعتمد على السوق ويهدف إلى تنشيط الطلب على المشروعات والأصول التي تملكها الدولة وهدفه الرئيسي هو دعم تنفيذ عملية الخصخصة بسرعة ونجاح. ويتحقق ذلك من خلال طرح تشكيلة من الأصول وإلغاء المركزية فيما يتعلق بمسئولية بدء وتنفيذ معاملات معينة.

– يغطي البرنامج نطاقاً واسعاً من الأصول الحكومية، ويشمل أصولاً تملكها المحافظات وجميع الأسهم التي تملكها الدولة أو تتحكم فيها الشركات المشتركة المنشأة بموجب القانونين 230/43 والمشروعات العامة الخاضعة للقانون 203 لسنة 1991، كما يتضمن أيضاً الأسهم التي تملكها الحكومة في الشركات العاملة طبقاً للقانون 159 لسنة 81 ما عدا تلك التي تنتج منتجات إستراتيجية.

– يشجع البرنامج تحويل الأصول إلى القطاع الخاص الذي يملك الخبرة الفنية والتشغيلية والكفاءة الإدارية والقوة المالية، كما يشجع البرنامج أيضاً على ملكية الأسهم على نطاق فردي ومؤسسي.

– تتسم عملية الخصخصة بالوضوح وبالشفافية وتتضمن الإجراءات التي تضمن ذلك والإعلانات عن الأصول المتاحة لتحويل ملكيتها إلى القطاع الخاص والإفصاح عن المعلومات المالية وتلك المتعلقة بالتشغيل واستلام العروض وفحصها والتفاوض بشأنها إذا لزم الأمر.

وتجدر الإشارة إلى أن الإعلان عن هذه السياسة صاحبة قلق شديد ومعارضة كبيرة من غالبية فئات الشعب المصري وصلت لحد مقاضاة الحكومة ورئيس الجمهورية استنادا على نصوص الدستور خاصة في المادة 30 منه والتي تنص على أن " الملكية العامة هي ملكية الشعب، وتتأكد بالدعم المستمر للقطاع العام، ويقود القطاع العام التقدم في جميع المجالات ويتحمل المسئولية الرئيسية في خطة التنمية " وكذلك في المادة 33 والتي تنص على أن " للملكية العامة حرمة، وحمايتها ودعمها واجب علي كل مواطن وفقاً للقانون، باعتبارها سند لقوة الوطن وأساساً للنظام الاشتراكي ومصدر لرفاهية الشعب . [2]ويعلق د. رمزي زكي على ذلك بقوله ".. ولست

1- المرجع السابق، ص 117 – 118.

2- دستور جمهورية مصر العربية الصادر في11 سبتمبر 1971، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية.

أغالي في القول، إذا ما زعمت أن هناك قلقاً شديداً يسيطر على نفوس المصريين، وحسرة كبيرة تدمي قلوبهم حينما ينظرون الآن إلى أصول مؤسسات القطاع العام المصري، وهي تعرض الآن بالمزاد للبيع، في الوقت الذي يدرك فيه المصريون أن تلك المؤسسات قد تكونت في العقود الأربعة الماضية عبر معارك نضالية ضارية مع المستعمر الأجنبي، وعبر الموارد العامة التي ساهم فيها الشعب المصري وعبر القروض الخارجية التي استخدمت في إنشاء هذه المؤسسات ومازال الشعب المصري يدفع أعباءها الآن مع ما يتحمله في ذلك من وتضحيات. ومن هنا، فالقطاع العام، ليس ملكاً للحكومة المصرية تتصرف فيه كما تشاء، وإنما هو بحق ملك لكل المصريين، ولا يجوز من ثم التصرف فيه إلا بالرجوع إلى استفتاء شعبي .1 وتجدر الإشارة في هذا الخصوص، بأن فائض إيرادات القطاع العام المحول للموازنة العامة للدولة يمثل أموالاً لا يستهان بها، حيث تزايد على نحو واضح في السنوات العشر الأخيرة "الثمانينات" وبخاصة بعد عمليات الإصلاح الإداري والتسعيري التي تمت لكثير من الشركات العامة وبعد أن تخلت الدولة عن سياسة فرض العمالة الزائدة على هذه الشركات، وبعد أن منحت مجالس إداراتها حرية تحديد الأسعار التي تبيع بها.

لقد استندت وجهة النظر المؤيدة للخصخصة على القول بأن أداء الصناعة المصرية كان سيئاً لأنها كانت في أغلبها، مملوكة للدولة وخاضعة لقيود إدارية ثقيلة ومتجهة بنظرها إلى الداخل، أما الحلول فتكمن في "الخصخصة"، أي تحويلها إلى القطاع الخاص وإلغاء سيطرة الدولة عليها وأن نستبدل بإستراتيجية الإحلال محل الواردات إستراتيجية " الاتجاه نحو التصدير ". وكان من أوائل الكتابات التي تبنت هذا الموقف الذي أصبح بالتدريج هو " الحكمة السائدة "، تقرير صدر عن بعثة للبنك الدولي زارت مصر في عام 76 – 1977 ونشر في كتاب شاع استخدامه 2. إلى أن جاء في تقرير أصدرته السفارة الأمريكية بالقاهرة في 1991 دعت فيه مباشرة إلى التخلي عن الملكية العامة وذلك بقوله " إن انتشار نظام ملكية الدولة في القطاع الصناعي قد وضع عبئاً ثقيلاً على الاقتصاد القومي وعلى ميزانية الدولة، بما خلقه من مشروعات عديدة تتسم بقلة الكفاءة، تضخم العمالة بلا مبرر، ومن نظام الدعم والتحكم في تفاصيل النشاط الاقتصادي، بهدف حماية القطاع العام من المنافسة، الأمر الذي شجع على تبديد الموارد وشوه مسارها، وخنق الحافز على زيادة الإنتاج3. ومن المهم ملاحظة أن الظهور المفاجئ والمكثف لعمليات بيع شركات القطاع العام والترويج لذلك إعلامياً بشكل لافت للنظر، كان يرتبط بمسألة توقيع الاتفاق

1- رمزي زكي، 1994، قضايا مزعجة، مكتبة مدبولى، القاهرة، ط1، ص 156.

2- Ikram, k.: egypt ,1980, economic management in a period of transition , john hopkins university press , baltimore .

3-U.S.A embassy in Cairo1991: foreign economic trends and their , implications for the u.s , report for the a. r.e ,april , p. 3

الثاني مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والذي يعد شرطاً لإلغاء الشريحة الثانية من الديون الخارجية المستحقة على مصر وهي تمثل 15% وتقدر بحوالي 3.7 مليار دولار أمريكي فقط، فقد اتضح أن أحد قضايا الخلاف الأساسية التي دارت حولها المفاوضات مع هاتين المؤسستين كانت هي مسألة ضرورة أن تسرع مصر ببيع قطاعها العام. وأن التأخر في توقيع اتفاقية المرحلة الثانية يرجع إلى اتهام البنك الدولي للحكومة المصرية بالبطء في إجراءات بيع القطاع العام حسب البرنامج الزمني الذي التزمت به الحكومة 1. وكان المكتب الفني لقطاع الأعمال العام بمجلس الوزراء قد أعد دليلاً أطلق عليه " دليل توسيع ملكية القطاع العام " يمثل خطة الحكومة المصرية للتخلص من شركات القطاع العام الخاضعة للقانون 203 لسنة 1991 حتى عام 1997.2 فبعد إيجاد الإطار القانوني لعملية بيع وحدات القطاع العام المصري بإصدار القانون 203 لسنة 1991، أعدت الحكومة المصرية دليلاً تفصيلياً إرشادياً لعملية الخصخصة تم إعلانه في 4 فبراير عام 1993، ورغم تعديل هذا البرنامج أكثر من مرة، كان آخرها في أكتوبر 1996 إلا أن روح البرنامج ظلت كما هي، حيث أشار الدليل إلى تعمد الحكومة السير في اتجاهين من المفترض أنهما يكملان بعضهما الآخر :الأول: طرح بعض الأصول العامة للبيع.الثاني: إعادة هيكلة بعض الشركات العامة تمهيداً لجذب المستثمرين لشراء الوحدات بعد هيكلتها. ويصاحب ذلك كله وضع أسس عامة لنظام الحوافز وتقييم الأداء في تلك الشركات.

وقد حددت الحكومة أهدافها من البرنامج في عدة نقاط أهمها . 3

1- زيادة معدلات استخدام الطاقات المتاحة لدي شركات قطاع الأعمال العام.

2- الحد من استنزاف الموارد المالية وتحقيق مستوي أفضل لاستخدامها.

3- إتاحة الفرصة للاتصال بالأسواق الخارجية، والحصول على التقنيات الحديثة وجلب رؤوس الأموال للاستثمار.

4- توسيع قاعدة الملكية بين المواطنين وزيادة حصة القطاع الخاص المؤهل للاستثمار الوطني.

5- زيادة فرص العمل وفتح مجالات جديدة والارتقاء بالكوادر الفنية الوطنية المدربة.

6- تخصيص عائد البيع لسداد مديونيات البنوك وتصحيح مسار الشركات التابعة التي تحتاج إلى إعادة الهيكلة واستخدام الفائض لزيادة موارد الموازنة العامة للدولة.

7- تنشيط سوق المال.

1- رمزى زكى، قضايا مزعجة، مرجع سابق، ص163.

2- مرجع سابق، ص 164.

3- المكتب الفني لوزير قطاع الأعمال العام، "دليل الإجراءات و الإرشادات العامة لبرنامج الحكومة لتوسيع قاعدة الملكية و إعادة الهيكلة و حوافز العاملين و الإدارة "، 1996، و أنظر أيضا: د. سوزان أحمد أبو رية: "الخصخصة و البعد الاجتماعي"، كتاب الأهرام الاقتصادي، القاهرة، العدد142، أول نوفمبر 1999، ط1، ص 56 – 57.

وفيما يتعلق بالاتجاه الأول " طرح بعض الأصول العامة للبيع "، يغطي البرنامج مدة خمس سنوات من 1993/92 إلى 1997/96، حيث يطرح للبيع كل عام أسهم أو أصول عامة بما لا يقل عن 25 شركة مع إمكانية تعديل هذا العدد حسب القدرة الإستيعابية للسوق وتستخدم حصيلة البيع في سداد المديونيات للبنوك واستخدام الفائض منها لزيادة موارد الموازنة العامة للدولة، ودفع تعويضات نقدية لكل من يقرر ترك الخدمة اختياريا بهدف علاج مشكلة العمالة الزائدة. وفيما يتعلق بالاتجاه الثاني "إعادة الهيكلة"، فقد خططت الحكومة في إطار برنامجها لإعادة هيكلة بعض الشركات العامة المرشحة لنقل ملكيتها سواء من الناحية المالية أو البشرية أو في مجال النشاط تشجيعاً للمستثمرين المرتقبين على الشراء. وقد وضعت مجموعة من المعايير لاختيار الشركات المرشحة لإعادة الهيكلة أهمها انخفاض إنتاجية العامل ووجود عمالة زائدة وارتفاع نسبة المديونية إلى حقوق الملكية. وقد تضمن البرنامج ضرورة النظر في تصفية الشركة إذا ما أثبتت إعادة الهيكلة عدم إمكانية تصحيح مسارها اقتصاديا بتكلفة معقولة. [1] وقد تم البدء في برنامج الخصخصة بمجموعة الشركات والوحدات الاقتصادية التي تعمل في مجالات الإنتاج السلعي والخدمات وتمتلكها الدولة (شركات صناعية– التشييد– الفنادق) وذلك عبر آليات البيع المختلفة، بالإضافة إلى السماح للقطاع الخاص بدخول بعض مجالات ما يمكن أن يطلق عليه المؤسسات الاقتصادية التي تقوم بأنشطة هامة لها طبيعة خاصة وعلاقتها بالمجتمع مؤثرة (مؤسسة توليد وتوزيع الكهرباء – مرافق المياه – شركات التنقيب عن البترول والغاز الطبيعي) وكذلك مجموعة مؤسسات الخدمة العامة (البريد – التليفونات – النقل) لاسيما عبر آليات الـ BOT والتي تعني قيام القطاع الخاص بإنشاء مشروع المنافع العامة والبنية الأساسية واستغلالها لفترة زمنية معنية، حيث تؤول ملكيتها بعد ذلك إلى الدولة. [2]وفي هذا السياق أيضاً ينبغي الإشارة إلى أن المجموعة الأولي لبرنامج الخصخصة تم اختيارها من الشركات الناجحة والتي تحقق أرباحاً أي أنها جيدة من الناحية المالية والفنية، حيث ترى الحكومة أن اختيار مشروعات رابحة ذات جدوى اقتصادية لبدء عملية الخصخصة يسهم في منح الثقة لدي المستثمرين ويحفزهم على الإقبال على عملية الشراء، كما أنه يمكن استخدام جزء من حصيلة البيع في إصلاح الهياكل التمويلية للشركات المتعثرة مما يمهد الطريق لجعلها أكثر جاذبية للخصخصة. [3]وقد تم ذلك على الرغم من أنه عندما طرحت فكرة الخصخصة في بداياتها الأولي في مصر، كان المستهدف بالخصخصة وفقاً للمطروح آنذاك هو الشركات العامة الخاسرة، وبالتالي فإن بيعها للقطاع الخاص الساعي لتحقيق أقصى ربح سيحولها إلى شركات رابحة وكان هذا التصور للخصخصة وسيلة لحشد التأييد العام

1- زينب عبد العظيم محمد: صندوق النقد الدولي و الإصلاح الاقتصادي في البلاد النامية، مرجع سابق ؛ ص150.
2- المرجع السابق، ص 151.
3- البنك الأهلي المصري: النشرة الاقتصادية، القاهرة، ع4، المجلد 50، 1997، ص 19.

لفكرة الخصخصة ومضت سنوات قبل أن يتم تحويل الفكرة إلى واقع عملي، وعندما بدأ التطبيق، لم يطرح للبيع سوي أفضل الشركات الرابحة. [1]وقد أعلن المكتب الفني لقطاع الأعمال العام أسماء الشركات التي سيتم طرحها للبيع خلال الفترة من 1992/91 وحتى 1994/92، وتضم 85 شركة تمثل قلاعاً ضخمة في المجالات السياحية والصناعية والتجارية.

ويمكننا أن نلاحظ أن التنفيذ الفعلي للبرنامج كان محدوداً جداً حتى عام 1995، فقد تمت فعلاً خصخصة 23 شركة من الـ 90 شركة المطلوب خصخصتها في الخطة وأنه لم تكن هناك أي عروض للاكتتاب العام خلال السنوات الخمس الأولى واقتصار نشاط الخصخصة في السنوات الثلاث الأولي من البرنامج على قرارات بتصفية سبع شركات خاسرة). وكذلك فإن عام 1994 هو العام الذي تم فيه معظم نشاط الخصخصة، فقد طرحت للبيع أسهم تسع شركات مختلفة على العاملين في مشروع إتحاد العاملين المساهمين وبيعت ثلاث شركات أخرى لمستثمرين رئيسين "وهي شركة بيبسى كولا وكوكا كولا وشركة النصر لصناعة الغلايات وأوعية الطهو" وتمت تصفية الشركة الثالثة عشر. وعاد نشاط الخصخصة للسير ببطء مرة ثانية في 1995 وكان النشاط الوحيد هو إعلان قرار تصفية ثلاث شركات أخرى. [2]وبينما كانت بداية برنامج الخصخصة بطيئة، كان التقدم الذي حدث في 1996 كبير، ويمكن القول أن عام 1996 كان يمثل نقطة تحول في نشاط الخصخصة المصري. وطبقاً لتصريح مدير مكتب قطاع الأعمال العام، فإن إيقاع الخصخصة الحذر نسبياً قد سمح بتطوير مؤسسات سوق المال في مصر وأوجد صناعة جديدة للخدمات المالية وأتاح الوقت لآليات الحكومة التنظيمية والرقابية أن تتمشي مع السوق الذي يتوسع بسرعة. وقد بدأت السنة بتصريح الرئيس مبارك.. "بضرورة الإسراع ببرنامج الخصخصة".[3]وتبع ذلك موافقة مجلس الوزراء على خطة أكثر جرأة أعدها وزير قطاع الأعمال العام وأعلنت في فبراير 1996 وموافقة مجلس الوزراء على العديد من القرارات التي تهدف لتنشيط عملية الخصخصة وخاصة فيما يتعلق بتنشيط البورصة المصرية وإجراءات السماح للاستثمار الأجنبي وقوانين البنوك.

ويلاحظ أنه بينما اقتصر معظم نشاط الخصخصة قبل عام 1996 على التصفيات والبيع لإتحاد العاملين المساهمين، فإن الصورة تغيرت في 1996 حيث تمت جميع عمليات الطرح العام، وكذلك فإن عدد الشركات التي تم بيعها فعلاً لمستثمرين رئيسين في 1996 يعادل عدد الشركات التي تم بيعها في السنوات الخمسة السابقة.[4]

1- أحمد السيد النجار،2002، الاقتصاد المصري من تجربة يوليو الى نموذج المستقبل "، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ط1، ص 147.
2- أمل صديق عفيفي، مرجع سابق، ص 130.
3- جريدة الأهرام، 23 يناير، 1996.
4- المرجع السابق، ص 136.

وقد انخفض عدد الشركات المطروحة للبيع في البورصة المالية بشدة في عامي 1998 و1999، وعلي العكس من نشاط الخصخصة في عامي 1996 و1997، اتجهت الحكومة لاستخدام وسائل أخرى للبيع، فركزت على البيع لإتحاد العاملين المساهمين في 1998 وعلى البيع لمستثمرين رئيسين في 1999.

ووفقاً لتقرير صادر عن وزارة قطاع الأعمال العام في 14 أغسطس 2000 عن موقف الخصخصة في 2000/7/31، وفي ظل المعلومات التي أتاحها، فقد تم بيع 122 شركة بالكامل، 28 منها بيعت عن طريق البورصة وبيعت أغلبية أسهم وسندات 24 شركة أخرى لمستثمر رئيسي. أما الستين شركة المتبقية فإن ثلاثين منها بيعت بيعاً كاملاً كأصول، والثلاثين الأخرى بيعت أغلبية حصص الملكية فيها لإتحاد العاملين المساهمين. وقد تم بيع 40% من حصص 10 شركات لإنتاج الأدوية وشركات مطاحن، كما تم بيع حصص أقل من 50% من ملكية الدولة في ستة شركات، وعلي ذلك فهي لازالت تعد شركات قطاع أعمال عام، كما تم بيع وتأجير 27 مصنعاً. وعلي ذلك فإن حصاد عدد الشركات والمصانع التي شملت برامج الخصخصة حتى 2000/7/31 يبلغ 165 شركة، أما من حيث القيمة النقدية لبيع هذه الشركات والمصانع فقد بلغت حصيلة البيع 15.622 مليون جنيه[1].

ويبين التطور التاريخي من 1993/92 حتى 1999/98 انخفاض عدد الشركات الخاسرة وقيمة خسائرها من 108 شركة تبلغ قيمة خسائرها 2471 مليون جنيه سنوياً إلى 46 شركة تبلغ قيمة خسائرها 1641 مليوناً، لكن لا توضح البيانات المتاحة حجم الديون التي تم سدادها أو قيمة تكاليف التدريب الإحلالي والتدريب التأهيلي، وقيمة تكاليف تطوير تكنولوجيا الإدارة والمعلومات التي تكبدتها الدولة في إصلاح أوضاع الشركات الخاسرة، وهذا يثير التساؤل حول الغاية من بيعها بعد إصلاحها، أو السبب في إصلاح مسارها إذا كان المستهدف بيعها. 2

الخلاصة :

لقد ناقش هذا الفصل تعريف ومفهوم واهداف واساليب الخصخصة عارضاً اهم طرق الخصخصة، بالاضافة الي دواعي ومبررات الخصخصة الي جانب مناقشة تجارب بعض الدول عالمياً واقليماً مستعرضاً بعض التجارب الناجحة و كذلك التي لم تكلل بالنجاح ، وفي كلا الحالتين هي عبارة عن د روس يمكن الاستفادة منها وتجنب المشاكل التي تحدث عند تطبيق برنامج الخصخصة .

---

[1]- مرجع سابق ، ص137 .

2 - مركز الأرض لحقوق الانسان:" احتجاجات العمال في بر مصر98-2000"، القاهرة، ط1، يونيه 2001، ص 241 -242.

المبحث الأول تهيئة المناخ لتنفيذ سياسة الخصخصة في السودان

3-1-1 مقدمة :

يتحدث هذا الفصل عن التمهيد لتطبيق سياسة الخصخصة في السودان ، لجان التصرف في المرافق العامة وصلاحياتها وسلطاتها والإطار القانوني لتطبيق برنامج الخصخصة واهم أهداف هذه السياسة علي المستوي الوطني والآليات التي استخدمت في تنفيذ البرنامج بالإضافة للتطبيق الفعلي لبرنامج الخصخصة علي ثلاث مراحل، الفترة الأولي وشملت منذ العام 1992م وحتى 1997م والفترة الثانية و شملت منذ العام 1998م وحتى 2002م، والفترة الثالثة منذ العام 2003م وحتى 2014م ، اضافة لاهم المشاكل والمعوقات التي واجهت تطبيق البرنامج علي المستوي الاقتصادي ككل .

3-1-2 مؤسسات القطاع العام في السودان

ورثت حكومة السودان العديد من منشات القطاع العام الكبيرة من المستعمر مثل مشروع الجزيرة هيئة سكك حديد السودان الخطوط الجوية السودانية والهيئة القومية للكهرباء:

استهدف إنشاء مؤسسات القطاع العام في السودان إلي تحقيق أهداف معينة منها : مساهمة هذه المؤسسات في دعم الخزينة العامة وإنها أنشئت برؤوس أموال حكومية ، وقد بلغ عدد المؤسسات والهيئات العامة التي تملكها الدولة في أوائل السبعينات والتي تساهم بحوالي 50% من الناتج القومي الإجمالي وب 75% من قيمة إجمالي الصادرات حوالي 190 مرفقا عاما توزع كالأتي كما هو موضح في الجدول رقم (2).

جدول رقم (2) توزيع مرافق القطاع العام في السودان قبل بداية برنامج الخصخصة (1977- 1991)

القطاع	العدد
المؤسسات العامة	73
قطاع مشترك	71
منشات مملوكة للدولة	40
المصارف	9
الجملة	190

المصدر : تقرير اللجنة الفنية لتقييم أداء المؤسسات والهيئات والشركات العامة يوليو 1992م

ومعظم المؤسسات والهيئات والشركات العامة بكافة أنواعها وتصنيفاتها السابقة الذكر تعاني الكثير من أوجه القصور، بل العديد من هذه المنشات كانت لا تقوي علي إن تدفع مرتبات

عامليها لذلك تجد الحكومة المركزية نفسها مرغمة لان تدعمها من ميزانية الدولة ويعتبر هذا العبء الإضافي أهم أسباب التدهور المالي والاختلال المو قف المالي الداخلي وزيادة الاعتماد علي النظام المصرفي . [1]

3-1-3 أسباب تدهور المؤسسات العامة في السودان

من أسباب قصور هذه الوحدات عن اداء مهامها بكفاءة الاتي :

- ضعف كوادر القيادة الإدارية والتنفيذية والعجز في المالي للميزانيات ونقص برامج التدريب والتأهيل والتنمية للكوادر البشرية وغياب المعايير السليمة لمحاسبة الإدارة العليا والتنفيذية وتحلل الإدارات عن مسؤوليتها في تحقيق الأهداف الإنتاجية والمالية .
- غموض الأهداف وعدم وضوح البرامج و ضعف الإعداد المالي للميزانيات وغياب المؤشرات المالية والاقتصادية السليمة وتأخير قفل الحسابات مع تعدد الحسابات الجارية وعدم توفر التمويل الذاتي وشح مصادر النقد الأجنبي.
- تهالك وتقادم وسائل الإنتاج وعدم توفر قطع الغيار وعدم الاستقرار في برامج التعمير عدم ثبات السياسات المالية والاقتصادية.

ولإزالة العوائق والتشوهات الاقتصادية والمالية والنقدية والإدارية والقانونية بالهيئات والمؤسسات و الشركات العامة و تحسين أدائها المالي فقد رأت الحكومة إن تقوم بخصخصة هذه المؤسسات آملا في تحسين أدائها والتغلب علي المشاكل والمعوقات التي واجهتها

3-1-4 أهداف الخصخصة في السودان

بدأ السودان تطبيق برنامج الخصخصة منذ عام 1992م لوقف تدهور الاقتصاد وتحسين كفاءة أدائه في إطار سياسات التحرير التي قضت بإعادة هيكلة الاقتصاد ومن أهداف سياسات الخصخصة في السودان الآتي :

1. رفع كفاءة الاقتصاد القومي وزيادة قدرته التنافسية من خلال تحفيز القطاع الخاص على الاستثمار والمشاركة الفاعلة في عملية التنمية .
2. معالجة العج ز في ميزانيات الحكومية والتوقف عن دعمها للمنشآت الخاسرة.
3. – تطوير السوق المالية وتنشيطها .
4. خلق مناخ الاستثمار المناسب، لتشجيع الاستثمار المحلي واجتذاب الاستثمار الأجنبي.

---

[1] محمد الطيب عبدالله ، الاختصاص في السودان، مرجع سبق ذكره ص 7- 8.

5- تحسين كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية النادرة، من خلال الاستخدام الملائم لتلك الموارد ولعناصر الإنتاج وبخاصة النقد الأجنبي ومصادر الطاقة ورأس المال[1].

6- تحقيق التشغيل الأمثل للقوى الوطنية العاملة و زيادة فرص العمل.

7-زيادة إيرادات الدولة عن طريق عائد المساهمة في النشاط المراد تحويله للقطاع الخاص عن طريق ما تحصل عليه من مقابل مالي مثل ما تحصل عليه عند منح الامتيازات وكذلك عن طريق الإيراد المحصل من بيع الدولة لجزء من حصتها.

8 -تخفيض عجز الموازنة وامتصاص السيولة وكبح جماح التضخم نتيجة لتدهور قطاع الصادر في السودان الأمر الذي جعل ميزان المدفوعات يعاني من عجز مستمر وانخفاض الاحتياطي الأمني لدي الدولة وزاد الأمر سوءاً بعد مقاطعة صندوق النقد لعدم مقدرة السودان علي سداد مديونيته لدي الصندوق بجانب ذلك إن الاقتصاد السوداني يعاني من ارتفاع في معدلات التضخم نتيجة لزيادة الكبيرة في الكتلة النقدية الناتج عن عملية الاستدانة من الجهاز المصرفي . فالخصخصة تعمل علي خلق فرص عمالة وزيادة في الإنتاج وتحسين أداء المشروعات وامتصاص هذه الكتلة النقدية في الأمد الطويل.

9 -تشجيع القطاع الخاص للعمل على زيادة حجم الإنفاق والاستثمار وزيادة رأس مال شركات القطاع مما يساعد على تحريك جمود القطاعات الاقتصادية المختلفة .

10 -توظيف واستخدام السيولة المتاحة للقطاع الخاص وفق أولويات التنمية وذلك عن طريق تنشيط سوق الأوراق المالية الذي يمكن من خلاله توظيف واستخدام السيولة التي لدي القطاع الخاص عن طريق بيع الأسهم وسندات شركات المساهمة العامة .

11 -توسيع نطاق المنافسة بين المستثمرين خدمة للصالح العام حيث إن سياسة الخصخصة تتيح للقطاع الخاص الحصول علي بعض المنشات العامة وذلك عن طريق طرق الخصخصة المعروفة وهذا بدورة يؤدي إلي زيادة كفاءة وأداء هذه المؤسسات ويخلق جو المنافسة بين الشركات وبذلك يتحسن مستوي الأداء الاقتصادي بصورة عامة .

12 -توسيع نطاق الملكية المباشرة وذلك بتحويل بعض المؤسسات إلى شركات مساهمة عامة تعمل على تجميع صغار المستثمرين الذين لم يكن بوسعهم الحصول علي فرص

[1] - المرجع السابق ص422.

استثمارية لقلة حجم رأسمالهم وأيضا تتاح فرص لإفراد الشعب ليكون مالكين لتلك المؤسسات [1] .

13 –تحسين مناخ الاستثمار بحيث يساهم فيجذب رأس المال المحلي والأجنبي والسعي لاستخدام التقنيات المتقدمة .

14 –القضاء على ظاهرة البيروقراطية وزيادة كفاءة النظام الإداري وتكريس مبدأ الشفافية والرقابة اللصيقة نجد إن من أهداف سياسة الخصخصة العمل علي القضاء علي البيروقراطية والإجراءات الروتينية التي تعني عدم كفاءة النظام الإداري وعجزة عن تقديم المساعد للأوضاع الاقتصادية وغياب الرقابة اللصيقة قد تؤدي إلي تدني أداء الاقتصاد بصورة عامة وتسعي سياسة الخصخصة إلي التخلص من هذه العوائق .

15 –زيادة إيرادات الدولة 2كانت مؤسسات القطاع العام تعاني من مشاكل عدة منها اقتصادية وإدارية وقانونية وفنية هذه العوامل والمعوقات والمشاكل جعلت مؤسسات القطاع العام عاجزة عن تحقيق الأهداف المرجوة من إنشائها ولذلك كان الغرض من تحويلها إلي القطاع الخاص هو زيادة إيرادات الدولة وذلك في عدة نواحي منها :

– توفير الأموال التي كانت تدفع لتل المؤسسات لتغطية القصور العجز في ميزانياتها.

– عن طريق الضرائب والرسوم الاخر ى التي تدفع في حالة انتقال هذه المؤسسات إلي القطاع الخاص .

– الأموال التي يمكن الحصول عليها من جراء خصخصة تلك المؤسسات تعود إلي خزينة الدولة .

16 –توفير فرص عمالة تتعلق سياسة الخصخصة بصورة عامة إلي تحقيق أهداف تتعلق بخلق فرص عمل في ظروف أفضل وتساعد في زيادة دخل الفرد وتحسين مستوي المعيشة وهذا في المدى الطويل .

17 –تحسين الأوضاع المالية للمؤسسات العامة وذلك بتحويلها من مؤسسات خاسرة إلي مؤسسات ذات مردود اقتصادي وزيادة رأس مال تلك المؤسسات بجانب التوظيف والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة لدي المؤسسة .

18 –تحسين وتطوير الإدارة في قطاع الخدمات والتي أصبحت في تلك الفترة تمثل أهم المعوقات التي تحول دون تحقيق الأهداف لما تتصف به هذه الإدارات من البيروقراطية والروتين في المهام اليومية بجانب ما سبق ذكره تعمل سياسة الخصخصة علي رفع الكفاءة وتنشيط القطاع التجاري ليعمل علي أسس اقتصادية .

---

[1]- المرجع السابق ، ص94 .

[2]- وزارة المالية ، تجربة الاختصاص في السودان ،1992م .

19 – تخفيف عبء الالتزامات الخارجية لبعض المؤسسات والتي تتمثل في القروض الخارجية التي تتحصل عليها الدولة وتقدمها لبعض المؤسسات وتحقيقا لهذه الأهداف كان لابد من تطبيق سياسة الخصخصة والتي تهدف إلي انتشال الاقتصاد السوداني من التدهور ثم تحسين كفاءة الاقتصاد الوطني وتحريك جموده لتحقيق التنمية المرجوة.[1]

3-1-5 برنامج الخصخصة في السودان

يرجع ظهور الخصخصة في السودان لأوائل العشرينيات عندما أعطت الحكومة الاستعمارية البريطانية حق امتياز التوليد الكهرباءي في كل من الخرطوم ومدني لشركه بريطانيه خاصة في ذات الوقت تخلت عن ملكيتها لمصنع ألبان و مصنع ثلج لكل من عزيز كافوري وهو سوداني سوري ، وللسيد ليمونيس اليوناني الجنسية[2].

وكذلك ظهرت الدعوة لسياسة الخصخصة مره أخرى عام 1971م بعد فشل الانقلاب الشيوعي ، وذلك بإعادة بعض المصانع و الشركات (التي شملتها قرارات التأميم عام 1970م) للقطاع الخاص مره أخرى بالأضافه لظهور بعض بنوك القطاع الخاص وتأسيس العديد من البنوك الأجنبيه .

ولقد مر تنفيذ برنامج الخصخصة في السودان بعدة مراحل بداية من انعقاد المؤتمر القومي للإنقاذ االأتي:ي في أكتوبر 1989م والذي دعا صراحة لتقليص دور الدولة في الاقتصاد ووفقاً لتوصيات المؤتمر أعلنت الحكومة البرنامج الثلاثي للإنقاذ الاقتصادي (1990-1993م) وتمثلت الأهداف العامة للبرنامج في الاتي :

1- تحريك جمود الاقتصاد السوداني وتوجيهه نحو الإنتاج

2- حشد الطاقات المتاحة وفتح الباب لكل من يرغب داخليا وخارجيا في المساهمة في تحقيق أهداف البرنامج وتعديل الهياكل الاقتصادية والمالية والمؤسسية الأزمة لفتح باب المشاركة للجميع

3- تحقيق توازن اجتماعي بحيث لا تتم عملية تحريك الاقتصاد علي حساب الفئات الضعيفة اقتصاديا

وقد حدد البرنامج الثلاثي الوسائل العامة لتحقيق أهدافه وقد شملت اتخاذ بعض السياسات تمثلت في الأتي :-

أ. إلغاء احتكار الدولة في مجالات الإنتاج الزراعي والصناعي ومجال الخدمات الاقتصادية

---

[1]- اللجنة التنفيذية للتصرف في مرافق القطاع العام ، تقرير2005م ، ص 10 .

[2]- منتدى الاقتصاد والعلوم الاجتماعية ، مقال بعنوان الخصخصة في السودان، حسن عبدالرحمن البيلي24/ 10 / 2010م
http://www.tawtheegonline.com/vb/showthread.php?p=40775

ب. خروج الدولة من هذه المجالات عن طريق بيع المؤسسات الخاسرة أو بيع حصص من ملكية الدولة فيها أو تحويلها إلي شركات مساهمة ، مشاركة مع القطاع الخاص المحلي والأجنبي معا .

ت. إجراء تعديلات جذرية في كل القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي كقوانين الضرائب والجمارك والعمل والاسعار .

ث. إجراء تعديلات كبيرة في هياكل وأسس التمويل المصرفي .

وترافق مع إعلان البرنامج الثلاثي صدور قانون التصرف في مرافق القطاع العام

6-1-3 قانون التصرف في مرافق القطاع العام

إن عملية الخصخصة في السودان أتسمت بالمؤسسية، حيث واكبتها العديد من الإجراءات القانونية والتي تمثلت في إصدار قانون التصرف في مرافق القطاع العام في اليوم السادس من شهر أغسطس 1990م وقد نصت المادة 3(1) من هذا القانون على إنشاء لجنة تسمى (اللجنة الفنية للتصرف في مرافق القطاع العام) حيث حدد البند(2) من المادة(3) من هذا القانون تشكيل اللجنة العليا على الوجه الآتي:

أ- وزير المالية والتخطيط الاقتصادي رئيساً

ب- وزير العدل والنائب العام عضواً

ج- الوزير المختص عضواً

د- رئس الهيئة العامة للاستثمار عضواً

هـ- المراجع العام مستشاراً

وقد نصت المادة (4) على أن تكون للجنة العليا الاختصاصات و السلطات الآتية:

أ- اتخاذ قرار التصرف في مرافق القطاع العام و يأتي ذلك بالطرق الآتية:

أولاً: إشراك أطراف من غير الدولة بأي صورة من صور المشاركة

ثانياً: البيع لأطراف غير الدولة.

ثالثاً: التصفية النهائية.[1]

ب- تحديد أي من مرافق القطاع العام لخصخصته، ويجوز لها في أي وقت بعد قرار التحديد أن تقرير إسناد الإشراف على المرفق المحدد إلى الهيئة العامة للاستثمار حيث يتم التصرف فيه.

ج- إبرام عقود التصرفات نيابة عن الدولة في مرافق القطاع العام.

د- في حالة عقود التصرف بالمشاركة أو البيع يجوز للجنة أن تقيد العقد بأي من الشروط الآتية:

[1] - تقرير، تقيم تجربة التصرف في مرافق القطاع العام للعام2000م ، إعداد اللجنة الفنية للتصرف في مرافق القطاع العام ، ص3 .

أولاً: أعادة تأهيل المرفق و تشغيله وفق برنامج محدد.
ثانياً: أن تتحول الجهة التي يؤول إليها المرفق إلى شركة مساهمة عامة و يجوز لها أن تدخل العاملين كمساهمين في المرفق.
ثالثاً: تقسيط وسداد قيمة المرفق المباع أو الدفع الفوري.
وفي حالة التصرف بالتصفية النهائية يجوز لها أن تأمر باتخاذ الإجراءات القانونية و أن تحول أصول المرفق المصفى و ممتلكاته إلى أي جهة حكومية أو بيعها.
هـ- أن تمارس أي سلطة قانونية بإنهاء خدمة العاملين بالمرفق المحدد للتصرف متى ما رأت اللجنة مع عدم الإخلال بأي حقوق لما بعد الخدمة يكفلها القانون لهم.
و- أن تصدر لائحة داخلية لتنظيم اجتماعاتها و أعمالها [1].
و قد نصت المادة (5) من القانون على إنشاء اللجنة الفنية و تشكيلها و الإشراف عليها على النحو التالي:
1. تنشئ لجنة فنية تسمى اللجنة الفنية للتصرف في مرافق القطاع العام.
2. تشكل اللجنة بقرار من اللجنة العليا من ممثلين للجهات ذات الاختصاص.
3. تعمل اللجنة الفنية تحت إشراف اللجنة العليا.

كما حددت المادة(6) من القانون اختصاصات و سلطات اللجنة الفنية حيث تكون للجنة الفنية الاختصاصات الآتية:
1.حصر مرافق القطاع العام المناسبة للتصرف.
2.حصر الأصول و الممتلكات للمرفق المحدد للتصرف و تنويعها فنياً ومالياً.
3.تحضير منشورات تعريفية للمرافق المحددة للتصرف وتقديمها للجنة العليا.
4.حصر الديون وسائر الالتزامات القانونية المتعلقة بالمرفق المحدد للتصرف خلال فترة التصرف [2].
5.حصر العاملين بالمرفق المحدد للتصرف فيه و طريقة معالجة أمورهم.
6.تحديد النظم المالية و الفنية و الإدارية للإشراف على المرفق المحدد للتصرف خلال فترة التصرف.
7.تحديد نظم إطلاع الراغبين في شراء المرفق المحدد للتصرف أو للمشاركة فيه و تحديد نظم تمكنه من جمع المعلومات عنه و نظم تسليمه أي عند اكتمال إجراءات التصرف.
8. استدعاء العروض من الراغبين في شراء المرفق المحدد للتصرف أو المشاركة فيه وفق الشروط و الطريقة التي تحددها اللجنة العليا.

[1] - المرجع السابق ، ص7 .
[2] - المرجع السابق ، ص ص8-9 .

9.تسليم العروض و تحليلها و تقويمها.

10.رفع التوصيات للجنة العليا بشأن أي من الأعمال السابقة أو القيام بأي عمل تكلف به من قبل اللجنة العليا.

11.أن تصدر لائحة داخلية لتنظيم اجتماعاتها و أعمالها.

كما حددت المادة(7) من القانون اختصاصات رئيس الهيئة العامة للاستثمار كما يلي:

أ- مباشرة أي واجبات نيابة من اللجنة العليا بشأن أي مرفق محدد للتصرف.

ب-الأشراف وفقاً لقانون اللجنة العليا على أي مرفق محدد للتصرف وذلك بتشيدهأو صيانته أو عرضة على الراغبين في الشراء أو المشاركة أو ما يلزم بشأنه لحين اكتمال إجراءات التصرف.

ت-اتخاذ إجراءات التصرف وأيلولة المرفق المحدد وفقاً لقرار اللجنة العليا كما حدد ت المادة (8) من قانون سلطة اللجنة العليا للتصرف في مرافق القطاع العام الذي تم التصرف فيه عند الإخلال بشروط عقد التصرف.

كما نصت المادة (8) على أنه يجوز للجنة العليا عند إخلال أي شروط من شروط عقد التصرف في المرفق أن تستولي على المرفق مرة أخرى. و تتخذ بشأنه الإجراءات وفقاً لأحكام هذا القانون.

كما نصت المادة(9) من القانون على عدم اختصاص المحاكم في الإجراءات التي تتخذ وفقاً لأحكام هذا القانون حيث لا تكون المحاكم مختصة بالنظر في إجراءات التصرف في أ لمرافق وفق أحكام هذا القانون سواء كان بوقف الإجراءات أو تسليم أي مرفق خاضع بموجب أحكام هذا القانون و يكون موضوعاً للتصرف وذلك مع عدم الإخلال بحقوق أي شخص في التعويض.[1]

إما الخطوة الأخيرة في تنفيذ برنامج الخصخصة فقد كان اجتماع قصر الصداقة

7-1-3 اجتماع قصر الصداقة – 1992

عقد اجتماع موسع ضم أعضاء اللجنة الوزارية وأعضاء الفنية، حيث أستعرض الاجتماع الأسس التي بموجبها يتم التصرف في مؤسسات وهيئات و شركات القطاع العام من حيث الأهداف و القوانين التي تحكمها و أوضاعها المالية و الإدارية وفقاً لمساهمتها في دعم موارد الدولة في استقرار الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية وتوفير الأمن الغذائي[2] .

أعتمد الاجتماع محورين ليرتكز عليهما التصرف هما:

1.فعالية الأداء المالي واعتبرته اللجنة العليا المعيار الأساسي وفقاً لمؤشرات الربحية و القيمة المضافة و العمالة المستخدمة، ومؤشر النقد الأجنبي والمنافسة العالمية وعدالة التوزيع.

---

[1] - المرجع السابق ، ص5.

[2] - تقرير اللجنة الفنية للتصرف في المرافق العامة ، تقييم تجربة التصرف في مرافق القطاع العام ، عام2000م ، ص 4.

2.الأهمية الإستراتيجية ويعني تأثير المشروع على الأمن القومي للبلاد حيث القوة السياسية، والعسكرية، والاقتصادية، والاجتماعية والدبلوماسية.

إن برنامج التصرف يكون مرحلياً على أن يتم تقسيم البرنامج إلى ثلاث مراحل حوت كل مرحلة مجموعة من المؤسسات المراد التصرف و نوع التصرف المطلوب، وأعد البرنامج الذي صدر في قرارات وزارية ووردت بها تفاصيل المراحل على النحو التالي [1]:

1- قرارات عامة تضمنت الجوانب الإدارية للإشراف على تنفيذ برنامج التصرف.

2- المرحلة الأولى (العام المالي 1992-1994م) للتصرف وحددت المؤسسات المعنية وأنواع التصرف المطلوب فيها و شملت (7) مؤسسات زراعية و (19) مؤسسة صناعية و(3) مؤسسات في قطاع النقل و المواصلات و(7) مؤسسات في قطاع الطاقة والتعدين و(7) مؤسسات في القطاع التجاري و(7) مؤسسات في القطاع المختلط.

3- المرحلة الثانية العام المالي (1995-1999م) للتصرف في (5) مؤسسات زراعية و(16)مؤسسات صناعية و(6) مؤسسات في قطاع النقل والمواصلات و(8) مؤسسات في القطاع المصرفي.

4- المرحلة الثالثة التي ستبقى فيها المؤسسات أكثر من ثلاثة سنوات في ظل القطاع العام وشملت (14) مؤسسة زراعية و(6) مؤسسات صناعية و أربعة مؤسسات في قطاع الطاقة والتعدين و(4) مؤسسات في القطاع المتنوع و(25) مؤسسة في القطاع المختلط، وتجدر الإشارة إلى أن هذه المؤسسات ثم التقرير بشأن التصرف فيها بعد أن أخضعت لمعايير عامة تم وضعها من قبل وتتمثل هذه المعايير في الجدول الموضح أدناه:

جدول رقم(3) المعايير التي تم وضعها لتقييم مؤسسات القطاع العام

مؤسسات ذات قدرات مالية واقتصادية	إستراتيجية/ضرورية وذات أهمية اجتماعية	يبقى في القطاع العام
مؤسسات ذات قدرات مالية واقتصادية	غير إستراتيجية وليس ذات أهمية	تحول إلى القطاع الخاص
مؤسسات ليست ذات قدرات مالية واقتصادية	إستراتيجية/ضرورية وذات أهمية اجتماعية	تحول إلى شركات مساهمة عامة
مؤسسات ليست ذات قدرات مالية واقتصادية	غير إستراتيجية وغير ضرورية وليست ذات أهمية	تصفى

المصدر: تقرير اللجنة الفنية للتصرف في مؤسسات القطاع العام في السودان-العام2000م

[1] - المرجع السابق ، ص ص5 -6 .

وبناءاً على هذه المعايير أصدرت اللجنة الفنية توصياتها على المؤسسات و الهيئات و الشركات العامة لكل قطاع من قطاعات الأنشطة الاقتصادية على حدة، حيث أوصت ببيع العديد من وحدات القطاع الصناعي و الإبقاء على بعضها أو تحويلها إلى شركات مساهمة عامة بينما أوصت بتحويل معظم وحدات القطاع الزراعي إلى شركات مساهمة عامة و الإبقاء على البعض تحت مظلة القطاع العام. أما القطاع المصرفي فقد جاءت توصية من اللجنة حوله بالإبقاء على البنوك المتخصصة تحت مظله القطاع العام و تحويل البنوك التجارية إلى شركات مساهمة عامة يساهم فيها كل من القطاع العام و القطاع الخاص، أما القطاع التجاري فقد رأت اللجنة أن تصفي جميع وحداته ما عدا شركة البحر الأحمر للملاحة و شركة السودان للأقطان حيث رأت اللجنة أن تبقيا تحت مظلة القطاع العام. أما فيما يتعلق بقطاع النقل و المواصلات فإن التوصيات جاءت بإبقاء كل من هيئة السكك الحديدية و هيئة الموانئ البحرية البريد والبرق و المؤسسة العامة للطرق و الكباري تحت سيطرة القطاع العام بينما تحول إلى شركات عامة كل من الخطوط الجوية السودانية والمؤسسة العامة للمواصلات السلكية واللاسلكية، وهيئة النقل النهري. أما الخطوط البحرية فقد رأت اللجنة أن تكون مشاركة بين القطاع العام و الخاص [1].

[1] - المرجع السابق ، ص8 .

المبحث الثاني التنفيذ الفعلي لبرنامج الخصخصة في السودان

تماشياً مع موجهات البرنامج فقد شمل التصرف في الوحدات حسب ما جاء في التقرير القطاعات المختلفة ليأخذ الأساليب التالية:

1.البيع 2.المشاركة 3.الإيجار 4.الأيلولة 5.التصفية 6.إعادة الهيكلة.

1-2-3 المرحلة الأولي 1992 - 1997

وشمل البرنامج الأول الفترة 1992.1997م واحتوي البرنامج على (88) مرفقاً من مرافق القطاع العام، بدأ التصرف فيها تدريجياً بعد أن وافق المجلس الوزراء على توصيات اللجنة العليا حول كيفية التصرف في مرافق القطاع العام وذلك بالقرار رقم(1155)بتاريخ 1992/10/28م حيث تم التصرف في(52)مرفق حتى عام 1998م حسب الأساليب الآتية [1]:

حظي القطاع الزراعي بأكبر نسبة تنفيذ في الخصخصة تقدر بحوالي 28% يليه القطاع الصناعي 24.6% ثم القطاع التجاري 21.1% وقطاع النقل والاتصالات والسياحة 19.3% وأخيراً قطاع الطاقة بنسبة 7 %وقد استأثر نظام الأيلولة من القطاع العام الاتحادي والولائ ى بنسبة 43.9% من عدد الوحدات التي تم تخصيصها والمشاركة بنسبة 5.3% وإنشاء شركات مساهمة عامة بنسبة 3.5 %الإيجار بنسبة 1.8.%

الطرق والأساليب التي استخدمت خلال الفترة المرحلة الأولي 1992 - 1997

1 البيع:

يكون في حالتين:الحالة الأولى التي تكون فيها ملكية المرفق المطلوب التصرف فيه ملكية كاملة، وفق هذه الحالة يكون البيع ينقل الملكية الكامل لمشتري بعد تقييم المرفق المحدد للتصرف وتحديد التزاماته.

الحالة الثانية: هي التي تكون فيها للحكومة ملكية جزئية سواء بالأسهم في حالة الشركات المسجلة(وفقاً لقانون الشركات لعام 1925م) أو في حالة ملكية المشترى بين الدولة والأشخاص الآخرين. ففي هذه الحالة يتم بيع نصيب الدولة بعد تقييمه و عرضه على الشريك أو الشركاء الآخرين لشرائه وفي حالة عدم رغبته أو رغبتهم يعرض على الأشخاص الآخرين.

وفقاً لهذا الأسلوب فقد تم بيع (16) مؤسسة (8) منها في القطاع الصناعي و(2) في الزراعي (2)في النقل و المواصلات (2) وفي السياحة (1) في الصناعة و التعدين (1) في القطاع المصرفي حيث شملت هذه المرافق نسبة 30.76% من إجمالي المرافق التي تم التصرف فيها وفقاً لقانون التصرف في مرافق القطاع العام.

2 المشاركة:

[1] - المرجع السابق ، ص13 .

المشاركة تكون في حالة عدم رغبة الدولة في التخلص نهائياً من المرفق المحدد للتصرف بل ترغب في مشاركة المستثمرين الأجانب أو المحليين معها في ذلك المرفق المحدد للتصرف، ويتم الإعلان عن ذلك المرفق على المستثمرين عبر وسائل الإعلان وعند تلقي العروض تتم دراستها و اتخاذ القرار بشأنها.

وفقاً لهذا الأسلوب فقد تمت مشاركة (3) مؤسسات (1)في القطاع الصناعي و(1) فيالعام.لنقل والمواصلات و(1) في قطاع السياحي وشملت حوالي 5.76% من إجمالي المرافق التي تم التصرف وفقاً لقانون التصرف في مرافق القطاع العام .

3 -الإيجار:

يكون الإيجار للمرفق المحدد للتصرف في حالة عدم رغبة الدولة في التخلي نهائياً عن ذلك المرفق و لكنها ترغب في تأجيره إلى أي جهة أخرى، ومن الشروط الأساسية التي وصفت في حالة الإيجار هو شرط إعادة التأهيل للمرفق المحدد للتصرف خلال فترة الإيجار التي يتم الاتفاق عليها. وفقاً لهذا الأسلوب فقد تم إيجار(4) مرافق (2) منها في القطاع الزراعي و(2) في القطاع السياحي مرفق واحد في قطاع النقل و المواصلات وقد أحتل هذا الأسلوب حوالي 7.69% من إجمالي المرافق التي تم التصرف فيها وفقاً لقانون التصرف في مرافق القطاع العام.

4 -التصفية:

تكون التصفية بالنسبة لشركات القطاع العام وفقاً لقانون الشركات لسنة 1925م وبموجب هذا القانون تتم التصفية الاختيارية و ليست التصفية الإجبارية والتي تكون عن طريق المحكمة حسب ما نص عليها القانون. أما بالنسبة لقانون المؤسسات و الهيئات العامة لسنة 1979م فتكون التصفية النهائية بإلغاء القانون المنتمي للمؤسسة أو الهيئة العامة، وهي المرحلة الأخيرة لتصفية المؤسسة أو الهيئة العامة، ووفقاً لهذا الأسلوب فقد تمت تصفية (7) مؤسسات (6) منها في القطاع الزراعي و (1) في القطاع الصناعي، تمثل 13.46% من إجمالي المرافق التي تم التصرف فيها وفقاً لقانون التصرف في مرافق القطاع العام.

5 -الأيلولة:

في بعض الحالات يتم تجزئة المرفق المحدد للتصرف فيه ويتم تحويل كل أو بعض تلك الأجزاء لإدارتها بواسطة السلطات الولائية التي تقع تلك الأجزاء من المرفق داخل حدود الولاية المعينة. وفقاً لهذا الأسلوب فقد تم تحويل (18) مرفق، منها (5) في القطاع الصناعي،(3) في القطاع الزراعي، (3) في القطاع السياحي، (2) في قطاع الطاقة و (5) في القطاع المتنوع

تمثل 34.61% من إجمالي المرافق التي تم التصرف فيها وفقاً لقانون التصرف في مرافق القطاع العام.

6 –إعادة الهيكلة:

إعادة الهيكلة تتم وفقاً للمعايير التي تضعها اللجنة الفنية (مالية أو إدارية) بهذا الأسلوب يتم إعادة هيكلة المؤسسة و إعادة تشغيلها وفقاً لضوابط عمل جديدة. ووفقاً لهذا الأسلوب فقد تمت إعادة هيكلة (4) مؤسسات جميعها في القطاع الزراعي تمثل نسبة 7.69% من إجمالي المرافق التي تم التصرف فيها وفقاً لقانون التصرف في مرافق القطاع العام.

جدول رقم(4) القطاعات وصيغ الخصخصة للمرافق العامة في السودان في الفترة 1992–1997

القطاع / الصيغة	الصناعي	الزراعي	النقل والموصلات	الطاقة والتعدين	التجاري المتنوع	المجموع	النسبة
البيع	8	1	4	2	1	16	%28
المشاركة	1	–	2	–	–	3	%5.3
الإيجار	–	–	1	–	–	1	%1.8
إعادة الهيكلة	–	4	–	–	–	4	%7
شركات عامة	–	–	–	–	2	2	%3.5
التصفية	–	6	–	–	–	6	% 10.5
الأيلولة	5	5	4	2	9	25	%43.9
الجملة	14	16	11	4	12	57	
النسبة	%24.6	%28	%19.3	%7	%21.1		%100

المصدر: تقرير اللجنة الفنية للتصرف في مرافق القطاع العام عام 2000م

الشكل رقم (2) يوضح اليآت الخصخصة في السودان للفترة 1992-1998م

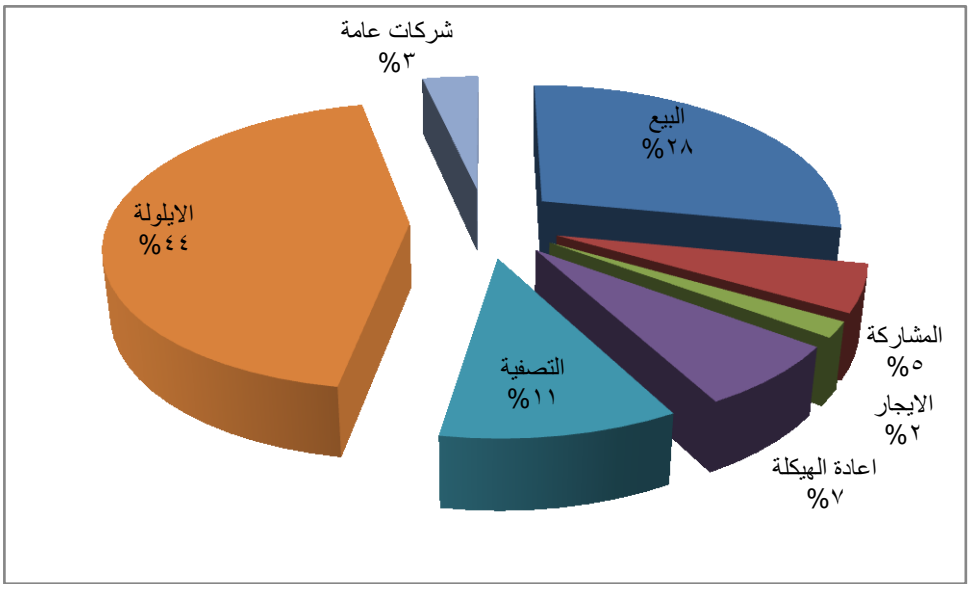

المصدر: الباحث 2015م اعتماداً علي بينات اللجنة الفنية للتصرف في مرافق القطاع العام (2002م)

الشكل رقم (3) يوضح الخصخصة حسب القطاعات الاقتصادية في السودان للفترة 1992-1998م

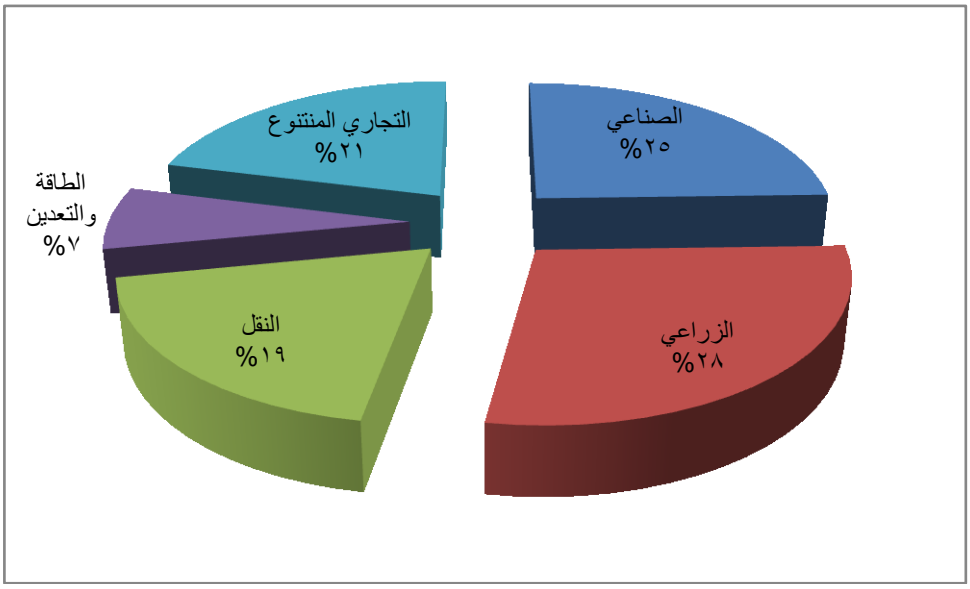

المصدر : الباحث 2015م اعتماداً علي بينات اللجنة الفنية للتصرف في مرافق القطاع العام (2002م)

2-2-3 المرحلة الثانية : للفترة 1998- 2001م

أما المرافق التي لم يتم التصرف فيها خلال الفترة من 1992م و حتى 1997م فقد أصدر مجلس الوزراء بشأنها القرار بالنمرة زأع/م و/ 518/5/أ/1 بتاريخ أكتوبر 1997م و الخاص

بالموافقة على البرنامج الثلاثي للتصرف في مرافق القطاع العام ليتم تنفيذه بالتدريج خلال الفترة بين العام 1998م و العام 2001م شملت 14 مرفق

جدول رقم (5) القطاعات وصيغ الخصخصة للمرافق العامة في السودان في للفترة 1998-2002م

القطاع / الصيغة	الصناعي	الزراعي	النقل والموصلات	الطاقة والتعدين	التجاري المتنوع	الجملة	النسبة
البيع	1	–	–	–	1	2	%14
المشاركة	–	–	–	–	–	0	%0
الإيجار	–	1	–	–	–	1	%7
إعادة الهيكلة	–	–	–	–	2	2	%14
شركات عامة	1	–	–	–	2	3	%22
التصفية	1	1	–	–	2	4	%29
الأيلولة	1	–	–	–	1	2	%14
الجملة	4	2	0	0	8	14	
النسبة	%29	%14	%0	%0	%57		%100

المصدر تقرير اللجنة الفنية للتصرف في المرافق العامة للعام 2002.

الشكل رقم (4) الاليآت المستخدمة في خصخصة المرافق العامة 1998- 2001م

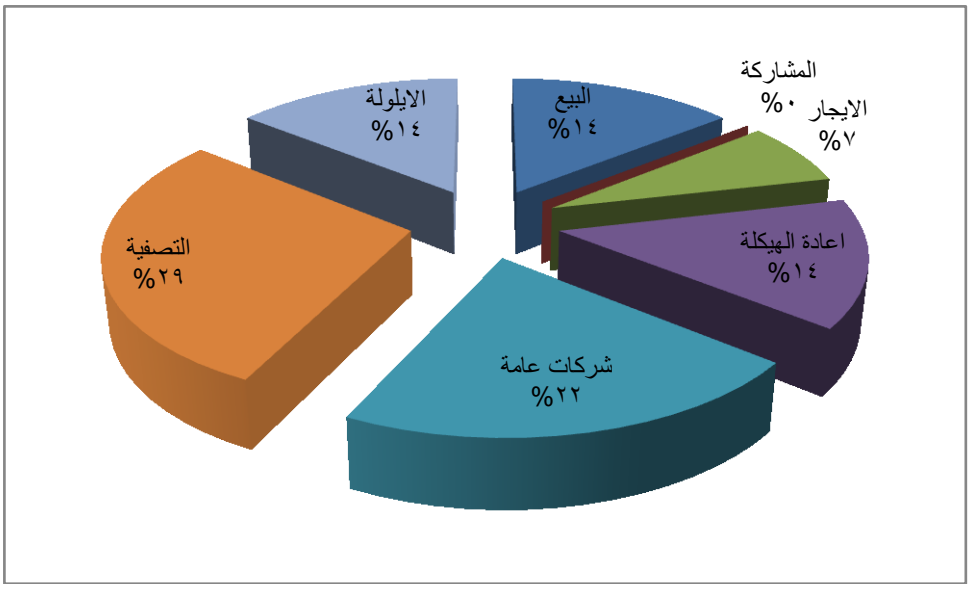

المصدر : الباحث 2015م اعتماداً علي بينات اللجنة الفنية للتصرف في مرافق القطاع العام (2002م)

الشكل رقم (5) الخصخصة حسب القطاعات الاقتصادية للفترو 1998- 2001م

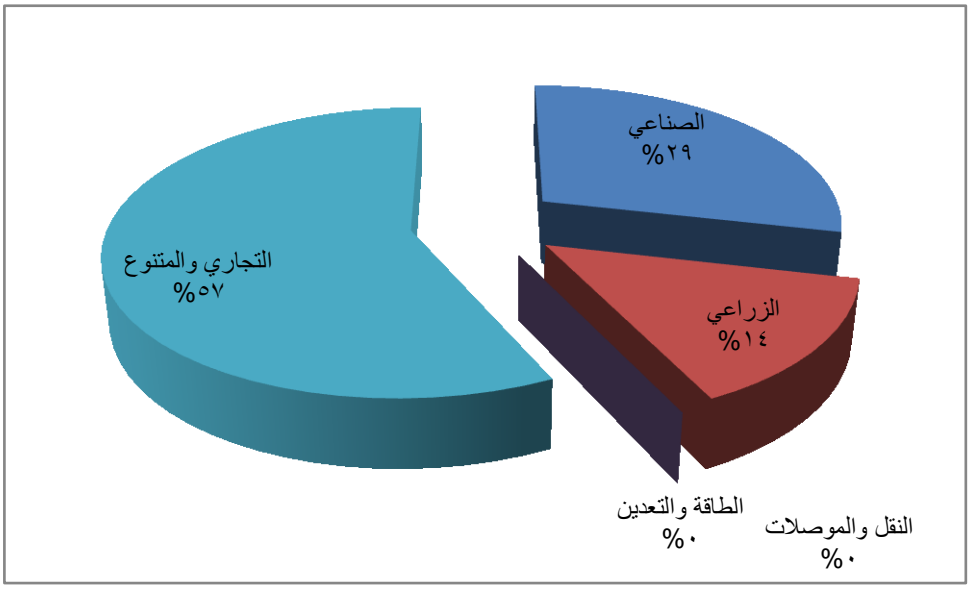

المصدر : الباحث 2015م اعتماداً علي بينات اللجنة الفنية للتصرف في مرافق القطاع العام (2002م)

3-2-3 المرحلة الثالثة: للفترة 2002- 2014

بدأت هذه المرحلة بخصخصة مصنع اسمنت ربك في العام (2003م) ثم تلي ذلك خصخصة الخطوط الجوية السودانية في العام (2007م) وفي العام 2013م تم خصخصة وتصفية (14) شركة حكومية ، وفي العام 2014م أعلنت اللجنة الفنية للتصرف في مرافق القطاع العام الاتجاه لخصخصة (14) شركة وهيئة سبعة من هذه الشركات في مجال السياحة والصناعة ، بجانب سبعة شركات جديدة في مجالات النسيج والصناعة والمقاولات .

بعد 23عاما مضت على إعلان الدولة عن اتجاهها للبرنامج خصخصة المرافق الحكومية تمت خصخصة (147) شركة حكومية منها (49) بالولايات (97) بالعاصمة

الجدول أدناه يوضح الخصخصة حسب المرافق والصيغ للفترة (2002- 2014م)

جدول رقم(6) القطاعات وصيغ الخصخصة للمرافق العامة في السودان

للفترة 2002- 2014م

القطاع / الصيغة	الصناعي	الزراعي	النقل والموصلات	الطاقة والتعدين	التجاري المتنوع	المجموع	النسبة
البيع	-	1	1	-	2	4	%5
المشاركة	4	2	4	1	5	16	%21
الإيجار	-	1	-	-	3	4	%5
إعادة الهيكلة	1	1	-	2	4	8	%11
شركات عامة	2	-	1	2	5	10	%13
التصفية	7	3	2	3	7	22	%29
الأيلولة	3	2	1	1	5	12	%16
الجملة	17	10	9	9	31	76	
النسبة	%22	%13	%12	%12	%40		%100

المصدر تقرير اللجنة الفنية للتصرف في المرافق العام 2014م

الشكل رقم (6)الخصخصة حسب الإلية المستخدمة للفترة 2003-2014م

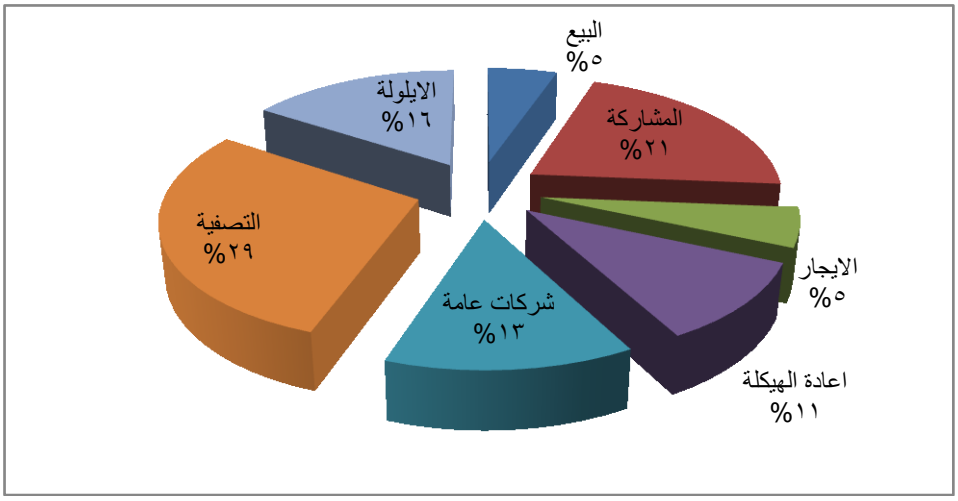

المصدر اعداد الباحث 2015م اعتماداً علي بينات اللجنة الفنية للتصرف في مرافق القطاع العام

الشكل رقم (7) الخصخصة حسب القطاعات الاقتصادية في السودان للفترة 2003-2014م

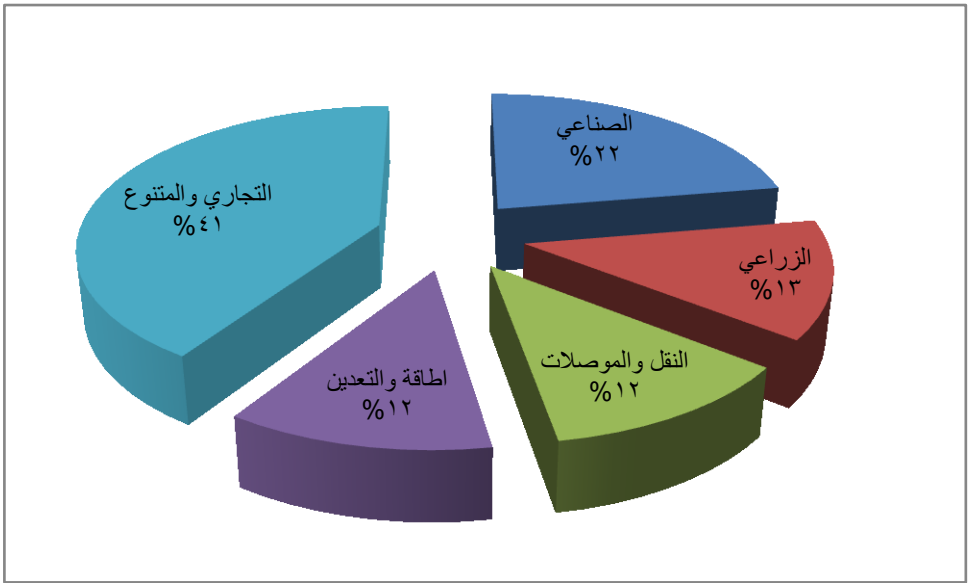

المصدر اعداد الباحث 2015م اعتماداً علي بينات اللجنة الفنية للتصرف في مرافق القطاع العام

4-2-3 المشاكل والمعوقات التي واجهت برنامج الخصخصة في السودان

1 نظام الأيلولة (تدخل الدولة في عمل اللجنة العليا للتصرف في المرافق العامة واللجنة الفنية)

توقف إجراءات و تغيير نوع التصرف في بعض الحالات لتحقيق أهداف قومية كدعم الولايات و التنظيمات على نظام (الأيلولة) أدى إلى الانحراف عن الأهداف العامة المرجوة من البرنامج في دفع عملية التنمية الاقتصادية بإدخال هذه المرافق في دورة الإنتاج، حيث نقل من قطاع عام إلى قطاع عام آخر أصغر لا يضمن تشغيل هذه المرافق بالكفاءة المطلوبة [1].

نذكر هنا إن نسبة الأيلولة وبقرارات سارية حتى عام 1997م كانت تحتل 34.61% من إجمالي البرنامج المنفذ. و قد صاحبت تنفيذ هذه الآلية نقداً شديداً بحجة أن أيلولة هذه المنشآت للولايات يشوه من صورة الاستثمار الحكومي، وذلك إذا ما علمنا أن معظم هذه الولايات لا تمتلك المقدرة المالية لإعادة تأهيل هذه المنشآت بنية رفع كفاءتها المالية، وهذا الوضع فتح باباً لإهدار الأصول في بعض المرافق التي لم تستخدم فيها تلك الأصول بصورة مثلى.

ويندرج تحت هذا الأسلوب أيضاً بيع الأصول الحكومية مقابل إعفاء الديون المستحقة على الدولة فالبرغم من أن التصرف في المرافق وفقاً لهذه الآلية قد تم في حالات محدودة (شركة النيل للتغليف – الشركة السودانية لإنتاج وتوزيع الأحذية ساتا – مدبغة الجزيرة – مصنع الأعلاف المركزي) إلا أنه يعد إنحرافاً عن أهداف البرنامج كما إن الديون المستحقة كبيرة تقدر ب 35 مليار دولار حسب ما جاء في التقرير [2] وأن السير في هذا الاتجاه لا نهاية له مما يؤدي إلى أن تفقد الدولة أصولها و ينعكس سلباً على النواحي السياسية و الاقتصادية للدولة. أما إذا أطرت الدولة إلى استخدام هذه الآلية فيجب أن يكون ذلك وفقاً للأسس و المعايير الآتية:

- أن الاستبدال للأصول مقابل ديون خارجية و ليس ديون داخلية بالعملة المحلية حتى لا يزيد في تفاقم التضخم المالي بزيادة النقود المتداولة.
- أن تشارك الدولة بما لا يقل عن 40%-45% في المنشأة.
- أن تكون المنشأة متعطلة حالياً أو يكون استخدامها بطاقة متدنية ويشترط على المستثمر تأهيلها و إدخال التكنولوجيا الحديثة لرفع طاقة الإنتاج.
- أن يتم إعفاء الفوائد المترتبة على أصل الدين.
- يحظر على الدائن بيع الأصول المستبدلة لفترة معقولة يتفق عليها حسب طبيعة المنشأة.

2 الحصار السياسي والاقتصادي علي السودان

[1] - المرجع السابق ، ص25.
[2] - المرجع السابق ، ص29 .

لا يمكن إن ينكر أحد ، إن الاقتصاد السوداني ، كما هو معروف كاقتصاد نامي ، كان اقتصاد موجه طيلة عقود من الزمن ، وقد واجه مشاكل صعبة بفعل الحروب وتأثير الحصار الاقتصادي المفروض عليه أكثر من عقد من الزمن ، أفضى هذا الحصار إلى خلق آثار سلبية اقتصادية واجتماعية قاسية وصعبة على كل متغير من متغيرات الاقتصاد.. واحدث تغييرات هيكلية واضحة في بنية الاقتصاد الكلي

3 ضعف القاعدة المادية والتقنية

إن ما يميز القطاع الخاص في الاقتصاد السوداني بأنشطته المختلفة ، انه قطاع ضعيف من الناحية المادية ويتصف بضعف مستوى تطور قواه المنتجة وعدم قدرته على الولوج في الأنشطة الاقتصادية الإستراتيجية المهمة والمنشات الصناعية الكبيرة التي كان يديرها القطاع العام بقدرة وكفاءة عالية ، كما انه يسعى دائماً إلي تحقيق الأرباح على حساب تحقيق الكفاءة الاقتصادية . وتجربته التاريخية في المجال الاقتصادي تجعله يتصف بمحدودية التراكم الرأسمالي

وعدم قدرته على شراء الأصول المطروحة للبيع ويتجلى ضعفه أيضا في عدم توفر الخبرة الكافية في إدارة المشاريع الاقتصادية ، وعدم توفر الخبرة الفنية والتقنية القادرة على تطوير وتنمية المشاريع المحولة . حيث اعتمد القطاع الخاص في الاقتصاد السوداني ولفترة طويلة على إدارة المشاريع الصغيرة التي تتناسب مع خبرته ومقدرته الفنية والإدارية والمالية المتواضعة . هذا إذا علمنا إن المشاريع العامة المملوكة للدولة ذات حجم كبير تتطلب مستويات إدارية وعلمية وفنية متقدمة عملت الدولة على إعدادها وتأهيلها خلال فترات زمنية طويلة. لذلك إن نقل إدارة هذه المشروعات إلى القطاع الخاص لن يساعد في تطوير الإدارة والعملية الإنتاجية لان القطاع الخاص يفتقد عموماً لهذه الإدارة ، ويتجلى هذا الوضع بوضوح عندما تنقل ملكية مشروعات عامة مهمة مثل الكهرباء ، الاتصالات ، البتر وكيماويا ت ، الصناعات المعدنية والكهربائية التي كانت تشكل احتكاراً للدولة ، إذ لا يستطيع القطاع الخاص المحلي إدارة هذه المشروعات أو تطوير تكنولوجيتها. [1]

4 ضعف ومحدودية أسواق المال والاستثمار

نتيجة للظروف الاقتصادية الصعبة التي مر بها الاقتصاد السوداني خلال فترة الحصار وتدني مستويات الادخار بشكل عام لم تتطور السوق المالية في الاقتصاد بدرجة كافية ، لذلك إذاً طرحت أسهم أو حصص منشات القطاع العام للبيع وخاصة

[1] - الطيب محمد الطيب ، 1999م ، تقييم تجربة الاستخصاص في السودان ، مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت ،436

تلك الشركات العاملة ضمن القطاع المختلط ، فان أصول هذه الشركات ستقيم بأسعار اقل من قيمتها الحقيقية ، حيث ستكون القيم المادية للشركات المعروضة للبيع لا توازي الطاقة الاستيعابية للسوق المالية مما يفضي بالتالي إلى انهيار هذه القيم وتداولها بأسعار اقل من قيمتها الحقيقية . ذلك لان هذه الأسواق تتجه نحو المضاربة وتحقيق الأرباح وليس نحو الاتجاهات التنموية المرغوبة ، وعليه فان ضعف أسواق المال والاستثمار في الاقتصاد السوداني لا يوفر الشفافية المطلوبة ولا يحقق الغرض من عملية البيع وخاصة إذا كان المطلوب توسيع قاعدة الملكية ، حيث لا تمتلك غالبية السكان أرصدة ادخارية ، كما لا تمتلك عادة التفاعل مع هذه الأسواق ولا تتوفر الثقة الكافية بها ولا يمكن خلال فترة زمنية محدودة أو بقرار ما بث الديناميكية والثقة في هذه السوق وهذا ما واجهته عملية الخصخصة في كثير من الدول النامية التي طبقت هذه السياسة.

5 المعوقات البنيوية للاقتصاد السوداني

المعوقات البنيوية التي تواجه الاقتصاد السوداني في ظل الظروف الحالية المتمثلة بتدمير بنيته التحتية وتهشيم قاعدته المادية الأساسية نتيجة الحرب وتعطيل الطاقات الإنتاجية وتوقفها في اغلب شركات ومؤسسات القطاع العام. تعد هذه عوامل مهمة تساهم في عرقلة عملية التحويل وخصخصة المشاريع العامة الحكومية للدولة.

كما إن ارتفاع نسب البطالة في الاقتصاد التي تجاوزت (18 %) وعدم إعادة تأهيل العمالة التي تسربت من المنشات الإنتاجية خلال الفترة الزمنية الماضية أفضت إلى ضعف رأس المال البشري وعدم قدرته على تشغيل الطاقات الإنتاجية التي تحتاج إلى مهارات عالية وخبرات فنية قبل البدء في عملية التشغيل وتحويلها إلى القطاع الخاص.

6 المشاكل التي واجهت المرافق التي تم التصرف فيها:

تتلخص المشاكل التي واجهت المرافق التي تم التصرف فيها في الآتي:

أ. ضعف القدرة الإدارية و عجزها في توفير التمويل المناسب للتشغيل.

ب. تحويل إدارة العاملين من نظام القطاع العام إلى القطاع الخاص أقتضى إن تقوم الإدارة الجديدة بجهد إضافي وابتداع أساليب جديدة لتغيير سلوك العاملين في الأداء عن طريق ربط الزيادة في الأجور وتحسين شروط الخدمة بالكفاءة الإنتاجية للعاملين و حسن أدائهم.

ج. عدم توفر بعض مدخلات الإنتاج و قطع الغيار وهذه مرتبطة بعجز الإدارة عن إيجاد التمويل اللازم لاستجلاب هذه المدخلات.

د. عدم وجود خطة متكاملة لتشجيع الصناعات الصغيرة.

و. ارتفاع تكلفة التمويل المصرفي.

ز. عدم انتظام التيار الكهربائي و ارتفاع أسعار استهلاك الكهرباء والماء.

خ. نقص الكوادر الفنية و المدربة.

7عدم توفر المناخ الجاذب للاستثمار (الضرائب والرسوم الجمركية)

هنالك المعوقات المتمثلة في عدم وجود حافز استثماري نسبة لتعقيد الاجراءات وارتفاع تكلفة الرسوم الجمركية وعدم توفر الأمن في كثير من مناطق وولايات السودان (الحروب) في جنوب السودان ودارفور والنيل الأزرق خلال فترة تنفيذ برنامج الخصخصة في السودان .

8عدم توفر البيانات المالية (سوق الأوراق المالية)

عدم قيام سوق الأوراق المالية بدورها المرجو في توفير أحسن الظروف لتداول أسهم المرافق التي تم التصرف فيها عبر البرنامج نظراً لضيق السوق مما أدى إلى عدم عكس قيمة الأسهم بالصورة المطلوبة و الكافية لتداول الأسهم وعكس أسعار مجزية لتشجيع المستثمرين بالسوق.

9الجدول غير الملائم والسرعة في تنفيذ البرنامج (عدد كبير من المشاريع تمت خصخصتها خلال فترة وجيزة)

10عدم توفر الأجهزة التنظيمية لمراقبة المؤسسات التي تمت خصخصتها

لا يوجد جهة مختصة لمتابعة تنفيذ البرنامج ومعرفة المشاكل التي تواجهه المشاريع التي تمت خصخصتها ومدي ملائمة الأسلوب المستخدم للمشروع وتقدير العائدات المتوقعة من خصخصة المشروع

11مشكلة العمالة الفائضة وعدم توفر شبكة أمان

استهداف البرنامج الثلاثي للإنقاذ الاقتصادي للأعوام 1999م/1993م تحقيق توازن اجتماعي بحيث لا تتم عملية التنمية على حساب الفئات الضعيفة اقتصاديا، كما أستهدف البرنامج أيضاً إنشاء صندوق لمعالجة أوضاع العمالة الفائضة بتدريبها وإعادة تأهيلها للاستفادة منها في مجالات الإنتاج الزراعي و الصناعي و الحرفي، ولم تكن معالجة العمال الذين يفقدون وظائفهم نتيجة الخصخصة لعدم وضع تصور واضح من الوهلة الأولى وإنما كان الأمر مركزاً علي الأسر الفقيرة والتي تتأثر بصورة مباشرة بتفاقم الأسعار التي نشأ من سياسة التحرير و الإجراءات الإدارية التي ادت إلى فقدان بعض العمال لوظائفهم.

في بداية العام 92/91م أخذ برنامج الخصخصة يشق طريقه وبدأت اللجنة الفنية الدخول مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية لوضع برنامج لمعالجة أمر العمال الذين سيفقدون وظائفهم في إطار برنامج الخصخصة. ودلت الدراسات [1] أنه يمكن إنشاء الشبكة الاجتماعية

[1] - هاجر حسن علي ،2002م ، الخصخصة وأثرها علي الإنتاجية– دراسة حالة مدبغة الجزيرة ، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، ص67 .

الواقية social safety net حتى لا يقع أولئك العمال في هوة الفقر، حيث أن تصور منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية خيارات عدة يمكن اختيار المناسب منها حسب الحاجة و حسب التكلفة وهي:

أولاً: إعادة ترتيب و تأهيل العمال الذين فقدوا وظائفهم.

ثانياً: معالجة فوائد ما بعد الخدمة لهؤلاء العمال لأن بعض الحكومات عجزت عن ذلك.

ثالثاً: تنمية المقدرة القيادية والإدارية في بعض المشاريع التي تم خصخصتها.

واستقدمت اللجنة الفنية خبيراً من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية لهذا الغرض و كانت مهمة الخبير تتلخص في موافاة المنظمة بتقرير عن حجم العمل ووضع التقديرات المالية لتنفيذ البرنامج وذلك بعد الحصول علة الإحصاءات الآتية:

أ. معرفة عمل التنظيمات والمؤسسات التي تعنى بالخصخصة لاسيما التي تعمل في مجال تدريب العمال و تحديد احتياجاتها التي تمكنها من القيام بالعمل على أفضل وجه.

ب. تحديد حجم العمالة الفائضة بفعل الخصخصة و التحليل الهيكلي الوظيفي لها لوضع برنامج التدريب.

ج.تقدير تكاليف الشبكة الاجتماعية الواقية.

د. التعرف على البنوك التي تسهم في برنامج الخصخصة بمساندة المؤسسات الصغيرة التي توفر الوظائف للعمال الذين فقدوا وظائفهم بسبب البرنامج ولكن عدم توفر المعلومات اللازمة عن عدد العمالة التي تم الاستغناء عنها أدي لفشل مهمة خبراء اليونيدو .

2-5 خلاصة الفصل :

تناول هذا الفصل في المبحث الأول تهيئة البيئة الاقتصادية تنفيذ برنامج الخصخصة في السودان مستعرضا أهم الإجراءات التي اتبعت منذ تبني الدولة برنامج الإنقاذ الاقتصادي في العام 1989م، إما المبحث الثاني ناقش التنفيذ الفعلي لبرنامج الخصخصة في السودان بالإضافة لاستعراض أهم المشاكل والمعوقات التي واجهت برنامج الخصخصة في السودان.

المبحث الأول :استعراض صناعة الاسمنت في السودان

4-1-1 مقدمة : تعتبر صناعة الاسمنت من الصناعات الإستراتيجية التي تعتمد عليها التنمية اعتمادا مباشرا في أعمال البنيات التحتية من طرق وأبراج وأعمدة أناره وكباري وغيرها. وقد شهدت صناعة الاسمنت طفرة كبيره وزاد الطلب عليها نتيجة التوسع العمراني الذي تشهده البلاد، سوف يتناول هذا الفصل في المبحث الأول صناعة الاسمنت في السودان مستعرضاً نشأة وتطور الصناعة وتحول القطاع من مؤسسات عامة إلي مؤسسات خاصة بالإضافة إلي المشاكل والمعوقات التي واجهت الصناعة قبل عملية الخصخصة ، وما هي نتائج عملية برنامج الخصخصة في هذا القطاع الذي يعتبر من الصناع ات الحيوية والتي تدخل في كثير من الصناعات الاخري .

آما المبحث الثاني هو عبارة عن دراسة الحالة وسوف يتم بناء نموذج قياسي وقياس مدي الارتباط بين المتغيرات عن طريق برنامج التحليل الإحصائي والوصول إلي النتائج لإثبات أو نفي فرضيات البحث .

4-1-2 نبذة تاريخية عن صناعة الاسمنت

تعتبر صناعة الأسمنت من الصناعات الإستراتيجية المولدة لصناعات أخرى وغالباً ما يكون المنتج مدخل لصناعات أخرى كما أنه يساعد على انتشار العمران الحضرى. وصناعة الأسمنت من الصناعات الأولى التي نالت قصب السبق في خارطة الصناعة السودانية ارتباطاً بقيام أول مشروع إنمائي في مجال الطاقة والري بالسودان حيث أنشيء مصنع أسمنت مكوار خصيصاً لتوفير احتياجات بناء خزان سنار . ثم جاء بعد ذلك قيام مصنع أسمنت عطبرة عام 1947م بطاقة إنتاجه بلغت (400) ألف طن ثم مصنع أسمنت ربك عام 1970م بطاقة إنتاجية (100) ألف طن ،والطاقة الإنتاجية للمصنعين لا تلبي احتياجات البلاد لذا كان الاعتماد شبه كامل على الاستيراد والذي أصبح يغطي حوالي (85%) من احتياجات البلاد .[1]

4-1-3 مواقع تواجد خام الاسمنت بالسودان

يحدث الرخام نتيجة لتحول الحجر الجيري وذلك لتأثره بعاملي الضغط والحرارة الشديدين وهو يعتبر الأنسب لصناعة الاسمنت ويوجد الكثير من المخزون لدي السودان من هذا الخام في عدة مواقع الجدول التالي يوضح مناطق تواجد الخام في ولايات السودان .

[1] - ويكابيديا الموسة الحرة/https://ar.wikipedia.org/wiki ، شركة_اسمنت_عطبره .

الجدول رقم (7) :مواقع وتقديرات المخزون من الاسمنت حسب الولاية

الرقم	الموقع	الولاية	كمية المخزون
1	نفير الرجيح	النيل الأبيض	12 مليون طن
2	غرب بربر- غرب عطبرة ابوحريق	نهر النيل	50 مليون طن
3	منطقة دروديب – مامان	البحر الأحمر	30 مليون طن
4	مرسي اكاي	البحر الأحمر	56 مليون طن
5	منطقة سنار	النيل الأزرق	30 مليون طن
6	السميح- العباسية – وسط البطانة	كردفان	50 مليون طن

المصدر : اعداد الباحث من تقارير وزارة الصناعة ومصلحة الجولوجيا 2015م

4-1-4 انواع الاسمنت

1 -اسمنت بورتلاندي عادي وهو النوع الغالب في الانتاج .

2 -اسمنت بورتلاندي سريع التصلب .

3 -اسمنت مقاوم للكبريتات .

4 -اسمنت حديدي[1].

5 -اسمنت كرنك مخلوط بنسبة معينة من الرمال .

6 -اسمنت ابيض .

4-1-5 الخامات اللازمة لصناعة الاسمنت

تحتاج صناعه إنتاج الاسمنت إلى المواد ألأولية وهي الحجر الجيري والطينة النهرية والصحراوية والجبص وهذه المواد تكون محدده بمواصفات تصلح لعمليات إنتاج الاسمنت البورتلاندي. مراحل أنتاج الحجر في المحاجر: (بالضفة الشرقية) يتم أنتاج الحجر الجيري بأسلوب ألتفجير وذلك باستخدام مثاقيب خاصة لحفر ثقوب إلى أعماق مختلفة حسب الارتفاع المطلوب ما بين ثلاثة أمتار إلى عشرين متر، وبأبعاد محددة بين هذه الثقوب ثم تعبأ هذه الثقوب بالمواد المتفجرة وإجراء عمليات ألتفجير لإنتاج الصخور، بعد تفجير الحجر الجيري بالمتفجرات يتم شحنه بواسطة الشاحنات على الناقلات لنقله لجرشه لإحجام صغيره حوالي (75) مليمتر. نقل الحجر الدبش بترحيلة من المحاجر إلى الميناء بواسطة الناقلات لعبور النيل إلى المصنع شرقا. بعدها يختلط الحجر الجيري مع الطينة بنسبة 80% حجر و 20% طينه نهريه وصحراويه تحدد ألنسب حسب النوعية وهي قابله للتعديل وتطحن في طواحين المواد الخام بواسطة كرات فولاذيه ويكون الناتج بودرة ناعمة تسمى (بلرومكس)(وجبه خام) ويتم تخليط هذه

[1] - دراسة ، صناعة الاسمنت بين التحديات ومتطلبات التصدير 2014م ، ص 4 .

البدرة لضمان تجانسها وتخضع مراحل البدرة ابتداء من الطحن وحتى تغذية الأفران بها إلى تحاليل مختلفة لتأكيد التجانس وتناسق النسب المطلوبة للتراكيب المختلفة فيها. ثم يلي ذلك إدخال البدرة إلى الأفران حيث يتم حرقها للحصول على ماده صلبه القوام ذات لون رمادي قاتم بعد تعرضها لدرجه حرارية تصل في أعلاها ألي 1450 درجه مئوية الناتج الكلنكر. بعد تبريد الكلنكر يخلط مع مادة الجبس بنسبة 5-6% حسب التحاليل الفيزيائية والكيمائية التي تتم ثم تطحن الخلطة جيدا في طواحين الاسمنت ذات ألكرات الفولاذية ويسمى الناتج بالأسمنت ألذي ينتج طبقا للمواصفات الأوربية[1]

6-1-4 مصانع وشركات الاسمنت في السودان

1/ مصنع اسمنت عطبرة:

كان مصنع اسمنت عطبرة الذي شيد في العام 1947م ينتج حوالي 250 ألف طن سنويا تابعا للقطاع العام ولكن في ظل السياسات الاقتصادية جرى تخصيصه وارتفعت إنتاجيته السنوية،في العام 2005م حيث تمت أيلولته للشيخ سليمان الراجحي"سعودي"،وتوقف المصنع عن الإنتاج في يناير من العام 2010م لتهالك آلياته وضالة كفاءة تشغيله، وفي فبراير من نفس العام تم نقل المصنع للضفة الغربية للنيل.

2/ شركة النيل للأسمنت المحدودة ربك :

يقع المصنع القائم بمحلية ربك ولاية النيل الأبيض ، تم انشاء المصنع منذ العام 1964م، وهو عبارة عن شركة مساهمة عامة حيث يبلغ عدد العمال 650 عاملاً وإنتاجية تقدر 400طن/اليوم.

3/ مصنع السلام العالمي لإنتاج الاسمنت:

يقع المصنع بمحلية الدامر وتبلغ مساحته 2 كلم مربع ، برأس مال حوالي 275مليون دولار بطاقة إنتاجية 200 طن في اليوم ، تم قيام المصنع في العام 2008م بمساهمة عدد من السودانيين ومجموعة من المستثمرين (سعوديين –كويتيين).

4/ مصنع الشمال للاسمنت:

يقع المصنع بمحلية الدامر بمساحة تقدر بحوالي 1,23 كلم مربع ،ويبلغ رأس المال المستثمر بالمصنع 120مليون دولار، تم قيام المصنع في العام 2011م بشراكه سودانية عراقية.

5/ مصنع التكامل للاسمنت:

يقع المصنع بمحلية بربر بمساحة تقدر بحوالي 5 كلم برأس مال بلغ 182مليون دولار، تم إنشاء المصنع في العام 2010م بمساهمة من شركة التكامل والصندوق القومي للمعاشات.

[1] - قطاع بحوث التسويق والدراسات السلعية ، وزارة الخارجية ،2009م .

6/ شركة اسمنت بربر :

يقع بمحلية بربر بمساحه قدرها 1.5 كلم برأس مال قدره 210 مليون دولار تم إنشاء المصنع في العام 2004م بمساهمة من محمد الغرير (اماراتى) والصندوق القومي للضمان الاجتماعي

المصانع التي تمت إعادة تأهيلها

1/ مصنع اسمنت عطبرة :

تم تأهيل المصنع القديم بطاقة إنتاجية تبلغ حوالي 1200 إلف طن وبلغت الطاقة الكلية للخطين الجدد والقديم 5300 طن

2/ مصنع اسمنت ربك

توقف في العام 2008م وتمت إعادة التأهيل بغرض رفع الطاقة الإنتاجية إلي 1000 طن .

والجدول التالي يوضح مصانع الاسمنت بالسودان حسب تاريخ الإنشاء ونجد انه حتى العام 2004م كان يوجد فقط مصنعان فقط للاسمنت بالسودان ، أيضا يوضح الجدول المصانع حسب جنسية المستثمر.

جدول رقم (8) المصانع حسب تاريخ الإنشاء

الرقم	اسم المصنع	تاريخ الإنشاء	نوع الاستثمار
1	مصنع اسمنت عطبرة	1947م	عربي
2	مصنع السلام للاسمنت	2008	سوداني / عربي
3	مصنع النيل للاسمنت –ربك	1964	سوداني
4	مصنع اسمنت بربر	2004	سوداني /عربي
5	مصنع اسمنت إحكام	2010	سوداني /عربي
6	المصنع السوداني للاسمنت	2010	سوداني /عربي
7	مصنع الشمال للاسمنت	2011	عربي

المصدر الباحث من تقارير وزارة الصناعة لعدة أعوام 2015م

7-1-4 السودان و المناخ الاستثماري للصناعة

بصدور قانون تشجيع الاستثمار السوداني وفي ظل التوجه العام بتشجيع الاستثمارات الشقيقة والصديقة ، يشهد المناخ الاستثماري في السودان انفتاحاً كبيراً لجذب رؤوس الأموال العربية و الأجنبية للاستثمار في السودان .

ويعد إنتاج مادة الأسمنت هدفا استراتيجيا للسودان ولكثير من شركات القطاع الخاص و المستثمرين الأجانب على حد سواء وذلك بغرض سد الفجوة المتزايدة بين الإنتاج المحلى والاستهلاك وتحقيق عوائد مجزية على استثماراتهم .

وبفضل الاستثمارات العربية والمحلية المقدرة والتي بلغت جملتها أكثر من 1,500 مليون دولار [1] حيث تمت الاستفادة من تلك الاستثمارات في استخدام احدث التقنيات في صناعة الاسمنت في العالم ، وبالرغم من دخول خمسة مصانع إضافية بولاية نهر النيل بجانب مصنعي عطبرة وربك التي تعمل منذ السبعينات والزيادة الكبيرة في الطاقة الإنتاجية للمصانع المحلية لا تزال أسعار الاسمنت المحلي عالية جدا مقارنة بالدول الأخرى المنتجة والمصدرة مثل مصر والصين وتركيا حسب مقارنة قامت بها وزارة الصناعة في تقرير لها في العام 2009م ويعود ذلك لارتفاع تكاليف عناصر الانتاج مثلا يعاني القطاع من ارتفاع أسعار الوقود الكهرباء والمياه والبنيات التحتية والنقل ونجد سعر كليو الوات من الكهربا في جمهورية مصر يقدر ب 3 سنت بينما في السودان ب14 سنت وهذا فرق كبير يجعل الأسعار عالية [2].

8-1-4 أسعار السعلة

إن أسعار سلعة الاسمنت غير مستقرة مقارنة بالأسعار العالمية فتجد أسعار التكلفة المحلية في السودان لا تنافس عالميا للتأثر بالمشاكل المتعلقة بمدخلات الإنتاج ،إضافة إلي إن حجم الطلب في السوق غير مستقر لعدة أسباب منها ارتفاع الاسمنت في المصانع وزيادة الطلب بجانب تكاليف النقل والعمالة وتوقف بعض المصانع لمختلف الأسباب جلها تؤثر علي العرض وتقلل من الطلب علي الاسمنت وتضعف القدرة التنافسية للاسمنت المحلي خارجيا [3].

ورغم المشاكل في سوق الصادر لدولة اريتريا بحكم الجوار فقد تم تصدير آلاف الأطنان 189 في العام 2012م و329 في العام 2013م و387 في العام 2014م ،وتطمح شعبة الاسمنت إن يكون هناك صادر بحجم اكبر لدولة تشاد ودول الجوار الأخرى. وبحكم الموقع الاستراتيجي هناك توقع لسوق واعد إلي دولة جنوب السودان في حالة الاستقرار السياسي والأمني ' والجدول التالي يوضح أسعار سلعة الاسمنت قبل وبعد الخصخصة هو عبارة عن متوسط السعر خلال العام .

[1] - تقرير عن صناعة الاسمنت في السودان ، وزارة الصناعة ،2009م ، ص 35.

[2] المرجع السابق ،ص 33

[3] - مقال صناعة الاسمنت في السودان ، افاق التوسع والتسويق ' نشر في المركز السوداني للخدمات الصحفية يو29-06-2011م .

جدول رقم (9)أسعار سلعة الاسمنت في السودان

السنة	متوسط السعر للطن خلال العام/ جنية سوداني
1992	75
1993	110
1994	150
1995	200
1996	275
1997	320
1998	380
1999	390
2000	420
2001	420
2002	450
2003	490
2004	500
2005	520
2006	550
2007	600
2008	600
2009	560
2010	580
2011	580
2012	580
2013	860
2014	1180

المصدر : إعداد الباحث من بيانات مصنعي عطبرة وربك .

- نلاحظ إن الأسعار في حالة تزايد مستمر بالرغم من دخول كثير من المصانع الجديد ة إلي القطاع ، ويعود ذلك لارتفاع تكاليف الإنتاج كما ذكرنا سابقاً ، وأيضا ارتفاع معدلات التضخم في السودان وانخفاض قيمة الجنية مقابل العملات الاجنبية

9-1-4 حجم الإنتاج في قطاع الاسمنت.

المشروعات الجديدة التي نفذت في قطاع الأسمنت بلغ عددها سبعة مصانع خمسة منها بولاية نهر النيل وواحد بولاية النيل الأبيض إعادة تأهيل وتحديث والسابع بولاية الجزيرة ينتج الأسمنت بطحن الكلنكر، تم تنفيذ خمسة مصانع استثمار عربي سوداني وواحد تركي وآخر سوداني

الجدول رقم (10) يوضح حجم الإنتاج عبر السنوات لجميع المصانع العاملة بالقطاع . إما حجم الاستهلاك مقارنة ما بين الإنتاج والاستهلاك خلال الخمس سنوات الماضية كانت الكميات المعروضة في العام 2006م (1.858) مليون طن وقفزت إلى (2.3) في العام 2007م وبسبب وقف الاستيراد من جمهورية مصر انخفضت الكميات إلى (2) مليون طن في عام 2008م.وفي عام 2009م عادت الكميات إلى طبيعتها مساوية للكميات التي كانت المعروضة في العام 2007م ، بينما ظل الأسمنت المستورد مهيمن على السوق المحلي بنسبة 85% و 15% لصالح الإنتاج الوطني .وفي العام 2009م ارتفع نصيب الإنتاج الوطني إلى 27% مقابل انخفاض الاستيراد من 85% إلى 73% ، وبعد اكتمال دخول مصانع الأسمنت الجديدة دائرة الإنتاج بدأ الإنتاج الوطني في الازدياد مع انخفاض ملحوظ في الكميات للأسمنت المستورد ، وبنهاية عام 2010م كانت الكميات المعروضة للاستهلاك في حدود 3 مليون طن.ويمكن تحديد حجم الاستهلاك في حدود اثنين مليون طن في العام 2006م ، و (2.3) في عام 2009م بنسبة زيادة (15%) ، وفي عام 2010م ارتفع الاستهلاك إلى ثلاثة مليون طن تقريبا ، ومن المتوقع أن يزداد ليكون في حدود (3.2) مليون طن خلال العام الحالي 2011م.وقد اختفت كل أنواع الاسمنت المستورد من السوق تماما وبات الإنتاج المحلى هو سيد الموقف موقف الأسعار : شهدت الأسواق المحلية استقراراً ملحوظاً في أسعار الأسمنت حتى نهاية عام 2007م وفي الربع الأول من عام 2008م قفزت الأسعار بمعدلات عالية ووصل سعر الطن إلى ألف جنيه بسبب وقف صادر الأسمنت المصري للسودان المتحكم الرئيسي في عرض وأسعار هذه السلعة [1].

وفي أواخر عام 2008م بدأ دخول الأسمنت عبر منافذ أخرى إضافة إلى الدخول الجزئي للمصانع الجديدة كل هذا أدى إلى انخفاض تدريجي في الأسعار وفي الربع الأول من عام 2009م انخفضت الأسعار واستقرت في حدود (575) جنيه للطن تسليم الخرطوم. ومنذ الربع الأخير من عام 2010م أصبح الإنتاج الوطني هو المسيطر على الأسعار الداخلية نسبة لارتفاع مساهمته في تغطية حجم الاستهلاك بنسبة (72%) بدلاً عن (15%) ، وأكثر عناصر التكاليف المؤثرة في أسعار الأسمنت المحلي تتمثل في القوى المحركة من محروقات وكهرباء وتمثل حوالي (35%) من تكاليف الإنتاج و (15%) لمستلزمات الإنتاج و (6%)

[1] - مقال صناعة الاسمنت في السودان ، افاق التوسع والتسويق ' نشر في المركز السوداني للخدمات الصحفية يوم29-06-2011م .

لتكلفة التمويل .ونتيجة لاكتمال المصانع الجديدة ودخولها دائرة الإنتاج بنهاية أكتوبر 2010م احتدت المنافسة بين هذه المصانع وانخفضت الأسعار بصورة ملحوظة وبوتيرة سريعة من (575) جنيه للطن ، إلى (500) إلى (450) إلى (425) إلى (397) وأخيراً إلى (380) جنيها ، الجدول التالي يوضح بعض مؤشرات الأداء لصناعة الاسمنت في السودان (قبل وبعد الخصخصة)، كذلك كميات الإنتاج ، الواردات ، الاستهلاك ، الصادرات .

الجدول رقم (10) بعض مؤشرات صناعة الاسمنت في السودان في الفترة من 1992 – 2014م

العام	الوحدة (إلف طن)			
	الإنتاج	الواردات	الاستهلاك / حجم الطلب الكلي	الصادر
1992	650	850	1500	0
1993	876	694	1570	0
1994	983	667	1650	0
1995	970	710	1680	0
1996	986	744	1730	0
1997	998	752	1750	0
1998	1000	774	1774	0
1999	997	843	1840	0
2000	1200	790	1990	0
2001	2380	460	2200	0
2002	2100	113	2100	0
2003	2960	890	2070	0
2004	2440	317	2320	0
2005	2440	317	2570	0
2006	2270	190	2680	0
2007	3270	401	2970	0
2008	3400	160	3000	0
2009	4460	90	3000	0
2010	4480	0	3000	0

0	**3000**	**0**	**4670**	**2011**
189	**3500**	**0**	**4750**	**2012**
329	**3500**	**0**	**5250**	**2013**
387	**3750**	**0**	**5270**	**2014**

المصدر: إعداد الباحث من تقارير وزارة الصناعة لعدة أعوام

ملاحظات

- نجد إن كميات الإنتاج من العام 2002م بدأت بالتزايد بشكل مستمر ويرجع ذلك لخصخصة المصانع ودخول مصانع أخري جديدة كقطاع خاص ، وفي العام 2010م اكتفي السودان ذاتيا من السلعة وتوقف الاستيراد تماما كما مبين في العمود رقم (3) الذي يوضح بيانات الوارد من السلعة .
- أيضا نلاحظ انه توجد زيادة بشكل مستمر للطلب علي السلعة وذلك لتطور العمراني في السودان .
- في العام 2012م تم تصدير سلعة الاسمنت لأول مرة لدولة ارتريا كما موضح في العمود الأخير .

والشكل رقم (8) يوضح كميات الإنتاج لسلعة الاسمنت خلال السنوات من العام 1992 م وحتى العام 2014م أي قبل الخصخصة وبعدها .

الشكل رقم (8) تطورات إنتاج سلعة الاسمنت في السودان خلال فترة الدراسة

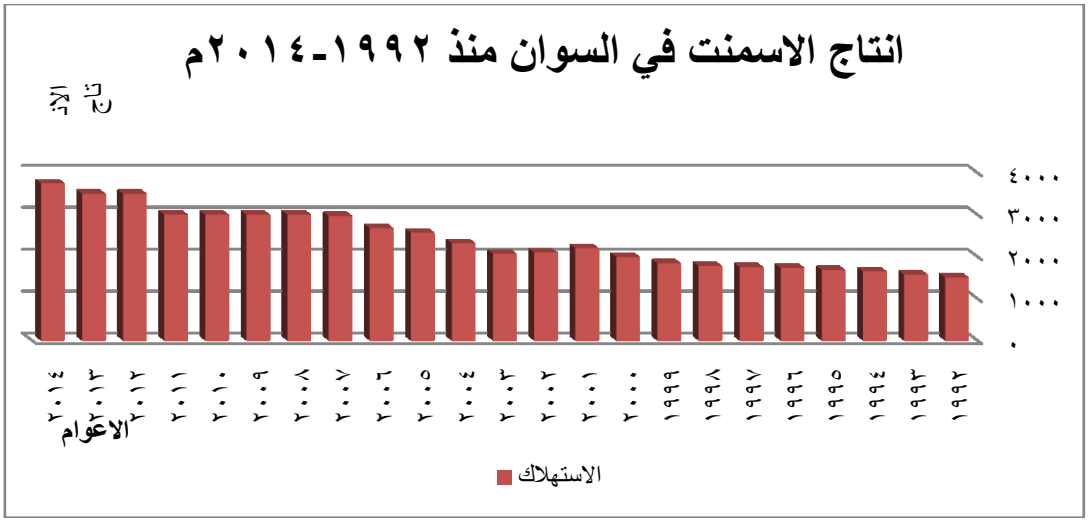

المصدر : إعداد الباحث من بيانات الإنتاج بالجدول رقم (10)

وإذا نظرنا للشكل نجد منذ العام 2002م بدا الإنتاج بالتزايد وذلك بعد خصخصة المصانع في السودان وهو مؤشر ايجابي للتطبيق برنامج الخصخصة في القطاع .

الشكل رقم (9) يوضح تطورات استهلاك سلعة الاسمنت وحجم الواردات من السلعة في السودان خلال فترة الدراسة

الشكل رقم(9) تطورات استهلاك سلعة الاسمنت وحجم الواردات من السلعة في السودان

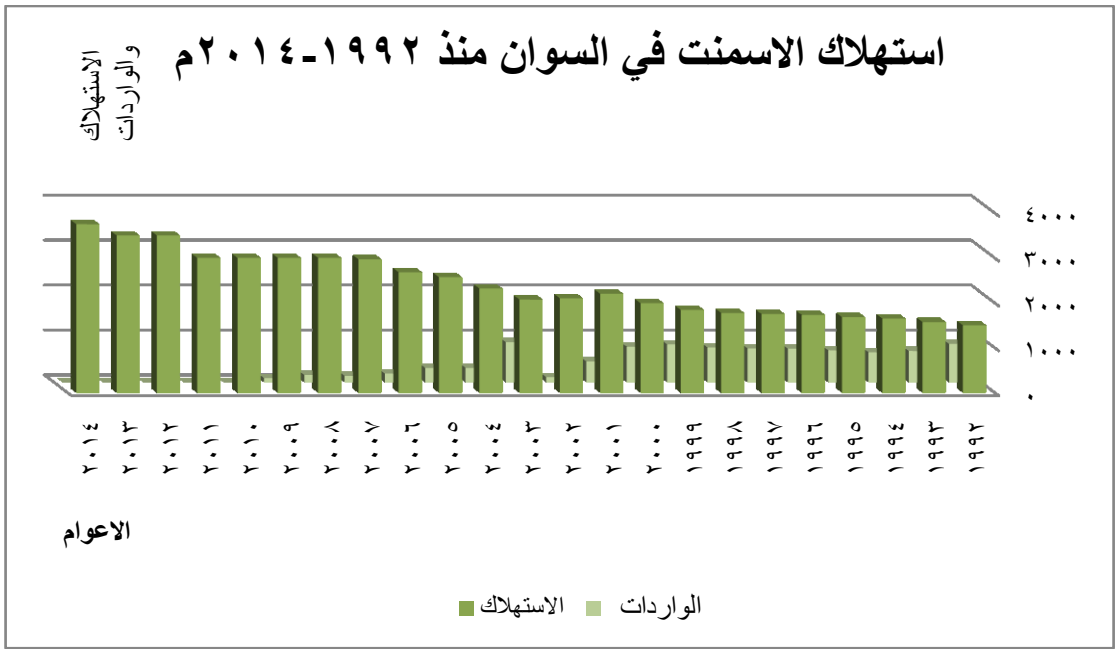

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الاستهلاك والواردات بالجدول رقم (10)

الرسم يوضح تطور حجم الاستهلاك من سلعة الاسمنت ، وإذا نظرنا للشكل نجد إن الاستهلاك في حالة تزايد بشكل مستمر خلال فترة الدراسة وذلك لزيادة في الطلب علي السلعة نتيجة للتطورات العمرانية في البلاد في السنوات الأخيرة ، وفي نفس الشكل نجد الواردات من السلعة في العام 1992 كانت تمثل 80% من حجم الاستهلاك وبدأت بالتناقص خلال الأعوام ألي إن وصلت صفراً وتوقف الاستيراد تمام من السلعة في العام (2010 – 2011م) ، وهذا يرجع لدخول العديد من مصانع الاسمنت بالبلاد التابعة للقطاع الخاص فارتفعت نسبة الإنتاج وغطت الاستهلاك المحلي ، ولأول مرة في السودان بدا تصدير سلعة الاسمنت بالرغم من ان الكميات المصدرة قليلة نسبة لوجود منافسة خارجية قوية وارتفاع تكلفة الإنتاج المحلي القابل للتصدير مقارنة بالسلعة في الدول المصدرة الاخري .

10-1-4 المجهودات لتطوير قطاع الاسمنت

الأدوار المنوط بالدولة القيام بها لدعم الصادر ورفع الكفاءة الإنتاجية من خلال تبني سياسات واضحة واتخاذ قرارات جرئيه تتمثل في تسخير إمكانيات الدولة وعلاقاتها الخارجية في الترويج لبيع وتبادل الفائض من الاسمنت السوداني مع دول الجوار ،والعمل علي إدراج سلعة الاسمنت في الاتفاقيات التجارية مع تلك الدول وإلغاء الرسوم والضرائب والجبايات الحكومية علي صادر الاسمنت وتكوين لجنة تضم كل الجهات ذات الصلة اللازمة من اجل تقليل التكلفة الإنتاجية

العالية ورفع الكفاءة الإنتاجية المتدنية وتشجيع الطلب المحلي ومتابعة آليات دعم الصادر إضافة إلي توفير النقد الأجنبي لمدخلات الإنتاج المستوردة وتخصيص نسبة مقدرة يتفق عليها من الوقود (المشتقات البترولية)المحلي المدعوم وتوفير النسبة المتبقية من الوقود المستورد بهامش ربح بسيط ومواصفات جيدة ودعم قطاعات النقل ودعم وتشجيع استخدامات الوقود البديل من النفايات والتوسع في استخدامات الطاقات البديلة[1].

وحُددت الأدوار لمصانع الاسمنت وأهمها العمل مع أجهزة الدولة المختلفة لفتح أسواق جديدة للصادر الفائض من الإنتاج وتشجيع ورفع معدلات زيادة نمو الطلب المحلي وتقليل التكلفة الإنتاجية العالية من خلال وجود بدائل جديدة للوقود الفيرنس والعمل علي تكملة وتقوية خطوط ومحطات الشبكة القومية للكهرباء ، إضافة ألي العمل مع أجهزة الدولة المختلفة و القطاع المصرفي لتشجيع ودعم الفئات المختلفة من المواطنين لاستخدام الاسمنت في البناء وذلك من خلال توفير قروض ميسرة الدفع وبهامش ربح بسيط والتوسع في مشاريع السكن الشعبي بجانب التوسع في الصناعات التي تعتمد علي الاسمنت مثل الطوب والاسمنت واستخداماته في رصف الطرق[2]. ودعم قطاعات النقل البري والنهري السكة حديد للترحيل بأسعار مناسبة وإنشاء وتخصيص ميناء أو مرسي خاص بتصدير الاسمنت والكنكر واستيراد متطلباته من فحم بترولي وفحم حجري وتوفير أدوات المناولة اللازمة لعمليات شحن وتفريغ البواخر وتوفير مساحات مناسبة داخل الميناء للتخزين وتتجلي الجهود الاستثمارية الكبيرة في قطاع الاسمنت في بلورة الرؤية المستقبلية المستمرة والواعدة بالإنتاج الوفير والمساهمة الحقيقية لهذا القطاع في الاقتصاد القومي.

11-1-4 حجم الاستثمار والعمالة والربحية

وجود المناخ الجاذب للاستثمار وتوفير مدخلات الإنتاج ذات الجودة العالية ووجود السوق والسعر المجزي كل هذه المعطيات اجتمعت وجعلت الإقبال الكبير على صناعة الأسمنت وتم إصدار عدد من التراخيص بلغت (40) ترخيص خلال الفترة من 2000م -2010م.

حيث بلغت المشروعات غير المنفذة ثلاثون مشروعاً تمثل (75%) من جملة التراخيص المصدقة معظمها بولاية نهر النيل (12) مشروع ، عشرة منها مملوكة لمستثمرين وطنيين وواحد لمستثمر قطري والثاني لمستثمر سعودي، معظم هذه التراخيص مضى عليها أكثر من عدة سنوات مما يبرهن على عدم جدية المستثمر وحيازته للمحاجر بغرض التجارة وليس الإنتاج وقد بلغ حجم الاستثمارات للمصانع العاملة (1.389) مليار دولار بعمالة وطنية بلغت (1809)ألف

[1] - مقال ،صناعة الاسمنت بالسودان ، آفاق التوسع والتسويق،نشر في المركز السوداني للخدمات الصحفيةيوم 29 - 06 – 2011.

[2] - المرجع السابق .

عامل منها (355) عامل مؤقت.أما العمالة الأجنبية فبلغت (446) عامل بنسبة (25%) ويرجع السبب في ذلك لحداثة المصانع وتدريب العمالة السودانية.

وقد بلغت الطاقات القصوى (24773) ألف طن أسمنت في اليوم ما يعادل (7.4) مليون طن في العام ، وكشف تقرير صادر من وزارة الصناعة السودانية 2012م أن حجم ألاستثمارات الأجنبية في قطاع الإسمنت بلغت ١٦١٥ مليون دولار من المصانع الستة العاملة وهي إسمنت عطبرة، السلام، بربر، التكامل، الشمال، والنيل الأبيض للإسمنت بطاقة تصميمية سنوية تقدر بـ ٦،٧ مليون طن في العام . وأشار التقرير إلى أن صناعة الإسمنت حققت عدة إنجازات أهمها الوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي بمعدل استهلاك ٣ ملايين طن في العام وإمكانية استيعاب أي زيادة في حجم الاستهلاك المحلي، كما قللت الضغط على النقد الأجنبي بتوفير ٢٥٠ مليون دولار كانت تستخدم في استيراد الإسمنت سنوياً في الأعوام السابقة . وأكد التقرير أن دخول المصانع الجديدة بولاية نهر النيل أدى إلى تشغيل عدد مقدر من العمالة داخل المصانع وامتد الأثر خارج الولاية ليشمل قطاع الشحن والمقاولات والتفريغ وتشغيل العمالة في قطاع المقاولات والمعمار والبنيات التحتية كإنشاء السدود والكباري وغيره، كما أسهمت مصانع الإسمنت في الخدمات الاجتماعية ببناء المدارس والمساجد وإنارة القرى وتشييد الطرق ومد شبكات الكهرباء ما أدى لتنمية ملحوظة في المناطق المختلفة. واشار التقرير أنه منذ النصف الأول من العام ٢٠١٢ لم يتم استيراد أي كمية من الإسمنت كما توضح بيانات الإدارة العامة لشرطة الجمارك واستمر الوضع حتى العام الحالي ٢٠١٤م، ولأول مرة تشهد البلاد صادرا من هذه السلعة خلال عام ٢٠١٢ حيث بلغت كمية الصادر ١٨٩ ألف طن ، وفي عام ٢٠١٣ بلغت ٣٢٩ ألف طن ، وهي بداية تشير إلى قدرة هذه السلعة على ولوج سوق التصدير خاصة إلى دول الجوار وتحقق عائدات جيدة للخزينة .

والجدول رقم (11) يوضح حجم الاستثمار حسب مصانع الاسمنت في السودان وحجم القوة العاملة في تلك المصانع .

جدول رقم (11) المصانع حسب حجم الاستثمار والقوي العاملة

الرقم	اسم المصنع	حجم الاستثمار مليون دولار	العمالة	
			وطنية	أجنبية
1	مصنع اسمنت عطبرة	500	630	30
2	مصنع السلام للاسمنت	375	300	192
3	مصنع النيل للاسمنت – ربك	210	350	72

4	مصنع اسمنت بربر	210	350	70
5	مصنع اسمنت احكام	250	520	150
6	المصنع السوداني للاسمنت	250	100	300
7	مصنع الشمال للاسمنت	200	200	550
المجموع		1995	2450	1364
جملة الاستخدام			3814	

المصدر: الباحث من تقرير وزراه الصناعة 2009.م

ملاحظات

- بلغت جملة الاستثمارات في مجال صناعة الاسمنت في السودان في العام 2010م 1995 مليون دولار للسبع مصانع العاملة بالقطاع كما موضحة بالجدول رقم (11)
- مجموع العاملين بمصانع الاسمنت القائمة والجديدة بلغ 3814 وتمثل القوي العاملة الوطنية نسبة 64% ونسبة الأجانب 36 %.
- يرجع السبب في نسبة الأجانب العالية في الاستفادة منهم في فترة الإنشاء وتركيب الخطوط الجديد والاستفادة من خبراتهم حسب تقرير صادر من وزارة الصناعة في العام 2009م [1].
- حسب تقارير وزارة الصناعة والعمل ستتم سودنة العمالة بمجرد انتهاء فترة البدء في العمل واكتساب العمالة السودانية الخبرة .

والجدول رقم (12) يوضح المصانع العاملة في قطاع الاسمنت في السودان حسب طاقتها التصميمية

جدول رقم (12) المصانع حسب الطاقة التصميمية

الرقم	اسم المصنع	الطاقة التصميمية
1	مصنع اسمنت عطبرة	5300
2	مصنع السلام للاسمنت	2000
3	مصنع النيل للاسمنت –ربك	1500
4	مصنع اسمنت بربر	5000
5	مصنع اسمنت احكام	4500
6	المصنع السوداني للاسمنت	5000

[1] - تقرير وزراة الصناعة ،2009م ، ص 36 .

7	مصنع الشمال للاسمنت	350
	جملة الطاقات التصميمية	23650

المصدر : اعداد الباحث من تقرير وزراة الصناعة 2009م

الملاحظ ان جملة الطاقة التصميمية للمصانع السبعة بلغت 236.50 يومياً.

مساهمات صناعة الاسمنت في الإيرادات

1/ في مجال الإيرادات علي المستوي الاتحادي

الجدول رقم (13) يوضح محصلة الرسوم الجمركية والضريبية خلال فترة الدراسة .

الجدول رقم (13) إيرادات الحكومة من الرسوم الجمركية والضريبية

السنة	الرسوم الجمركية وراد اكياس التعبئة	رسوم الإنتاج	الضريبة علي القيمة المضافة متوسط 65 جنية للطن	إجمالي
2006	2752	5483000	12728365	18214117
2007	4347	9220000	21403525	30627872
2008	3570	7595000	17031250	25229839
2009	4264	8567000	18043270	26614534
2011	4583	9360000	19231589	28596172
2013	5736	8793000	20356780	29155516
2014	4925	1137000	23794788	24936713

المصدر : إعداد الباحث من تقرير وزارة الصناعة لعدة أعوام

1 -لا تشمل الإيرادات أعلاه الرسوم الجمركية والضريبة علي القيمة المضافة علي الواردات من التجهيزات الرأسمالية وقطع الغيار .

2 -كما لا تشمل الضريبة علي إرباح الإعمال لدخول بعض المصانع في دائرة الإعفاء .

12-1-4 المشاكل والمعوقات التي تواجه قطاع الاسمنت

المشاكل المتعلقة بالإنتاج [1]

[1] - جريدة الشرق القطرية ، http://news.askmorgan.net/article/111272 ،الثلاثاء ، 20 يناير 2015

1 -يعاني القطاع من ضعف خدمات الكهرباء والمياه وارتفاع أسعارها إذا ما تمت مقارنتها بالدول المنافسة حيث نجد مثلا إن سعر الكيلو واط من الكهرباء بجمهورية مصر في حدود 3 سنت مقارنة بما يزيد عن 17 سنت بالسودان .

2 -ارتفاع الرسوم الاتحادية والولاية والضرائب المفروضة علي الإنتاج المحلي .

3 -ضعف البنيات الأساسية الاخري بمواقع المحاجر من طرق – جسور – نقل – مياه طاقة .

4 -مشاكل الطاقة ، باعتبار أن صناعة الإسمنت كثيفة الاستهلاك للكهرباء والوقود وتشكل تكاليفها ٤٠٪ من تكلفة إنتاج الإسمنت وينعكس ذلك في ارتفاع سعر الطن مما يحد من نمو الطلب على السلعة ويهدد بتوقف عدد من المصانع، فعدم توافر الموارد من الفحم والوقود بكميات كافية ومنتظمة تمكن المصانع من الإنتاج المستمر، أدى لزيادة تكاليف الإنتاج بالتالي ارتفاع أسعار البيع. ونجد أن احتياجات مصانع الإسمنت من الطاقة تصل إلى ٤ ملايين طن، وفيما يتعلق بالكهرباء فإن القطوعات المتتالية أدت إلى انخفاض الإنتاج مع التأثير السلبي على الأفران والذي يؤدي إلى تكلفة عالية في إعادة التشغيل والصيانة بهذه الأفران والمعدات وأجهزة الكهرباء والطوب الحراري،

5 -تخضع مصانع الإسمنت حالياً لرسوم جمركية وضرائبية تفرض على طن الإسمنت تصل جملتها ٢٤٩,٩ جنيه للطن .

6 -عدم توفر النقد الأجنبي الذي تحتاجه المصانع بصفة مستمرة لاستيراد قطع الغيار. بجانب الرسوم الحكومية المفروضة ولائية كانت أو مركزية ،

7 -يشكل التضخم الاقتصادي خطرا كبيرا علي أسعار الاسمنت المحلي حيث إن جميع المصانع تعاني من ارتفاع تكاليف الطاقة وارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج في وقت يندر فيه توفر النقد الأجنبي بينما يشهد سعر الصرف للعملات الأجنبية في السوق الموازي ارتفاعات كبيره و مستمرة ، وأصبحت المصانع تعمل بنصف طاقاتها الإنتاجية التصميمية[1]. عدم توافر النقد الأجنبي لسد حاجة المصانع من قطع الغيار والإيفاء بالتزاماتها تجاه الممولين (الصكوك)، ويقوم بنك السودان باستقطاع جزء من حصيلة الصادر وتؤثر في توظيف النقد الأجنبي لاستيراد مدخلات الإنتاج وقطع الغيار. وهناك مشاكل أخرى منها قرار ديوان الضرائب بإلغاء مراكز البيع المباشر ومخازن الشركات في

[1] - مقال بعنوان صناعة الاسمنت في السودان ، ارشيف مهن وصناعات موقع استار تايمز، http://www.startimes.com/?t=31043163، 2012/07/17 - 1:48

جميع مدن السودان أسهم في زيادة الأسعار النهائية للمستهلك علما أن كل الشركات تبيع بأسعار تشجيعية،[1]

[1] - المرجع السابق .

المبحث الثاني دراسة حالة مصنعي عطبرة وربك للإنتاج الاسمنت

4-2-1 شركة اسمنت عطبرة الموقع النشآة والتطور

1/ الموقع الجغرافي للمصنع

يقع مصنع اسمنت عطبرة القديم على بعد حوالي 2,5 كيلو متر جنوب كبرى نهر عطبره وشرق نهر النيل.حيث يقع المصنع بين طريق الاسفلت الذي يصل مدينتي الدامر وعطبرة وبين خط السكة الحديد الذي يصل ولاية نهر النيل بالعاصمة قرب منطقة تسمى العكد. موقع المصنع الجديد على بعد 20 كيلومتر من نهر النيل بالضفة الغربية بمنطقة أم الطيور بمحلية سولا.جوار محاجر الشركة وذلك للاستفادة من قرب المادة الخام (الحجر الجيري) والأطيان.

2/ النشأة

أنشي مصنع أسمنت عطبرة عام 1947 كقطاع خاص تحت مسمى (أسمنت بورتلاند عطبرة) وذلك بشركة مساهمة برؤوس أموال أغلبها أجنبية. وفي عام 1970م تم تأميم المصنع وسمي بأسم مؤسسة ماسبيو للأسمنت وأضيف الى مؤسسات القطاع العام الصناعي ، ثم صدر قرار جمهوري عام 1983 بتحويل مؤسسة ماسبيو للاسمنت إلى شركة خاصة (شركة ماسبيو للأسمنت) لتعمل تحت قانون الشركات لسنة 1925 ، وفي عام 1985 صدر قرار بتحويل أسم الشركة إلى شركة أسمنت عطبرة المحدودة .

3/ تاريخ الخصخصة .

أواخر العام 2002 تم البيع للشركة السودانية الإفريقية للتنمية والاستثمار المملوكة للشيخ سليمان الراجحي والذي قام بمعالجة الانبعاثات وزيادة إنتاجية المصنع وبناء مصنع جديد بطاقة إنتاجية (5700) طن / اليوم من الأسمنت ويعد من اكبر الخطوط في السودان وأفريقيا لإنتاج الأسمنت .

4/ انجازات الشركة .

ألانجازات ألتي حققتها الشركة: أنشاء الخط الرابع بالضفة الغربية بطاقة إنتاجية تبلغ (5300) طن في اليوم ، تم تأهيل مرسبات ألأفران من تلوث ألبيئة المحيطة بالمصنع ألقديم ، تم تطوير ألابنيه السكنية داخل المصنع القديم .

4-2-2 شركة النيل للاسمنت (مصنع اسمنت ربك) [1]

1/ الموقع الجغرافي .

شركة النيل للأسمنت المحدودة ربك – يقع المصنع القائم بمحلية ربك ولاية النيل الأبيض.

2/ النشأة

[1] - ويكابيديا الموسة الحرة https://ar.wikipedia.org/wiki/ ، شركة_اسمنت_بربر.

أنشيء المصنع منذ العام 1964م، وهو عبارة عن شركة مساهمة عامة يبلغ عدد العمال 650 عاملاً وإنتاجية تقدر 400طن/اليوم ،

3/ تاريخ الخصخصة .

خضعت الشركة لخصخصة فى نهاية العام 2004 م لمجموعة صقر الخليج الخليجية بمبلغ 43 مليون دولار، لتكون في بدايات العام 2005 م شركة النيل للأسمنت المحدودة (شركة خاصة)

3-2-4 مقارنة الإنتاجية قبل وبعد تطبيق برنامج الخصخصة.

الجدول رقم (4) يوضح انتاجية مصنعي اسمنت عطبرة وربك قبل وبعد تطبيق برنامج الخصخصة

الجدول رقم (14) تطورات الإنتاج في مصنعي اسمنت عطبرة وربك قبل سياسة الخصخصة للفترة (1992-2002م)

السنوات	كمية الإنتاج		مجموع انتاج المصنعين
	عطبرة	ربك	
1992	900	600	1500
1993	942	628	1570
1994	990	660	1650
1995	1008	672	1680
1996	1038	692	1730
1997	1050	700	1750
1998	1064	709	1773
1999	1104	736	1840
2000	1134	756	1890
2001	1152	768	1920
2002	1192	794	1986

المصدر : إعداد الباحث من بيانات الإنتاج لمصنعي عطبرة وربك

الملاحظ في الجدول ان كميات الإنتاج من سلعة الاسمنت للمصنعين قبل الخصخصة منخفضة جدا خلال هذه الفترة لمصنعي اسمنت عطبرة وربك .

والشكل رقم (10) يوضح كميات الإنتاج من سلعة الاسمنت قبل خصخصة مصنعي اسمنت عطبرة وربك .

الشكل رقم (10)التغيرات في كمية الإنتاج قبل انتهاج برنامج الخصخصة (1992م – 2002م)

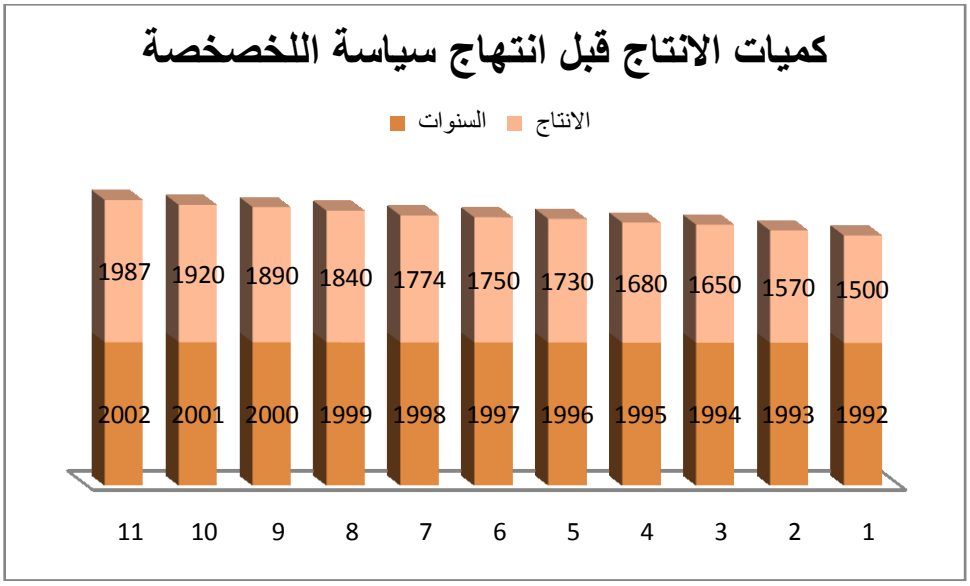

المصدر : إعداد الباحث من بيانات الإنتاج في الجدول رقم (14)

اما الجدول التالي يوضح كميات الإنتاج من سلعة الاسمنت بعد تطبيق برنامج الخصخصة خلال الفترة (2002م – 2014م) لمصنعي اسمنت عطبرة وربك .

الجدول رقم (15) تطورات الإنتاج في مصنعي اسمنت عطبرة وربك بعد سياسة الخصخصة للفترة (2003م – 2014م)

السنوات	كمية الإنتاج		مجموع انتاج المصنعين
	عطبرة	ربك	
2003	224036	71364	295400
2004	240000	67000	307000
2005	240000	91000	331000
2006	116749	110201	226950
2007	231737	122500	354237
2008	207665	39093	246758
2009	308432	39956	348388
2010	560000	210874	770874
2011	560000	215453	775453
2012	570000	223583	793583
2013	570000	237124	807124

2014	570000	250123	820123

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإنتاج لمصنعي اسمنت عطبرة وربك.

الملاحظ في الجدول إن كميات الإنتاج من سلعة الاسمنت بعد تطبيق برنامج الخصخصة بدأت بالتزايد بشكل مستمر خلال هذه الفترة لمصنعي اسمنت عطبرة وربك .

والشكل رقم (11) يوضح كميات الإنتاج من سلعة الاسمنت بعد تطبيق برنامج الخصخصة لمصنعي اسمنت عطبرة وربك

الشكل رقم (11) التغيرات في كمية الإنتاج خلال فترة الدراسة (2003م – 2014م)

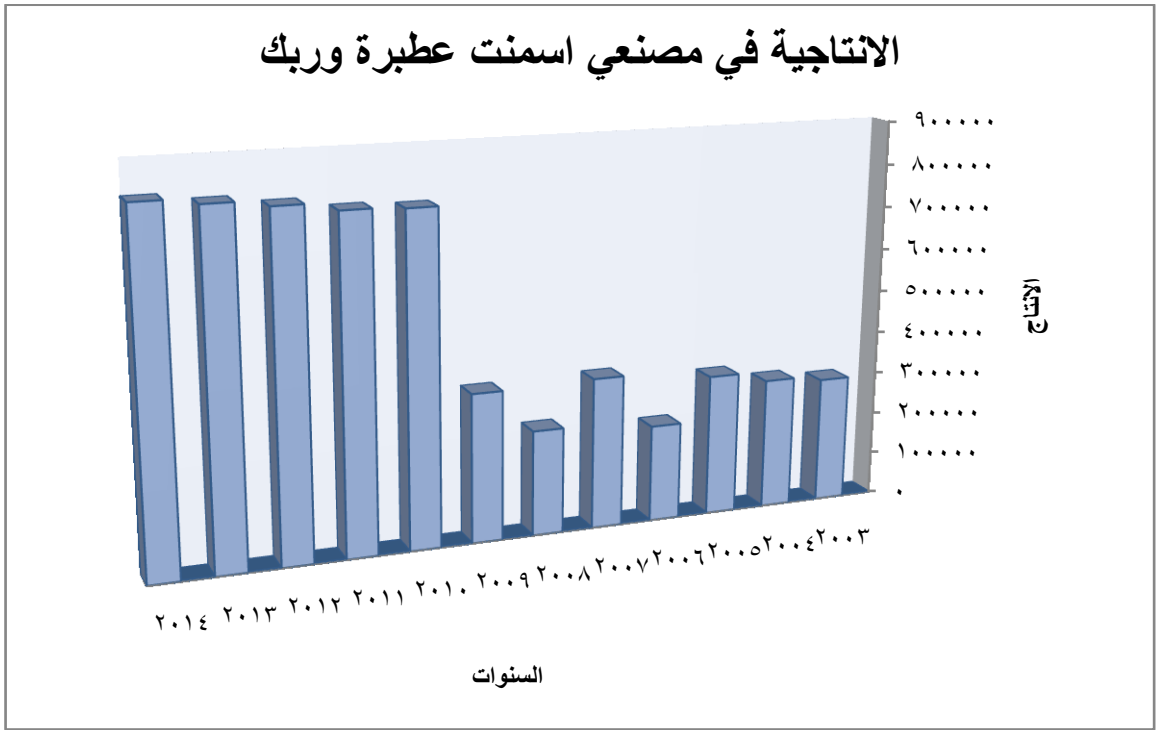

المصدر إعداد الباحث من بيانات الإنتاج في الجدول رقم (15)

- من الشكل نلاحظ اتجاه كميات الإنتاج لسلعة الاسمنت خلال هذه الفترة في تزايد مستمر بمقارنة سنة الأساس 2003م والعام 2014م بزيادة بلغت 53% ، وذلك يدل علي تحسن أداء المصنعين عطبرة وربك بعد خصخصة المصنعين وبهذا ينعكس علي القطاع ككل .
- يتضح أيضا من الجدول انخفاض الإنتاجية في العام 2006م ويرجع ذلك لتهالك مصنع عطبرة القديم ولم يتم الإنتاج في الخط الجديد .
- أيضا في العام 2008 م انخفضت إنتاجية مصنع اسمنت ربك لإعمال الصيانة .
- ونجد استقرار بوتيرة متزايدة في بقية الأعوام وزيادة ملحوظة في الإنتاج منذ عام 2009م وحتى تاريخ الدراسة وهذا يدل علي التحسن في مستوي أداء المصانع بصورة عامة .

4-2-4 العمالة : الجدول التالي يوضح حجم العمالة في مصنعي اسمنت عطبرة وربك قبل تطبيق برنامج الخصخصة للفترة من (1992م-2002م).

الجدول رقم (16) التغيرات في حجم العمالة في المصنعين للفترة (1992م-2002م)

السنوات	إجمالي حجم العمالة في المصنعين
1992	616
1993	647
1994	688
1995	617
1996	701
1997	709
1998	708
1999	708
2000	690
2001	693
2002	670

المصدر: إعداد الباحث من بيانات العمالة لمصنعي اسمنت عطبرة وربك

الجدول التالي يوضح حجم العمالة في مصنعي اسمنت عطبرة وربك بعد تطبيق برنامج الخصخصة للفترة من (2003م -2014م) .

الجدول رقم (17)التغيرات في حجم العمالة في المصنعين للفترة (2003م -2014م)

السنوات	حجم العمالة		إجمالي حجم العمالة في المصنعين
	عطبرة	ربك	
2003	360	256	616
2004	368	279	647
2005	398	290	688
2006	367	250	617
2007	394	307	701

800	**350**	**450**	**2008**
1082	**422**	**660**	**2009**
1130	**434**	**696**	**2010**
1135	**445**	**690**	**2011**
1173	**465**	**708**	**2012**
1203	**487**	**716**	**2013**
1230	**497**	**733**	**2014**

المصدر: إعداد الباحث من بيانات العمالة لمصنعي اسمنت عطبرة وربك.

الملاحظ بالجدول إن حجم العمالة بدا بالتزايد بعد اكتمال تأهيل المصانع في العام 2009م وبلغت العمالة 1082 عامل و 1230 عامل في العامل 2014م وإذا ما قارنا بين العام 2014م والعام 2002 م نجد إن الزيادة في حجم العمالة بلغت 51 % بعد تطبيق برنامج الخصخصة وهذا دليل علي التحسن في مستوي الأداء في القطاع .

الشكل رقم (12) التغيرات في حجم العمالة خلال الفترة (2002م – 2014م)

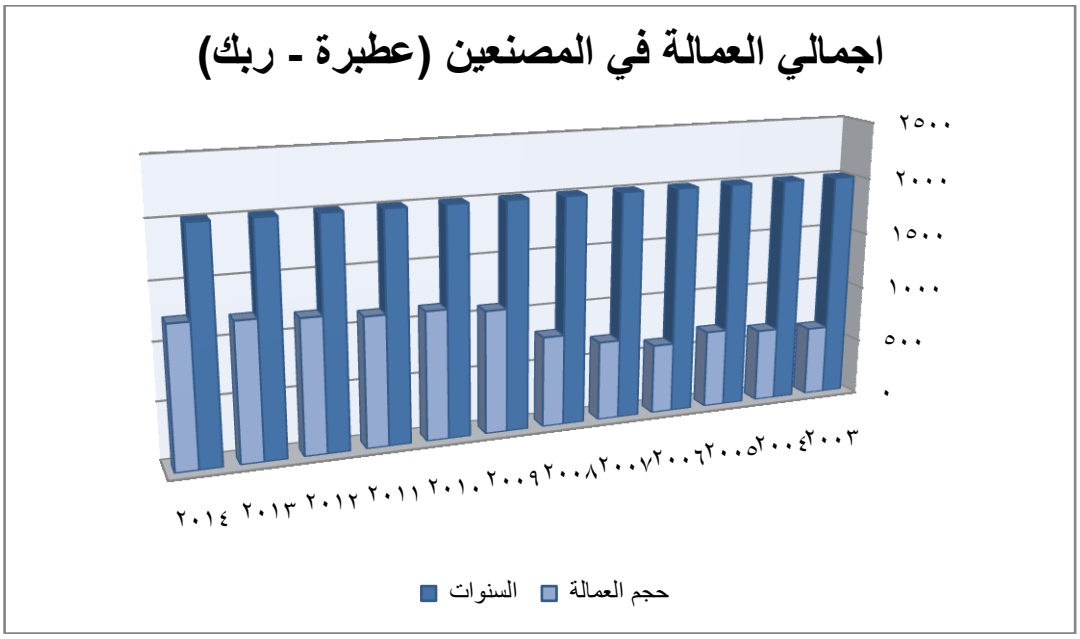

المصدر اعداد الباحث من بيانات العمالة بالجدول رقم (17)

- من الشكل نلاحظ اتجاه العمالة خلال هذه الفترة في تزايد مستمر بمقارنة سنة الأساس 2003م والعام 2014م بزيادة بل غت 52% وذلك يدل علي تحسن أداء المصنعين عطبرة وربك بعد خصخصة المصنعين.
- العمالة لاشتمل العمال المؤقتين والموسمين

- يوجد انخفاض في حجم العمالة في الأعوام 2006م و 2008م وذلك لإعمال التأهيل والصيانة في الخط الجديد لمصنع اسمنت عطبرة وإعادة تأهيل مصنع ربك في 2008م
- نجد هنالك تزايد في حجم العم الة مع مرور السنوات لتطبيق برنامج الخصخصة وهذا يدل علي التوسع في حجم الصناعة وبالتالي استيعاب حجم اكبر من العمال الذين فقدو وظائهم في بداية تطبيق البرنامج .
- حجم العمالة في المصانع يشمل العمالة المحلية والأجنبية .

5-2-4 الربحية : الجدول التالي يوضح صافي االارباح بالنسبة للمصنعين خلال الفترة من (2002م -2014م)الايرادات بمليارات الجنيهات السودانية

الجدول رقم (18) صافي الارباح للمصنعين خلال فترة الدراسة

السنة	صافي الارباح		إجمالي
	عطبرة	ربك	
2002	4.020	2.680	6.700
2003	3.600	2.560	6.160
2004	3.680	2.790	6.470
2005	3.980	2.900	6.880
2006	3.670	2.500	6.170
2007	3.940	3.070	7.010
2008	4.500	3.500	8.000
2009	6.600	4.220	10.820
2010	6.960	4.340	11.300
2011	6.900	4.450	11.350
2012	7.080	4.650	11.730
2013	7.160	4.870	12.030
2014	7.330	4.970	12.300

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد علي البيانات المالية للمصنعين لعدة أعوام

الملاحظ من الجدول إن حجم الإيرادات في المصنعين بدا بالتزايد في العام 2009م ودلك بعد اكتمال تأهيل المصنعين بعد خصخصتهما في العام 2002م 2004م علي التوالي وبلغ حجم الإيرادات في العام 2014 م 12.300 مليار جنية سوداني بزيادة 50% مقارنة بالعام 2002م.

4-2-6 النموذج القياسي للدراسة :

يعرف النموذج الاقتصادي القياسي علي انه مجموعة من العلاقات الاقتصادية وتوضع عادة بشكل رياضي مستندة علي النظرية الاقتصادية ، و تسمي المعادلة أو مجموعة المعادلات التي تشرح سلوكية أو ميكانيكية تبين عمل اقتصادي أو قطاع معين ويطلق عليها المعادلات الهيكلية[1].

يهدف النموذج في الاقتصاد القياسي إلي تبسيط الواقع الاقتصادي من خلال بناء نموذج لا يحتوي علي جميع التفاصيل الظاهرة الاقتصادية المراد دراستها بل يتضمن العلاقات الأساسية بها ليستخدم كأداة في عملية التنبؤ وتقييم السياسات الاقتصادية القائمة أو المقترحة ثم استخدامها في عملية تحليل الهياكل الاقتصادية ، ويقوم الباحث ببناء نموذج سياسة الخصخصة وأثرها علي الأداء الاقتصادي، من خلال متغيرات الأداء في الفترة من 1992م إلي 2014م . ثم نعرض النتائج التي توصل إليها الباحث تمهيدا لمناقشة الفرضيات وإثباتها او نفيها
تعتمد الدراسة علي اعداد نموذجين قياسيين لانحدارات بسيطة لقياس اثر الإنتاج علي الربحية والعمالة ، حيث تمثل بيانات الإنتاجية برنامج الخصخصة كمتغير مستقل علي الأداء الاقتصادي بواقع بيانات الربحية والعمالة كمتغيرين تابعين لمعرفة اثر برنامج الخصخصة علي هذين المتغيرين ، باعتبار إن برنامج الخصخصة كما أثبتنا سابقا له اثر واضح علي الإنتاجية خلال فترة تطبيق البرنامج فإذا اتخذنا بيانات الإنتاجية علي إن تكون متغير تابع نسبة لتأثر البيانات ببرنامج الخصخصة يمكننا إن نبين تأثيرات الإنتاجية علي زيادة الإرباح والعمالة .

تعريف متغيرات النموذج

المعادلة :

دالة الإرباح

إن الهدف الذي تسعى إليه كل منشاة الحصول علي أقصى إرباح وتختار المنشاة مستوى الإنتاج الذي يحقق لها ذلك الهدف وان تحديد مستوى الإنتاج الذي يحقق للمنشاة أقصى إرباح يتطلب معرفة المكونات الأساسية لدله الأرباح وهما الإيراد الكلي والتكاليف الكلية ويعبر عن دالة الإرباح كالتالي

$$\#(P)=TR(Q) -TC(Q)$$

حيث تشير (P)# للإرباح

ونلاحظ انه تم التعبير عن جميع مكونات معادلة الإرباح كدوال في الإنتاج

[1] - طارق محمد الرشيد ، 2005م ،سلسة الاقتصاد القياسي التطبيقي باستخدام برنامجEviews ، لا يوجد معلومات نشر ، ص 6 .

الإيراد الكلي :- هو إجمالي المبالغ التي تحصل عليها المنشاة عند بيع السلعة التي تنتجها ويتم حسابه بضرب السعر في الكمية

الإيراد = السعر X الكمية المباعة

TR=P.Q

بينما التكاليف دالة في الإنتاج ومتوسط سعر عناصر الإنتاج TC= TQ+MP. وبالتالي ستجد أن الربح دالة في الإنتاج وسعر بيع المنتج وسعر شراء عناصر الإنتاج #(P)= TQ + P – TC

وبالتالي تكون معادلة النموذج القياسي هكذا عبارة عن انحدار خطي متعدد

#(P) = βº+ β1 (TQ)+ β2(P)– β3(TC)+ ui*

حيث :

#(P) :الربح } (متغير تابع).

(TQ) :الإنتاجية .

(P) : سعر بيع السلعة } (متغيرات مستقلة).

(TC) : سعر شرا عناصر الإنتاج

βº: الحد الثابت للدالة ، ويعكس كمية الإرباح عندما تكون كمية الإنتاجية P تساوي الصفر.

β1 : معامل الدالة ، ويعني قيمة التغير في كمية الإرباح عندما تتغير الإنتاجية المتغير المستقل TQبوحدة واحدة .

β2 : معامل الدالة ، ويعني قيمة التغير كمية الإرباح عندما يتغير السعر المتغير المستقل P بوحدة واحدة .

β3 : معامل الدالة ، ويعني قيمة التغير كمية الإرباح عندما يتغير شراء عناصر الإنتاج المتغير المستقل P بوحدة واحدة .

Ui : المتغير العشوائي .

نتيجة التقدير عن طريق برنامج التحليل الإحصائي SPSS (انظر ملحق رقم (2)

7-2-4التعليق علي النتائج والحكم علي صلاحية النموذج

1 -المعادلة: #(P) = 4.859+ .002 (TQ)+ .005(P)– 1.818(TC)+ ui

2 -الشروط النظرية :

يلاحظ إن الظاهرة محل الدراسة هي ظاهرة اقتصادية تفترض في نموذج الانحدار ما يلي :

1 -الجزء الثابت (βº) نجد انه يساوي (4.859–) وله قيمة سالبة وهو يوضح كمية الربح عندما يكون الإنتاج صفرا .

2 -معامل الإنتاجية (β1) نجد انه يساوي (0.002) وله قيمة موجبة وهو يعكس العلاقة الطردية بين الإنتاج ية والربح أي إن أي زيادة في الإنتاج ية تؤدي بالمقابل لزيادة في الإرباح.

3 -معامل سعر السلعة (β2) نجد انه يساوي (0.005) وله قيمة موجبة وهو يعكس العلاقة الطردية بين سعر السلعة والربح أي إن أي زيادة في السعر تؤدي بالمقابل لزيادة في الإرباح.

4 -معامل سعر شرا عناصر الإنتاج (β3) نجد انه يساوي (1.818−) وله قيمة سالبة وهو يعكس العلاقة العكسية بين الإنتاجية والربح أي إن أي زيادة في الإنتاج ية تؤدي بالمقابل لزيادة في الإرباح.

نجد إن جميع إشارات النموذج علاه المقدر تتفق مع النظرية الاقتصادية

ثانياً : القدرة التفسيرية للنموذج

يتم الحكم علي القدرة التفسيرية لنموذج الانحدار من خلال معامل التحديد R^2 أو معامل التحديد المعدل ويفضل الاعتماد علي الأخير باعتباره أكثر دقة . (للرجوع لنتائج التحليل انظر للملحق رقم (2)

وبالرجوع إلي الجدول الذي يتضمن النتائج الخاصة بمعامل التحديد نجد إن معامل التحديد المعدل يساوي (94) وهذا يعني إن المتغير ات المستقلة(الإنتاج وسعر البيع المنتج وسعر شراء عناصر الإنتاج) تفسر بنسبة 94% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (الربح) والباقي (6) تعود للمتغيرات الأخرى الغير مضمنة في النموذج ومنها الخطأ العشوائي .

ثالثاً: الشروط الرياضية

المعنوية الكلية للنموذج : ويتم اختبارها من خلال اختبار فيشر أو F ونقوم بوضع الفروض الإحصائية للاختبار:

الفرض ألعدمي (H^o) إن الانحدار ككل غير معنوي .

الفرض البديل (H1) إن الانحدار ككل معنوي .

جدول رقم (4) المعنوية الكلية للنموذج

المصدر Source	درجات الحرية d.f	مجموع المربعات S S	متوسط المربعات	F المحسوبة	P. value
الانحدار	3	120.088	40.02	127.02	0.0000
الخطأ	18	5.671	351.	-	-

الكلي	21	125.75	-	-	-

المصدر اعداد الباحثان من نتائج التحليل(انظر الملحق رقم (2)

التعليق علي النتائج :

يتضح من الجدول إن القيمة الاحتمالية P . value تساوي (0.00) وهي اقل من مستوي المعنوية 5% وبالتالي فإننا نرفض الفرض ألعدمي القائل بان النموذج ككل غير معنوي ونقبل الفرض البديل القائل بان النموذج ككل معنوي وهذا يعني إن واحد علي الأقل من معاملات الانحدار تختلف عن الصفر .

المعنوية الجزئية : وهنا الأداة المستخدمة هي اختبار T ، نضع الفروض الإحصائية بالنسبة لمعاملات الانحدار(βS)

$H^o \ \beta S = 0$ فرض العدم

$H1 \ \beta S \neq 0$ الفرض البديل

جدول رقم (5) المعنوية الجزئية للنموذج

المعاملات	قيمة المعاملات	قيمة اختبار T	P. value
$\beta_{\circ}$	4.859	11.444	.000
β_1	.002	8.240	.000
β_1	.005	4.083	.001
β_1	-1.818E-6	4.430	.000

المصدر إعداد الباحثان من نتائج التحليل(انظر الملحق رقم (2)

التعليق علي النتائج :

1 -نجد إن جميع معاملات النموذج βS القيمة الاحتمالية لها P. Value تساوي (0.00) أو اقل من مستوي المعنوية 5%، وعلية فإننا نرفض الفرض العدم القائل بان المعاملات غير معنوية وقبول الفرض البديل القائل بان المعاملات معنوية.

2 شروط المربعات الصغرى :

شرط اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي باختبار Normality test : تتم دراسة اعتدالية توزيع البواقي بطريقتين

الطريقة البيانية : وذلك من خلال فحص الشكل البياني للنموذج المقدر للعلاقة بين الاحتمال التجميعي المشاهد والمتوقع للبواقي إذا كانت النقاط تقع بشكل متقارب علي الخط الواصل من اعلي اليمين إلي أسفل اليسار هذا يعني إن البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا إما إذا كانت متباعدة

وبعيدة عن الخط فان البواقي لا تتوزع توزيعا طبيعياً وبالرجوع للشكل في الانحدار الحالي نجد إن البواقي تتوزع بشكل عشوائي علي جانبي الخط وقريبة منه وهذا يدل علي التوزيع الطبيعي للبواقي

الشكل رقم (3) توزيع الذاتي البواقي

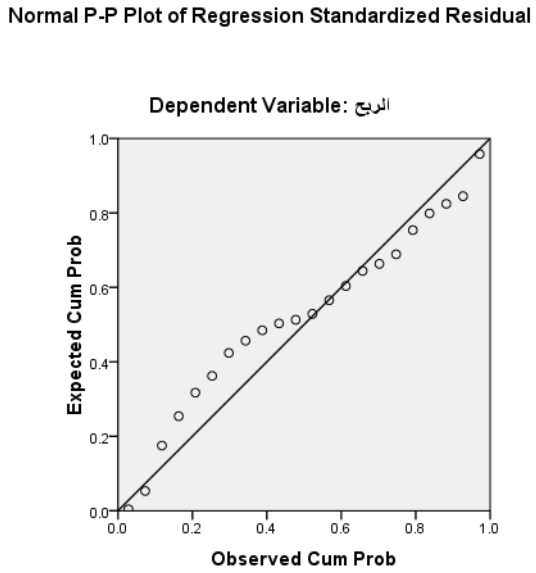

المصدر إعداد الباحثان من نتائج التحليل(انظر الملحق رقم (2)

الطريقة الثانية : (اختبار كلوموجروف – ويلك. شابيرو) ونقوم بوضع الفروض الإحصائية للاختبار :

الفرض ألعدمي (H^o) إن البواقي تتوزع توزيع طبيعي .

الفرض البديل (H1) إن البواقي لا تتوزع توزيع طبيعي .

الجدول رقم (6) التوزيع الاحتمالي للبواقي

بيان	إحصائية الاختبار	درجات الحرية	p. value
كلوموجروف	0.498	23	0.12
ويلك– شابيرو	0.634	23	0.93

المصدر إعداد الباحثان من نتائج التحليل.

التعليق علي النتائج

يتضح من نتائج التحليل إن القيمة الاحتمالية اكبر من مستوي المعنوية 5% في كل من الاختبارين ومن ثم فإننا نقبل الفرض العدم القائل بان البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً وهذا يدعم النتيجة المتحصل عليها في الرسم البياني .

شرط الاستقلال الذاتي للبواقي : اختبار Durbin– Watson .

وقيمة الاختبار لا بد إن تنحصر بين($2 < DW < 4 - du$)

ونقوم بوضع الفروض الإحصائية للاختبار :

الفرض ألعدمي (H^o) لا يوجد ارتباط ذاتي للبواقي.

الفرض البديل (H1) بوجد ارتباط ذاتي للبواقي.

ونجد إن قيمة DW المتحصل عليها في النموذج تساوي (3.427) ومن ثم فان القرار هو قبول الفرض العدم القائل بأنه لا يوجد ارتباط ذاتي للبواقي (انظر للملحق رقم (2))

قياس مقدرة النموذج التنبؤية

نستخدم اختبار معامل ثيل Theil

إذا كانت قيمة معامل ثيل Theil تقترب من الصفر ترتفع المقدرة التنبوئية للنموذج وكلما اقتربت من الواحد أو أكثر تنخفض المقدرة علي التنبؤ

بلغت قيمة معامل ثيل (0.381854) وهي قيمة تقترب من الصفر وهذا يعني إن النموذج ذو مقدرة قوية علي التنبؤ (انظر ملحق رقم (1)

تعريف متغيرات النموذج الثاني

المعادلة :

$$L = f(P,)$$

$$L = \alpha + \beta_I P + ui^*$$

حيث :

L: العمالة { (متغير تابع).

P:الإنتاج . { (متغير مستقل)

α : الحد الثابت للدالة ، ويعكس كمية الإرباح عندما تكون كمية الإنتاج P تساوي الصفر.

β_I : معامل الدالة ، ويعني قيمة التغير في العمالة عندما يتغير الإنتاج المتغير المستقل P بوحدة واحدة .

Ui : المتغير العشوائي .

نتيجة التقدير عن طريق برنامج التحليل الإحصائي (انظر ملحق رقم (2)

Charts

الشكل رقم (16) توزيع البواقي

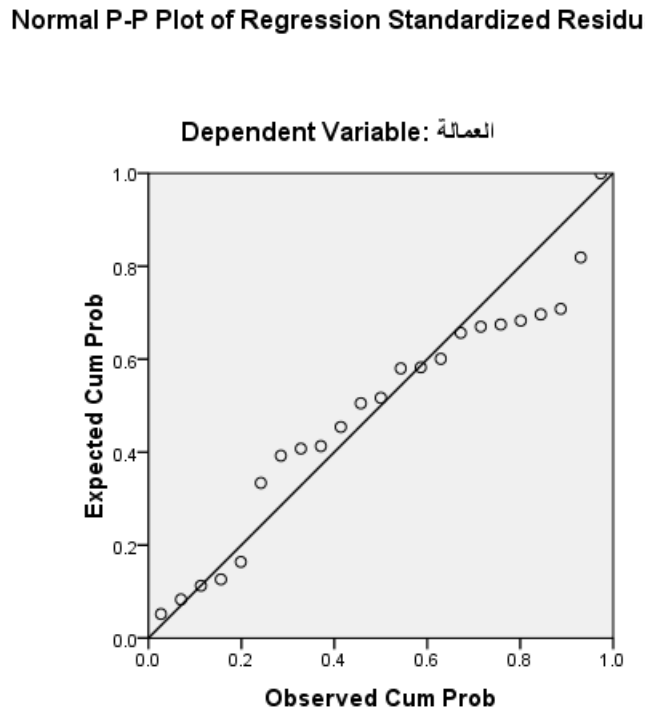

المصدر: إعداد الباحث من بيانات تحليل النموذج ملحق رقم (2).

النتائج والحكم علي صلاحية النموذج

أولا :

3 -المعادلة : L = 516.7+ 0.82P

من نموذج الانحدار المقدر السابق يتضح لنا الأتي: إن الظاهرة محل الدراسة هي ظاهرة اقتصادية تفترض في نموذج الانحدار ما يلي : الجزء الثابت (β_0) له قيمة موجبة وهو يوضح حجم العمالة عندما يكون الإنتاج صفرا، معامل الانحدار أو الميل الحدي لحجم العمالة وله قيمة موجبة وهو يوضح العلاقة الطردية بين الإنتاج وحجم العمالة، أي إن أي زيادة في الإنتاج تؤدي بالمقابل إلي زيادة في حجم العمالة وقيمته تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح .

وبالرجوع إلي النموذج المقدر انجد انه لا يوجد تعارض بين النظرية الاقتصادية للظاهرة محل الدراسة ونتائج النموذج المقدر .

ثانياً : القدرة التفسيرية للنموذج

يتم الحكم علي القردة التفسيرية لنموذج الانحدار من خلال معامل التحديد R^2 أو معامل التحديد المعدل ويفضل الاعتماد علي الأخير باعتباره أكثر دقة .

وبالرجوع إلي الجدول الذي يتضمن النتائج الخاصة بمعامل التحديد نجد إن معامل التحديد المعدل يساوي (83.1) وهذا يعني إن المتغير المستقل (الانتاج) يفسر بنسبة 83.1% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (العمالة) والباقي 16.9% يعود للمتغيرات الأخرى الغير مضمنة في النموذج.

ثالثاً: الشروط الرياضية

1 المعنوية الكلية للنموذج :

ويتم اختبارها من خلال اختبار فيشر أو F ونقوم بوضع الفروض الإحصائية للاختبار :

الفرض ألعدمي (H_0) إن الانحدار ككل غير معنوي .

الفرض البديل (H_1) إن الانحدار ككل معنوي .

النتائج والتعليق عليها

الجدول رقم (22) المعنوية الكلية للنموذج

المصدر Source	درجات الحرية d.f	مجموع المربعات S S	متوسط المربعات	F المحسوبة	P. value
الانحدار	1	915229.4	915229.4	177.54	0.00
الخطاء	21	163506.5	7786.0	-	-
الكلي	22	1078736.6	-	-	-

المصدر: إعداد الباحث من بيانات تحليل النموذج ملحق رقم ().

النتائج : يتضح من الجدول إن القيمة الاحتمالية P . value تساوي (0.00) وهي اقل من مستوي المعنوية 5% ، وبالتالي فإننا نرفض الفرض ألعدمي القائل بان النموذج ككل غير معنوي ونقبل الفرض البديل القائل بان النموذج ككل معنوي وهذا يعني إن واحد علي الأقل من معاملات الانحدار تختلف عن الصفر .

2 المعنوية الجزئية :

وهنا الأداة المستخدمة هي اختبار T

نضع الفروض الإحصائية بالنسبة للثابت (β_0)

H_0 $\beta_0 = 0$ فرض العدم

H_1 $\beta_0 \neq 0$ الفرض البديل

نضع الفروض الإحصائية بالنسبة للميل الحدي للربح (β_1)

H_0 $\beta_1 = 0$ فرض العدم

H_1 $\beta_1 \neq 0$ الفرض البديل

الجدول رقم (23) المعنوية الجزئية للنموذج.

المعاملات	قيمة المعاملات	قيمة اختبار T	P. value
β_0	615.7	16.058	0.00
β_1	0.82	10.842	0.00

المصدر: إعداد الباحث من بيانات تحليل النموذج ملحق رقم ().

النتائج : بالنسبة للثابت β_0 نجد إن القيمة الاحتمالية P. value تساوي (0.00) وهي اقل من مستوي المعنوية 5% بالتالي فإننا نرفض الفرض ألعدمي القائل بان المقدار الثابت غير معنوي وقبول الفرض البديل القائل بان الثابت معنوي .

بالنسبة للميل β_1 نجد إن القيمة الاحتمالية P. Value تساوي(0.00) وهي اقل من مستوي المعنوية 5% ، بالتالي فإننا نرفض الفرض العدم القائل بان المقدار الثابت غير معنوي وقب ول الفرض البديل القائل بان الثابت معنوي.

3 شروط المربعات الصغرى :

شرط اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي باختبار Normality test .

تتم دراسة اعتدالية توزيع البواقي بطريقتين

1 -**الطريقة البيانية :**

وذلك من خلال فحص الشكل البياني للنموذج المقدر للعلاقة بين الاحتمال التجميعي المشاهد والمتوقع للبواقي ، إذا كانت النقاط تقع بشكل متقارب علي الخط الواصل من اعلي اليمين إلي أسفل اليسار هذا يعني إن البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا إما إذا كانت متباعدة وبعيدة عن الخط فان البواقي لا تتوزع توزيعا طبيعياً.

وبالرجوع للشكل في الانحدار الحالي نجد إن البواقي تتوزع بشكل عشوائي علي جانبي الخط وقريبة منه وهذا يدل علي التوزيع الطبيعي للبواقي .

الشكل البياني يوضح توزيع البواقي

الشكل رقم (14) توزيع البواقي

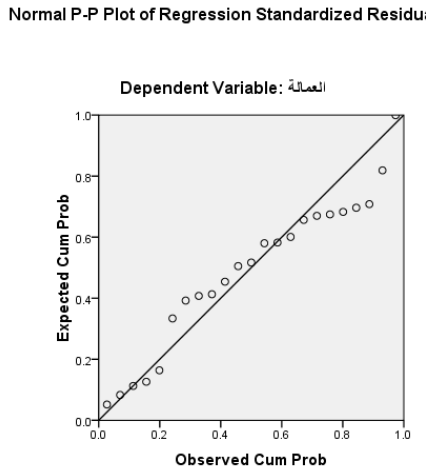

المصدر: إعداد الباحث من بيانات تحليل النموذج ملحق رقم (2).

2 -الطريقة الثانية : (اختبار كلوموجروف – ويلك. شابيرو)

ونقوم بوضع الفروض الإحصائية للاختبار :

الفرض ألعدمي (H_0) إن البواقي تتوزع توزيع طبيعي .

الفرض البديل (H_1) إن البواقي لا تتوزع توزيع طبيعي .

جدول رقم (25) توزيع البواقي(اختبار كلوموجروف – ويلك. شابيرو)

بيان	إحصائية الاختبار	درجات الحرية	p. value
كلوموجروف	560	23	0.830
ويلك– شابيرو	288	23	0.623

المصدر: إعداد الباحث من بيانات تحليل النموذج ملحق رقم (3).

التعليق علي النتائج

يتضح من نتائج التحليل إن القيمة الاحتمالية اكبر من مستوي المعنوية 5% في كل من الاختبارين ومن ثم فإننا نقبل الفرض العدم القائل بان البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً وهذا يدعم النتيجة المتحصل عليها في الرسم البياني .

شرط الاستقلال الذاتي للبواقي

اختبار Durbin– Watson .

وقيمة الاختبار لا بد إن تنحصر بين($2 < DW < 4 - du$)

ونقوم بوضع الفروض الإحصائية للاختبار :

الفرض ألعدمي (H_0) لا يوجد ارتباط ذاتي للبواقي.

الفرض البديل (H_1) بوجد ارتباط ذاتي للبواقي.

ونجد إن قيمة DW المتحصل عليها في النموذج تساوي (2.221) ومن ثم فان القرار هو قبول الفرض العدم القائل بأنه لا يوجد ارتباط ذاتي للبواقي . انظر للملحق رقم (2)

قياس مقدرة النموذج التنبؤية

نستخدم اختبار معامل ثيل Theil

إذا كانت قيمة معامل ثيل Theil تقترب من الصفر ترتفع المقدرة التنبوئية للنموذج وكلما اقتربت من الواحد أو أكثر تنخفض المقدرة علي التنبؤ

نتيجة الاختبار

بلغت قيمة معامل ثيل (0.487854) وهي قيمة تقترب من الصفر وهذا يعني إن النموذج ذو مقدرة قوية علي التنبؤ . (انظر ملحق رقم (2)

1-1-5 مناقشة الفروض.

الفرضية الأولي:

* للخصخصة دور كبير في تطوير و تحسين كفأة الأداء (الطاقة الإنتاجية – الأداء المالي – زيادة العمالة) لقطاع الاسمنت في السودان.

هذه الفرضية تتفرع منها ثلاث فرضيات أخري وعلية إثبات الفرضيات الثلاثة يعني إثبات الفرضية الرئيسية

1. خصخصة مصانع الاسمنت أدت إلي زيادة الطاقة الإنتاجية للمصانع .

يمكن إثبات هذه الفرضية يمكن إثبات هذه الفرضية من خلال دراسة كميات الإنتاج قبل وبعد تطبيق برنامج الخصخصة (قبل الخصخصة للفترة من 1992-2002م ، وبعد الخصخصة للفترة 2003 – 2014 م) باعتبار العام 2002 م تمت فيه خصخصة قطاع الاسمنت في السودان بالرجوع للجدول رقم (14) والشكل رقم (10) يوضحان كميات الإنتاج قبل انتهاج برنامج الخصخصة والجدول رقم (15) والشكل رقم (11) يوضحان كميات الإنتاج بعد تطبيق برنامج الخصخصة وإذا قارنا بين الجدولين نلاحظ إن الإنتاجية قبل تطبيق سياسة الخصخصة ،كانت تتزايد بمعدل تغير شبه ثابت وبطئ وبظهر ذلك جليا في الشكل رقم (10) إما في الجدول رقم (15) وهو يوضح الإنتاجية بعد تطبيق سياسة الخصخصة و به معدلات الإنتاج تتزايد شكل كبير وواضح مقارنة بالإنتاج قبل تطبيق السياسة واذا قارنا بين كميات الإنتاج لسلعة الاسمنت في اخر عام قبل الخصخصة 2003م والعام 2014م حيث بلغت الزيادة في الإنتاجية للمصنعين (621523) طن بنسبة 42% وذلك يدل علي تحسن أداء المصنعين عطبرة وربك بعد خصخصة المصنعين . وهذا يؤكد صحة الفرضية الأولي وتحقيق هدف الفرضية وهو رفع الكفاءة وزيادة الإنتاجية وهذا يعني إن سياسة الخصخصة أثرت علي حجم الإنتاجية بالزيادة .

2. هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخصخصة وتحسين الأداء المالي للمصانع التي تمت خصخصتها.

أثبتنا من خلال الفرضية الأولي إن تطبيق سياسة الخصخصة أدي إلي التأثير في الإنتاجية بالزيادة، وبما إن سياسة الخصخصة تؤثر علي الإنتاجية يمكن الاعتماد علي بيانات الإنتاج في إثبات الفرضية الثانية ، وذلك باعتبار إن زيادة الإنتاجية والسعر وسعر شراء عناصر الإنتاج تؤثر بدورها علي الربح وبالتالي تم تصميم نموذج قياسي يوضح القوة التفسيرية للمتغير ات المستقلة الإنتاجية ، سعر السلعة ، سعر شراء عناصر الإنتاج علي المتغير التابع الربح بإجراء انحدار متعدد

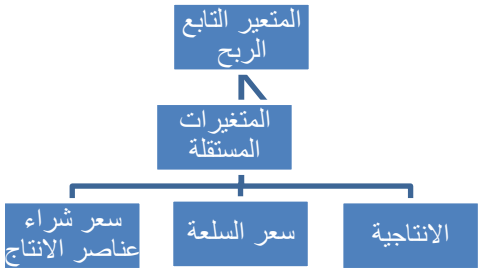

كانت نتائج نموذج الانحدار معبر عنها بالقوة التفسيرية (معامل الارتباط R^2 = 94) للانحدار نجد إن المتغيرات المستقلة تفسر التغيرات التي تحدث في الربح بنسبة 94% والباقي 6% يعود للمتغيرات الأخرى منها الخطاء العشوائي وهذا يفسر إن تطبيق سياسة الخصخصة أدت إلي تحسين الربحية في مصانع الاسمنت بنسبة 84.9% إما معادلة النموذج وهي توضح علاقة متغيرات النموذج كانت (**ui +(TC)1.818− (P).005 +(TQ).002 +4.859 = (#P)**

وهي توضح طردية العلاقة بين الإنتاجية والربح وهذا يعني إن أي زيادة في الإنتاجية تؤدي إلي زيادة الإرباح، أيضا تعكس طردية العلاقة بين سعر السلعة والربح، وهذا يعني إن أي زيادة في الأسعار تؤدي إلي زيادة الإرباح وتوضح كذلك عكسية العلاقة بين أسعار شراء عناصر الإنتاج أي إن أي زيادة في أسعار شراء عناصر الإنتاج تؤدي إلي تخفيض الإرباح، وهذا يؤكد صحة الفرضية الثانية ان هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخصخصة وتحسين الأداء المالي للمصانع التي تمت خصخصتها (انظر للملحق رقم (1).

3. **هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخصخصة وزيادة حجم العمالة للمصانع التي تمت خصخصتها.**

لاثبات هذه الفرضية تم تصميم نموذج قياسي يوضح القوة التفسيرية للمتغير المستقل الاتتاجية ، علي المتغير التابع العمالة بإجراء انحدار بسيط

وكانت نتائج الانحدار الثاني معبر عنها بالقوة التفسيرية للانحدار نجد إن المتغير المستقل يفسر

التغيرات التي تحدث في الربحية بنسبة 83.1% والباقي 16.9% يعود للمتغيرات الاخري منها الخطأ العشوائي ، وهذا يفسر إن تطبيق سياسة الخصخصة أدت إلي زيادة حجم العمالة في

مصانع الاسمنت بنسبة 83.1% ، إما معادلة النموذج وهي توضح علاقة متغيرات النموذج كانت **L = 516.7+ 0.82P**

من نموذج الانحدار المقدر السابق يتضح لنا الأتي: إن الظاهرة محل الدراسة هي ظاهرة اقتصادية تفترض في نموذج الانحدار ما يلي : الجزء الثابت (β_0) له قيمة موجبة وهو يوضح حجم العمالة عندما يكون الإنتاج صفرا، معامل الانحدار أو الميل الحدي لحجم العمالة وله قيمة موجبة وهو يوضح العلاقة الطردية بين الإنتاج وحجم العمالة، أي إن أي زيادة في الإنتاج تؤدي بالمقابل إلي زيادة في حجم العمالة وقيمته تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح (انظر للملحق رقم (2).

وهذا يؤكد الفرضية الثالثة القائلة بان هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين خصخصة مصانع الاسمنت وزيادة حجم العمالة .

2-1-5 النتائج التوصيات.

أولاً: النتائج:

1. للخصخصة دور كبير في رفع كفاءة جودة قطاع الاسمنت في السودان .
2. ادت الخصخصة الي تحسين الأداء المالي بالنسبة لقطاع صناعة الاسمنت وزيادة حجم العمالة .
3. للخصخصة اثر واضح في تطوير وتحسين الأداء للمصانع التي تمت خصخصتها ويبدو ذلك جلياً في زيادة مستويات الإنتاجية مقارنة مع قبل تطبيق برنامج الخصخصة.
4. ساعدت الخصخصة كثيراً في تطوير قطاع الاسمنت في المؤسسات التي تمت خصخصتها بالإضافة إلي دخول مؤسسات جديدة كقطاع خاص في مجال الصناعة .
5. إدي انشاء العديد من مصانع الاسمنت الي الاكتفاء الذاتي من انتاج سلعة الاسمنت في العام 2010 ومن ثم بدا تصدير الاسمنت في العام 2011م .

ثانياً: التوصيات

بناءاً علي النتائج يمكن تقديم التوصيات الآتية:

1. عند قيام الدولة بخصخصة مؤسساتها التي تمتلكها، من المهم إن تتابع وضع المؤسسة بعد الخصخصة من خلال احتفاظ الحكومة بما يسمي السهم الذهبي للمحافظة علي المصلحة الوطنية، واستمرارية المؤسسة وإن تكون العملية مشروطة بتحسين أداء المؤسسة موضع الخصخصة.
2. تخفيض الرسوم الولائية ورسوم الإنتاج وذلك لتخفيض التكلفة وتشجيع الصادرات من السلعة أي العمل علي خلق ميزة نسيبة من ناحية الأسعار مقارنة بدول الجوار المصدرة للسلعة .
3. تخفيض أو إعفاء ورادات التجهيزات الرأسمالية وقطع الغيار لمصانع الاسمنت .
4. العمل علي التوزيع المناسب لمصانع الاسمنت وفقا لتواجد المواد الخام مما سيؤدي إلي تخفيض أعباء النقل.
5. عدم إعطاء ترخيص في قطاع الاسمنت للمستثمرين الذين لا يريدون الإنتاج أو ربط التراخيص بفترات سماح لا تزيد عن عامين .
6. علي الدولة إن تعمل بشكل أكثر جدية علي خلق المنافسة وتعزيزها عن طريق إصدار قانون خاص بمنع الاحتكار .
7. التخطيط لإنشاء معاهد تدريب متخصصة في مجال صناعة الاسمنت لكل المراحل التصنيعية .

بحوث مستقبلية

1 - اثر تكاليف عناصر الإنتاج علي الكميات المنتجة من سلعة الاسمنت في السودان.
2 - رفع الحظر الاقتصادي عن السودان ودورة في تحسين الاداء الاقتصادي في السودان .
3 - صيغ التمويل الاسلامية واثراها علي الطلب علي الودائع الاستثمارية .

المراجع

المراجع العربية:-

1 ابن خلدون،2004م ، المقدمة ، دمشق ، دار يعرب.

2 احمد جمال الدين موسي،واخروون ، 2005م،الاثار الاقتصاديه والقانونيه والاجتماعيه المترتبه علي خصخصه وحدات قطاع الاعمال ، دراسه نظريه وتطبيقيه علي الواقع المصري ، جامعه المنصوره : كليه الحقوق.

3 احمد عبدالخالق، 1993م ، التحول من القطاع العام إلي القطاع الخاص بين النظرية والواقع مع رؤية مستقبلية ، القاهرة ، دار النهضة العربية.

4 احمد ماهر ، 1998م ، دليل المدير في الخصخصة ،مصر، مركز التنمية الإدارية ، جامعة الاسكندرية.

5 احمد ماهر، 2002م ،دليل المدير في الخصخصة ، مصر ، الاسكندرية، الدار الجامعية.

7 الحناوي ، محمد صالح ، احمد ماهر ،2000م الخصخصة بين النظرية والتطبيق ، الاسكندرية ، الدار الجامعية.

8 الطيب محمد الطيب ، 1999م ، تقييم تجربة الاستخصاص في السودان ، مؤسسة الابحاث العربية ، بيروت.

9 العبدالله ، مصطفي محمد ،1999م، الاصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية ، بيروت، مركز درسات الوحدة العربية .

10 العمري، عمرو هشام،2001م ، الآثار المالية للتخصصية في ظل التحولات الاقتصادية ، الدار الجامعية ، عمان .

11 الكردي ، جمال محمود، 1998م ،التنظيم القانوني للخصخصة ، مصر ، القاهر، دار النهضة العربية.

12 امل صديق عفيفي،2003م، الخصخصة في مصر، القاهرة ، دار النهضة.

13 ايهاب الدسوقي ، 1995م ، التخصصية والاصلاح الاقتصادي في الدول النامية ومع دراسة التجربة المصرية ، القاهرة ، دار النهضة العربية.

14 إبراهيم حلمي عبد الرحمن، ومحمد سلطان أبوعلي ، 1988م ، دور القطاعين العام والخاص مع التركيز على التخصيصية : حالة مصر في كتاب التخصيصية والإصلاحات الهيكلية في البلاد العربية ، أبو ظبي ، صندوق النقد العربي.

15 إبراهيم سعدالرشيد، 1416هـ ،التكييف الهيكلي في الدول النامية وتحويل المؤسسات المملوكة بواسطة الدولة الى القطاع الخاص(التخصيص)،الرياض مكتبة الملك فهد

الوطنية.
16 أحمد السيد النجار ،2002م، " الاقتصاد المصري من تجربة يوليو الى نموذج المستقبل "، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ط1.
17 بسام سالم مقبل الحراحشة، 2003م ، اثر الخصخصة على الموارد البشرية في شركات الكهرباء الأردنية ، رسالة ماجستير ، جامعة آل البيت ، الأردن.
18 تيد اوهاشي ، 1990م تسويق المشروعات المملوكة للدولفي الشرق والغرب : تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص ، ترجمة محمد مصطفى غنيم ، القاهرة ، دار الشرق.
19 ثابت عبدالحميد نحمده، 1425هـ ، ترويج قضايا الخصخصة (تجارب عالمية) ،جامعة أم القرى ، مكة المكرمة.
20 جون دوناهيو ،1991م ، قرار التحول إلي القطاع الخاص غايات ووسائل خاصة ،ترجمة محمد مصطفي غنيم ، مصر ، القاهرة.
21 جون وول، 1989م ،كفاءه الاستثمارات العامه،دروس مستفاده من تجربه البنك الدولي،ندوه سياسه الاستثمارات في البلاد العربيه،الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ،الكويت.
22 حازم الببلاوي ، 1989م ، دور الدولة في الاقتصاد ، القاهرة ، دار الشروق.
23 حسان خضر، 2004م ، تحليل الأسواق المالية، سلسلة جسر التنمية ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، ع27.
24 حسين كامل بهاء الدين ، 2000م ، الوطنية بلا هوية تحديات العولمة، القاهرة ، دار المعارف.
25 خضر، حسان،2003م،خصخصة البنية التحتية،الكويت ، المعهد العربي للتخطيط.
26 خضر، حسان،2004م، تحليل الأسواق المالية، الكويت ، جامعة الكويت .
27 دستور جمهورية مصر العربية الصادر في 11 سبتمبر 1971، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية.
28 ربيع صادق دحلان ،1989م ، الاتجاهات المعاصرة في إدارة المشروعات العامة التحول إلى القطاع الخاص ، جدة ، دار البلاد للطباعة والنشر.
29 رمزي زكى،1994م، قضايا مزعجة، مكتبة مدبولى، القاهرة، ط1.
30 سعيد النجار ،1990م،التخصيصه والتصحيحات الهيلكليه في البلاد العربيه،ابوظبي ،صندوق النقد العربي .
31 سعيد عبد العزيز عثمان ، 1995م ، اقتصاديات الخدمات والمشروعات العامة ، بيروت ، الدار الجامعية.

32 سيار محمد الجميل، 1997م ، العولمة الجديدة والمجال الحيوي للشرق الاوسط مفاهيم عصر قادم ، بيروت ، مركز الدرسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق.
33 شكري رجب العشماوي ، 2007م ، الخصخصة اتحاد العاملين المساهمين تجارب دولية وعربية ،مصر،الإسكندرية،الدار الجامعية.
34 عبد العزيز اسماعيل داغساني ، 2000م ، التخصيص رؤية اقتصادية في المنهج والتطبيق ، الرياض ، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية.
35 عبدالقادر محمد عبدالقادر ، 1999م ، اتجاهات حديثة في التنمية ، الدار الجامعية.
36 عبدالله القويز، 1988م،التخصيص اهدافه واسسه وفوائده وشروط نجاحه ، الرياض مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات.
37 عبدالوهاب عثمان ،2001م ، منهجية الاصلاح الاقتصادي في السودان . دراسة تحليلية للتطوارات الاقتصادية في السودان (خلال الفترة 1997–2000م) الخرطوم ،مطابع العملة ، سبتمبر.
38 عبده محمد فضل الربيعي ، 2004م ، الخصخصة واثرها علي التنمية بالدول النامية ، مصر ، القاهره ، مكتبة مدبولي.
39 عصام رشيد ، 1994م ، دور الجهاز المصرفي في عمليات التخصيصية ، بغداد، جمعية الاقتصاديين العرقيين.
40 فيصل باشير، 1989م،الازمه وسياسات التصحيح في البلدان العربيه،المجله الدوليه الاجتماعيه،(اليونسكو)،القاهره.
41 محمد شريف دولار، 1989م ، التغيير لماذا ؟دراسة التحديات التي تواجه الإدارة المصرية في التسعينات ، القاهرة ، دار غريب للطباعة.
42 محمد عبد القادر عبد القادر،2002م ، اتجاهات حديث في التنمية ،مصر، الإسكندرية ، الدار الجامعية .
43 محمد عبدا لله الظاهر ، 2004م ، الضرورات التي تفرضها سياسة الخصخصة في مجال علاقات العمل ، بيروت.د.ن.
44 محمد عبدالحميد ،1425هـ، ترويج قضايا الخصخصة " تجارب عالمية " بحث مقدم للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الاسلامي مكة المكرمة ، جامعة ام القري .
45 محمد عبدالله الظاهر ، 2004م ،الضرورات التي تفرضها سياسة الخصخصة في مجال علاقات العمل ،بيروت.
46 محمدالمتولي، 2004م ، الاتجاهات الحديثة في خصخصة المرافق العامة بين النظرية والتطبيق ،مصر،القاهرة،دار النهضة.

47 محمود صبح ،1995م، الخصخصة لمواجهة متطلبات البقاء وتحديات النمو ، جامعة عين شمس ، القاهرة .
48 محمود صبح ،1999م ،الخصخصة،ط2،القاهرة،البيان للنشر والتوزيع.
49 محمود، يوسف عبد العزيز، 2002م ،الخصخصة ودور القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية، مصر ، مركز المحروسة.
50 مدحت حسنين ،1993م ، التخصصية السياسة العربية بشأنها ودواعيها والاهداف المرجوة منها ، بيروت ، اتحاد المصارف العربية.
51 مدحت محمد العقاد، 1991م ، مشاكل التحويل إلي القطاع الخاص في الدول النامية ، دراسة للسياسات والتجارب ، المجلية العلمية للاقتصاد والتجارة ، ع 1 القاهرة ، كلية التجارة بجامعة عين شمس.
52 مصطفى محمدعبد الله، 1999م ، التصحيحات الهيكلية والتحول إلي اقتصاد السوق في البلدان العربية ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
53 مصطفي حسين المتوكل،2001م ، الخصخصة خلق وافاق جديدة امام القطاع الخاص ، المركز الوطني للمعلومات ، مجلة المعلومات ، ع 2.
54 مصطفي محمد العبدالله، 1999م ، الاصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية.
55 منير ابراهيم هندي ، 2004م ، تجارب عالمية في خصخصة المشروعات العامة ، الاسكندرية ، المكتب العربي الحديث.
56 منير إبراهيم هندي، 2004م ، الخصخصة خلاصة التجارب العالمية،الإسكندرية،المكتب العربي الحديث.
57 نزية الايوبي ،1995، الاصلاح الاداري والتطوير المؤسسي في العالم العربي في ظل التحديات الاقتصادية الجديدة ، مصر ، القاهرة ، المنظمة العربية للتنمية.
58 هندي، منير ابراهيم ، 1989م، التجربة المصرية في الخصخصة، في عاشور، د.أحمد صقر (المحرر) – التحول إلى القطاع الخاص – تجارب عربية في خصخصة المشروعات العامة ، لقاهرة ، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية.
59 والترز، الآن ،1989م ، التحرر الاقتصادي والتخصيصية نظرة عامه في كتاب التخصيصية والتصحيحات الهيكلية في البلاد العربية ، أبو ظبي، صندوق النقد العربي.
60 يوسف الصايغ، 1990م، مستقبل التنميه العربيه ودور القطاعين العام والخاص، مجله المستقبل العربي ،م3،ع142.
61 يوسف منصور ،1991م ، الاستخدامات المثلي لعوائد التخاصية في الاردن ،عمان ،

المنبر الاردني للتمنية الاقتصادية .

الرسائل الجامعية (ماجستير ، دكتوراة)

1 احمد جمال الدينموسى ، وأخرون، 2005م الآثار الاقتصادية والقانونية والاجتماعية المترتبة على خصخصة وحدات القطاع العام ، دراسة نظرية وتطبيقية على الواقع المصري ، جامعة المنصورة : كلية الحقوق.

2 خالد بن ناصر الراجحي،2003م ، خصخصة خدمات المدن الصناعية وأبعادها الإدارية والأمنية بالمملكة العربية السعودية رسالة ماجستير غير منشورة .

3 محمد مفرح السريعي، 2012م ، اتجاهات العاملين نحو الخصخصة وأثرها على السعودة والأمن الوظيفي ، رسالة دكتوراة غير منشورة.

4 العناني جواد ، ريما خلف ،1997م ، الاطار النظري للخصخصة وعلاقتها مع العولمة الاقتصادية ،في البرنامج التدريبي " العولمة وانعكاساتها علي الخصخصة في الوطن العربي ، عمان .

5 انعام عبدالله ، 2005م ، اثر الخصخصة علي اداء القطاع المصرفي بالتركيز علي البنك التجاري السوداني ، رسالة لنيل البكلاريوس غير منشورة.

6 حسين الخطيب ، 1997م ، الجوانب الاجتماعية والسياسية للتخصيص ، بحث مقدم في ندوة التخصيص ، معهد الدرسات المصرفية ، الاردن ، عمان.

7 حمزة سليمان العكاليك ، 2007م ، التخاصية والاستقرار السياسي في الأردن 1998-2005 ، جامعة اليرموك ، الأردن ، اربد، رسالة ماجستير غير منشورة.

8 دور المصارف العربية في التخصصية وتطوير الاسواق المالية ، اتحاد المصارف العربية ، 1993 منشورات .

9 عبدالعزيز صالح ، 1997 ، ادارة عمليات الخصخصة واثرها في اقتصاد الوكم العربي ، دراسة مقارنة ، الاردن ، عمان دار الصفاء .

10 عفاف محمد علي ،2006م ، اثر الخصخصة علي مؤسسات القطاع العام دراسة حالة مصنع البصل بكسلا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنواوجيا.

11 فهد الزامل، 2013م ، دور الخصخصة في رفع كفاءة المنشآت العامة دراسة ميدانية تحليلية علي الاندية الرياضية ،رسالة دكتوراة غير منشورة ،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

12 هاجر حسن علي ، 2002م ، الخصخصة واثرها علي الإنتاجية – دراسة حالة مدبغة

الجزيرة ،رسالة ماجستير غير منشوة، جامعة السودان للعلوم والتكنواوجيا.

13 هيثم يوسف عويضة ، 2004م ، الخصخصة في الاقتصاد الفلسطيني ، دراسة تطبيقية في المؤسسات الفلسطينية ، جامعة النجاح ، نابلس ، فلسطين ، رسالة ماجستير.

15 طه بركات ارشيد ، 2010م ، اثر الاستخصاص علي الاقتصاد الاردني دراسة تحليلية لمرفقي المياة والاتصالات للفترة 2004-2008م رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنواوجيا.

16 Chi، 1997م،بعنوان خصخصة القطاع الإداري الحكومي، دراسة ميدانية قام بها مركز الاستشارات الحكومية في الولايات المتحدة الأمريكية.

17 Colin Harris،1998م، تأثير عملية الخصخصة على المستهلكين والموظفين في صناعة المياه في بريطانيا ويلز .

18 V.V. Ramnanad ham،1996م، معوقات وآثار الخصخصة.

صحف ومجلات

1 مشهور عبداللطيف، سياسة تحويل القطاع العام إلي القطاع الخاص ،مجلة الادارة د.ن ، م 35 ، ع2، 1992 م.

2 سنهوري عيسى ، مقال، الانقاذ والاقتصاد العودة لمربع (الإسعاف الثلاثي) ، نشر في الرأي العام ، يوم 30 - 06 - 2013

3 عبد الحسن كاظم ، اقتصاديات البلدان المتحوله بين التضخم والخصخصه ، مجله الاقتصاد العربي، عمان،د.ن ، 2004م.

4 عمرو سلمان ، دعم وتطوير سوق المال في مصر ، المعهد المصرفي ، البنك المركزي المصري ، القاهرة ، مجلة المصرفي ،ع 43، 1992م.

5 مقال ،صناعة الاسمنت بالسودان ، آفاق التوسع والتسويق ،نشر في المركز السوداني للخدمات الصحفية يوم 29 - 06 - 2011.

6 نزارقنوع،الخصخصة الاقتصادية يشكل عام "ايجابياتها وسلبياتها"،مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ،دمشق،سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 27،ع 2، 2005م.

التقارير

1 البنك الأهلي المصري: النشرة الاقتصادية، القاهرة، ع 1، المجلد 50، 1997.

2 تقرير، تقييم تجربة التصرف في مرافق القطاع العام للعام 200م ، اعداد اللجنة الفنية للتصرف في مرافق القطاع العام.

3 تقرير اللجنة الفنية للتصرف في المرافق العامة ، تقييم تجربة التصرف في مرافق القطاع العام ، عام 2000م.
4 تقريراللجنة التنفيذية للتصرف في مرافق القطاع العام ، تقرير 2005م.
5 تقرير وزارة الصناعة ، صناعة الاسمنت بين التحديات ومتطلبات التصدير ، 2014م.
6 الإدارة القومية للطاقة، الطاقة والصناعة، وزارة الطاقة والتعدين، تقرير، 2004.
7 بنك السودان، التقارير السنوية، لعدة سنوات.
8 الهيئة العامة للاستثمار، الاستثمار في الصناعة، تقرير، 2003.
9 وزارة المالية، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي، لعدة اعوام.
10 وزارة المالية، العرض الاقتصادي، لعدة سنوات.

ندوات ومؤتمرات

1 شبيب عماري ، الإطار النظري للخصخصة وعلاقتها مع العولمة الاقتصادية ، في البرنامج التدريبي "العولمة وانعكاساتها على الخصخصة في العالم العربي ،المنعقد خلال الفترة 1997/3/29 . 1997/4/7 " المعهد الدبلوماسي ،عمان، 1997م.
2 خالد حسن البيلي ، سياسة الاسختصاص، ورشة عمل حول الاسختصاص في السودان ،قاعة الشارقة نوفمبر 1997م،ص 123.
3 الإدارة العامة للصناعة، نحو تنمية صناعية رائدة، مؤتمر واقع الصناعة بالعاصمة القومية، منتزه المقرن العائلي، 1998.

مواقع لانترنت

1 مقال بعنوان صناعة الاسمنت في السودان ، ارشيف مهن وصناعات موقع استار تايمز، 2012/07/17 - 1:48، http://www.startimes.com/?t=31043163
2 / ، شركة_اسمنت_بربر . https://ar.wikipedia.org/wikiويكابيديا الموسة الحرة
3 جريدة الشرق القطرية ، مقال ، بنعوان صناعة الاسمنت ، الثلاثاء ، 20 يناير http://news.askmorgan.net/article/1112722015،
4 / ، شركة_اسمنت_عطبره https://ar.wikipedia.org/wikiويكابيديا الموسة الحرة .
5 مقال ، بنعوان انتقادات الخصخصة ، نشر في السوداني يوم 12 - 01 - 2013http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2007/6/13 /
6 تقارير، خصخصة المرافق الحكومية... فشل السياسات، 2014/7/23م http://www.alnilin.com/1049551.htm
7 مقال بعنوان خصخصة http://www.sudaress.com/alahdath/19697 -

الأحداث يوم 30 – 04 – 2012 نشر في المرافق العامة في السودان

8 منتدي الاقتصاد والعلوم الاجتماعية ، مقال بعنوان الخصخصة في السودان، حسن عبدالرحمن البيلي ،10/24 / 2010م
http://www.tawtheegonline.com/vb/showthread.php?p=40775

9 مقالة بعنوان: ماذا يحدث في شرق أوروبا، بولندا التجربة الأنجح في التحول إلى اقتصاد السوقwww.iraqism.com/vb/showthread.php?t=34344) – k.–

10 نبيل سكر، ، جمعية العلوم الاقتصادية، عن الموقع الالكتروني:
http://www.syrianeconomy.org/en/index

11 هيئة تخطيط الدولة، تحليل الاقتصاد الكلي السوري، عن الموقع الالكتروني:
http://www.planning.gov.sy/

12 حبيب، مطانيوس، مداخلة في مسألة البطالة في سورية:
http://www.syrianeconomy.org/en/index.

المراجع الاجنبية:–

1 Abu Affan, Bodour Osman, 1964, Industrial Policies and Industrialization in Sudan, Thesis submitted for Ph D, Degree, University of Khartoum.

2 Abu Sin, ME and Davies H R J, (eds) , 1991, The Future of Sudan's Capital Region: A Study in Development and Change, Khartoum University Press, Khartoum.

4 Alquaryoty , Mohammad Qasem , 1989, Reconciling Development Audies, Vol. 20, No.2 .

5 Cook,P. And Kirk Patrick, 1988, Privatization In Less Developed Countries,G.B:Biddles Ltd.D,Guild Ford And Kings Lynn.

6 Egeme, Omer, 1994,The Political Ecology of Subsistence Crisis in Red Sea Hills, Sudan, P h D Thesis, University of Burgan.

7 El–wan .ibrahim , ,1992 privatization, deregulation and macroeconomic Polices: the case of Pakistan Structural and macroeconomic Issues ,IMF.

8 Helen Nankani ,B , 2000, Lessons Privatization In Developing Countries Finance And Development, (IMF) & World Bank, March.

9 Hemming ,Richard& Mansoor ,Ali'1988 ' Privatization and Public Enterprises ' IMF Occasional Paper ' No. 56.

10 Ikram, k, 1980, egypt , economic management in a period of transition , john hopkins university press , baltimore .

11 Kikeri, Sunita, John Nellis And Mary Shirley, Privatization: Lessons Form Market Economies, 1995, The World Bank Research Observer, Vol. 9, No. 2 .

12 Morgan, David R & Robert E. England, , 1989 The Two Faces Of Murinde,Victor.(1996).The Economic And Financial Aspects Of Privatization.

13 Perotti ,E ' and Guney ,S "1993 ' The Structure Of Privatization Plan ' Financial Management No ' 22 ' .

14 U.S.A embassy in Cairo: foreign economic trends and their , implications for the U.S, report for the a. r.e ,april 1991.

15 Weiner, Myron,1972, Political Integration and Developing Nations: What Path to Modernization, P h D Thesis, University of New York.

16 Steve Hanke'1987 'privatization and Development ' International Canter for Economic Growth .

5-1-5 الملاحق

ملحق رقم (1) نتيجة التقدير عن طريق برنامج التحليل الإحصائي

Regression

Notes

Output Created		30-سبت-2016 AST 10:36:52
Comments		
Input	Active Dataset	DataSet0
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	23
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics are based on cases with no missing values for any variable used.
Syntax		REGRESSION /MISSING LISTWISE /STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10) /NOORIGIN /DEPENDENT P /METHOD=ENTER TQ GP TC /RESIDUALS DURBIN NORM(ZRESID) /SAVE PRED RESID.
Resources	Processor Time	00:00:00.655
	Elapsed Time	00:00:01.139

	Memory Required	1948 bytes
	Additional Memory Required for Residual Plots	296 bytes
Variables Created or Modified	PRE_1	Unstandardized Predicted Value
	RES_1	Unstandardized Residual

[DataSet0]

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	شراء سعر الانتاج عناصر, سعر الانتاجية, السلعة[a]	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: الربح

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.977[a]	.955	.947	.56131	3.427

a. Predictors: (Constant), الانتاج عناصر شراء سعر, السلعة سعر, الانتاجية

b. Dependent Variable: الربح

ANOVA[b]

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.

1	Regression	120.088	3	40.029	127.050	.000[a]
	Residual	5.671	18	.315		
	Total	125.759	21			

a. Predictors: (Constant), الانتاج عناصر شراء سعر, السلعة سعر, الانتاجية

b. Dependent Variable: الربح

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	4.859	.425		11.444	.000
	الانتاجية	.002	.000	.898	8.240	.000
	السلعة سعر	.005	.001	.490	4.083	.001
	عناصر شراء سعر الانتاج	-1.818E-6	.000	.543	4.430	.000

a. Dependent Variable: الربح

Residuals Statistics[a]

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Predicted Value	5.5768	12.2279	7.7986	2.39133	22
Residual	-1.48205E0	.96913	.00000	.51967	22
Std. Predicted Value	-.929-	1.852	.000	1.000	22
Std. Residual	-2.640-	1.727	.000	.926	22

a. Dependent Variable: الربح

Charts

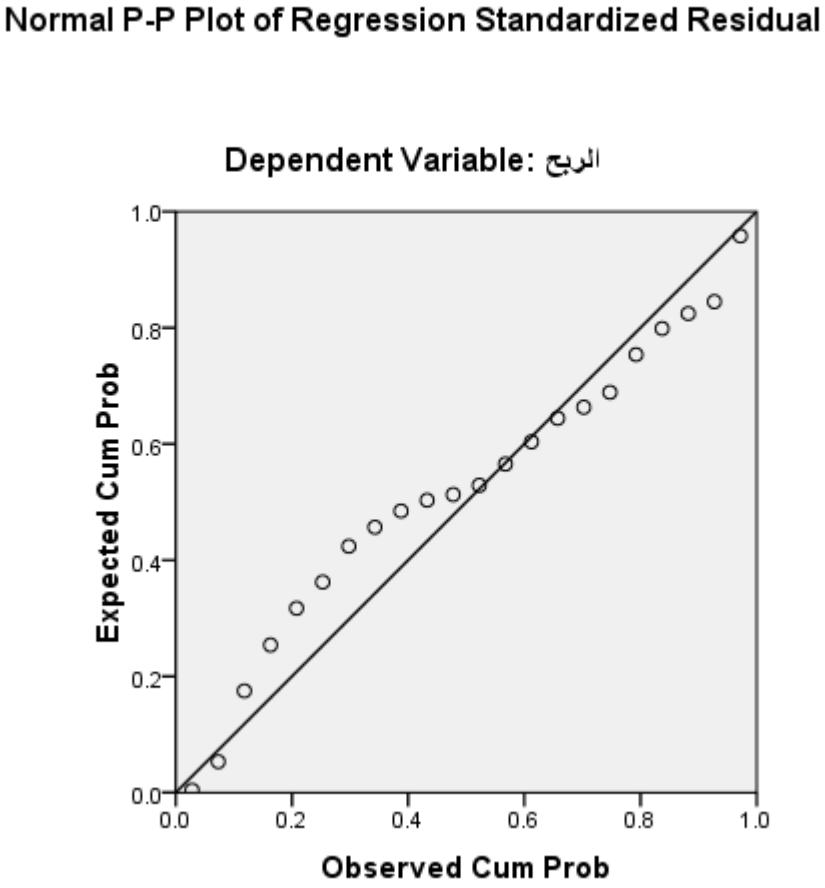

ملحق رقم (2) نتيجة اختبار كلمونجروف

Tests of Normality

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.

Standardized Residual	.288	23	.900	.710	23	.830

a. Lilliefors Significance Correction

ملحق رقم (3) نتيجة تقدير النموذج

Regression

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	الانتاج [a]	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: العمالة

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.921[a]	.848	.831	88.23846	2.221

a. Predictors: (Constant), الانتاج

b. Dependent Variable: العمالة

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	915229.465	1	915229.465	117.548	.000[a]
	Residual	163506.535	21	7786.025		
	Total	1078736.000	22			

a. Predictors: (Constant),

الانتاج

b. Dependent Variable: العمالة

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	516.760	32.180		16.058	.000
	الانتاج	.82	.008	.921	10.842	.000

a. Dependent Variable:

العمالة

Residuals Statistics[a]

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Predicted Value	640.1163	1.1912E3	8.0300E2	203.96406	23
Residual	−1.43689E2	2.78807E2	.00000	86.20972	23
Std. Predicted Value	−.799	1.903	.000	1.000	23
Std. Residual	−1.628	3.160	.000	.977	23

a. Dependent Variable: العمالة

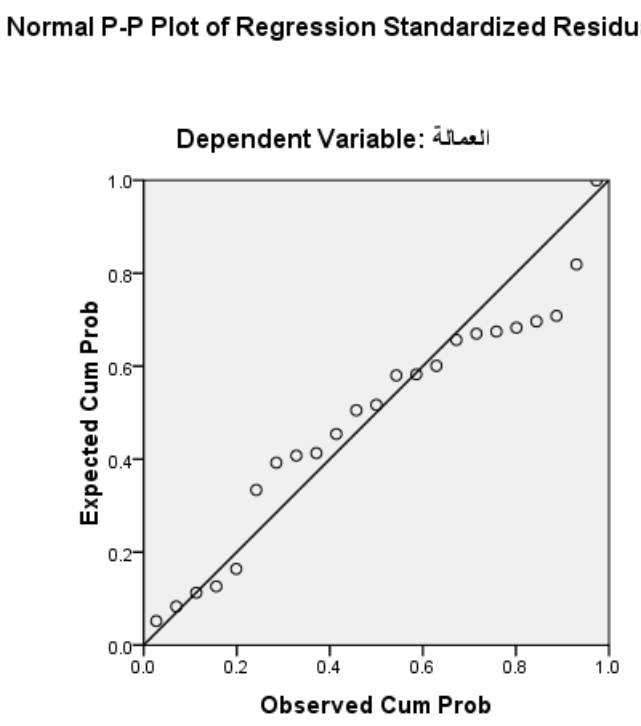

ملحق رقم (3)

Tests of Normality

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
Standardized Residual	.288	23	.830	.560	23	.623

a. Lilliefors Significance Correction

ملحق رقم (4) المرافق التي تمت خصخصتها (بالبيع)

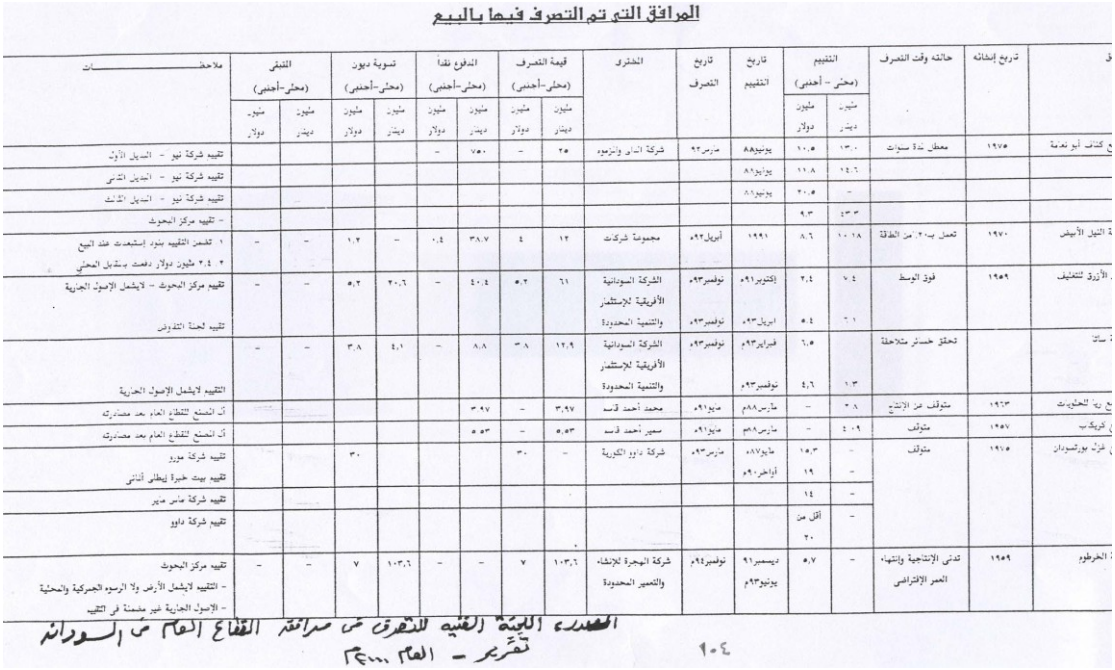

المرافق التي تم التصرف فيها بالبيع

ملاحظات	المتبقي (محلي-أجنبي)		تسوية ديون (محلي-أجنبي)		المدفوع نقداً (محلي-أجنبي)		قيمة التصرف (محلي-أجنبي)		المشتري	تاريخ التصرف	تاريخ التقييم	التقييم (محلي - أجنبي)		حالته وقت التصرف	تاريخ إنشائه	
	مليون دينار	مليون دولار	مليون دينار	مليون دولار	مليون دينار	مليون دولار	مليون دينار	مليون دولار				مليون دينار	مليون دولار			
تقييم شركة نيو - السيل الأول						-	٧٥٠	-	شركة السار وأنزمود	مارس٩٣	يونيو٨٨	١٣٠٠	٢٠٠٥	معطل لمدة سنوات	١٩٧٥	كنانة أبو نعامة
تقييم شركة نيو - السيل الثاني											يوليو٨٨	١٤٠٦	١١٠٨			
تقييم شركة نيو - السيل الثالث											يونيو٨٩	-	٢٠٠٥			
- تقييم مركز البحوث												٤٣٣	٩٠٣			
١. تضمن التقييم بنود إستبعدت عند البيع ٢. ٣.٤ مليون دولار دفعت بمقابل المحلي	-	-	١٠٢	-	٠٠٤	٣٨٠٧	٤	١٢	محموعة شركات	أبريل٩٢م	١٩٩١	٨٠٦	١٠٠١٨	تعمل بـ٢٠٪ من الطاقة	١٩٧٠	النيل الأبيض
تقييم مركز البحوث - لايشمل الإصول الجارية تقييم لجنة التخارص	-	-	٥٠٢	٢٠٠٦	-	٤٠٠٤	٥٠٢	٦٦	الشركة السودانية الأفريقية للإستثمار والتنمية المحدودة	نوفمبر٩٣م نوفمبر٩٣م	إكتوبر٩١م ابريل٩٣م	٣٠٤ ٥٠٤	٧٠٤ ٦٠١	فوق الوسط	١٩٥٩	الأزرق للتغليف
التقييم لايشمل الإصول الجارية	-	-	٣٠٨	٤٠١	-	٨٠٨	٣٠٨	١٢٠٩	الشركة السودانية الأفريقية للإستثمار والتنمية المحدودة	فبراير٩٣م نوفمبر٩٣م	فبراير٩٣م نوفمبر٩٣م	٦٠٥ ٤٠٦	٦٠٣	تحقق خسائر متلاحقة		
أ. المصنع للتقطير العام بعد مصادرته						٣٠٩٧	-	٣٠٩٧	محمد أحمد قسم	مايو٩١م	مارس٨٨م	-	٣٠٨	متوقف عن الانتاج	١٩٦٣	
أ. المصنع للتقطير العام بعد مصادرته						٥٠٥٣	-	٥٠٥٣	سعيد أحمد قسم	مايو٩١م	مارس٨٩م	-	٤٠٠٩	متوقف	١٩٥٧	
تقييم شركة مورو تقييم بيت خبرة إيطالي ألماني			٣٠				٣٠	-	شركة داوو الكورية	مارس٩٣م	مايو٨٧م أواخر٩٠م	١٥٠٣ ١٩	-	متوقف	١٩٧٥	
تقييم شركة عامر مير												١٤	-			
تقييم شركة داوو												أقل من ٢٠	-			
- تقييم مركز البحوث - التقييم لايشمل الأرض ولا الرسوم الجمركية والمحلية - الاصول الجارية غير مضمنة في التقييم	-	-	٧	١٠٣٠٦	-	-	٧	١٠٣٠٦	شركة الهجرة للإنشاء والتعمير المحدودة	نوفمبر٩٤م	ديسمبر٩١م يونيو٩٣م	٥٠٧	-	تدني الإنتاجية وانتهاء العمر الإفتراضي	١٩٥٩	الخرطوم

الصندوق الليبية الفنية للتعرف على مساهمة القطاع الخاص في السودان
تقرير - العام ٢٠٠٠م

١٠٤

ملحق رقم (5) المرافق التي تمت خصخصتها

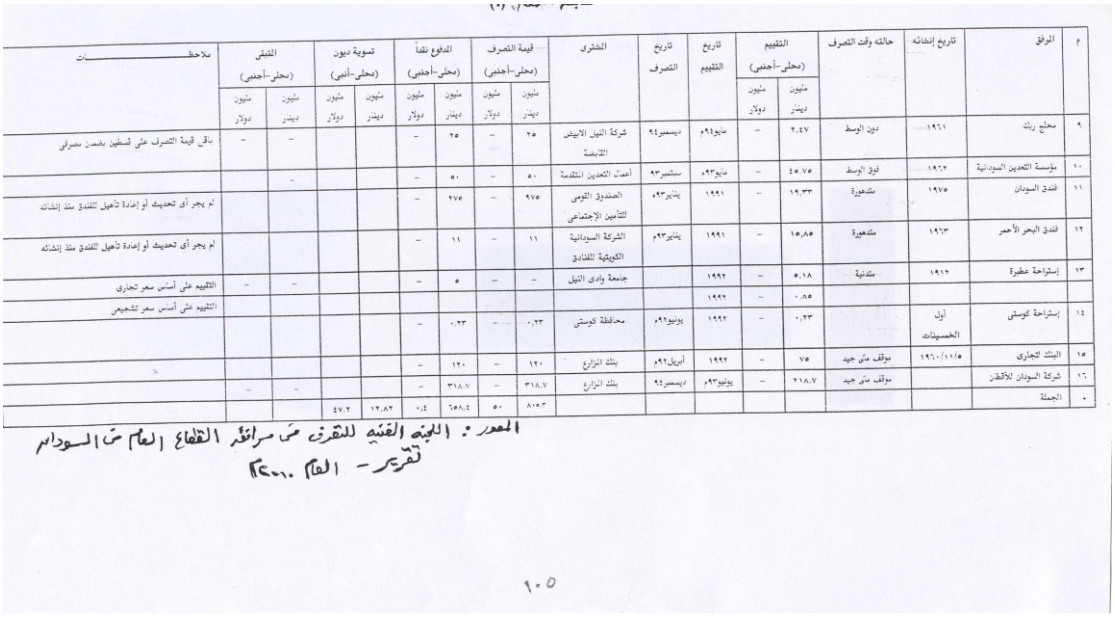

م	المرفق	تاريخ إنشائه	حالته وقت التصرف	التقييم (محلي-أجنبي)		تاريخ التقييم	تاريخ التصرف	المشتري	قيمة التصرف (محلي-أجنبي)		المدفوع نقداً (محلي-أجنبي)		تسوية ديون (محلي-أجنبي)		المتبقي (محلي-أجنبي)		ملاحظـــــــــــــــات
				مليون دينار	مليون دولار				مليون دينار	مليون دولار	مليون دينار	مليون دولار	مليون دينار	مليون دولار	مليون دينار	مليون دولار	
٩	مطابع ربك	١٩٦١	دون الوسط	٢,٤٧	–	مايو٩٩م	ديسمبر٩٤	شركة النيل الابيض المتبايضة	٢٥	–	٢٥	–			–	–	باقي قيمة التصرف على تسعين يقسط بضمان مصرفي
١٠	مؤسسة التعدين السودانية	١٩٦٢	فوق الوسط	٤٥.٧٥	–	مايو٩٣م	سبتمبر٩٣	أعمال التعدين المتقدمة	٥٠	–	٥٠	–					
١١	فندق السودان	١٩٧٥	مشهورة	١٩,٣٣	–	يناير٩٣م	١٩٩١	الصندوق القومي للتأمين الإجتماعي	٩٧٥	–	٢٧٥	–					لم يجر أي تحديث أو إعادة تأهيل للفندق منذ إنشائه
١٢	فندق البحر الأحمر	١٩٦٣	مشهورة	١٥,٨٥	–	يناير٩٣م	١٩٩١	الشركة السودانية الكويتية للفنادق	١١	–	١١	–					لم يجر أي تحديث أو إعادة تأهيل للفندق منذ إنشائه
١٣	إستراحة عطبرة	١٩٦٢	متدنية	٥,١٨	–	١٩٩٢		جامعة وادى النيل	–	–	٥	–			–	–	التقييم على أساس سعر تجاري
				٠,٨٥	–	١٩٩٢											التقييم على أساس سعر تشجيعي
١٤	إستراحة كوستى	أول الخمسينات		٠,٢٣	–	١٩٩٢	يونيو٩٢م	محافظة كوستى	٠,٢٣	–	٠,٢٣	–					
١٥	البنك لتجاري	١٩٦٠/٩٧/٥	موقف مأى جيد	٧٥	–	١٩٩٢	أبريل٩٢م	بنك النزارع	١٢٠	–	١٢٠	–					
١٦	شركة السودان للأقطار		موقف مأى جيد	٢١٨.٧	–	يونيو٩٣م	ديسمبر٩٤	بنك النزارع	٣١٨.٧	–	٣١٨.٧	–					
٠	الجملة								٨١٠٣	٥٠	٦٥٨.٤	٠.٤	١٢.٨٢	٤٧.٢	–	–	

المصدر : اللجنة العليا للتعرف على مرافق القطاع العام في السودان
تقرير – العام ٢٠٠٠م

١٠٥

ملحق رقم (6) المرافق التي تمت خصخصتها(بالمشاركة)

المرافق التي تم التصرف فيها بالمشاركة

المرفق	تاريخ إنشائه	الحالة وقت التصرف	التقييم	تاريخ التصرف	إسم الشريك	قيمة التصرف	رأس مال المشاركة	نسبة المشاركة	
			مليون دولار			مليون دولار	مليون دولار	الحكومة	القطاع الخاص
مدبغة الجزيرة	١٩٧٦	دون الوسط	١٠	مارس/٩٣م	شركة داوو الكورية	١٠	١٠	٤	٦
فندق قصر الصداقة	١٩٧٩	دون الوسط	٣٢	مارس/٩٣م	شركة داوو الكورية	٢٠	٢٠	٨	١٢
المواصلات السلكية واللاسلكية		تدهور الخدمات والضعف في مواكبة التطور المتلاحق في هذا النشاط	٦٠	فبراير/٩٤	جهات متعددة داخلية وخارجية أفراد وشركات	٦٠	٩٠	٦٠	٣٠

المصدر : اللجنة العليا للتعرف على مرافق القطاع العام في السودان
تقرير – العام ٢٠٠٠م

ملحق رقم (7) المرافق التي تمت خصخصتها (بالايجار)

المرافق التي تم التصرف فيها بالإيجار

المرفـــــق	الحالة وقت التصرف	تاريخ الإيجار	إسم المؤجر	قيمة الإيجار السنوى	ملاحظـــــــــات
الفندق الكبير	متوسط	أبريل١٩٩٥م	شركة الشام للفنادق	٥٠٠ الف دولار مع زيادة سنوية ٥٪ إعتباراً من العام السادس	يلتزم المؤجر بتأهيل الفندق لمستوى خمس نجوم وزيادة الطاقة الإيوائية بنسبة ٥٪
قرية عروس السياحية	متوقفة	أغسطس١٩٩٣م	شركة توبى للغطس والتصوير تحت الماء	٢٥ ألف دولار مع زيادة سنوية قدرها ١٥ ألف دولار	آلت لوزارة الإتصالات والسياحة بموجب القرار الجمهورى رقم ٨٧ بتاريخ ١٩٩٣/١٢/٢١م
بعض مشاريع مؤسسة النيل الأبيض الزراعية	دون الوسط	١٩٩٣م	شركة النيل الأبيض القابضة	١٥٠ جنيه للفدان	بالإتفاق مع المزارعين حسب الشروط التى أقرتها اللجنة
بعض مشاريع مؤسسة النيل الأزرق الزراعية	وسط	١٩٩٣م	جهات مختلفة	٦٠٠ جنيه للفدان	بالإتفاق مع المزارعين حسب الشروط التى أقرتها اللجنة

المصدر: اللجنة العليا للتصرف فى مرافق القطاع العام فى السودان
تقرير - العام ١٩٩٣م

ملحق رقم (8) المرافق التي تمت تصفيتها

الوحدات التي تقرر تصفيتها

المرفـــــق	ملاحظـــــــــات
مؤسسة جبال النوبة الزراعية	تمت تصفيتها
مؤسسة النيل الأبيض الزراعية	تمت تصفيتها
مؤسسة النيل الأزرق الزراعية	تمت تصفيتها
مؤسسة الآلات الزراعية بجنوب كردفان	تمت تصفيتها
مؤسسة الزراعية الآلية	تمت تصفيتها
المؤسسة العامة للإنتاج الحيوانى	تمت تصفيتها
المؤسسة العامة للنقل الميكانيكى	جارى تصفيتها

المصدر = اللجنه الفنيه للتعرف ش مرافقه القطاع العام ش السودان
تقرير - العام ٢٠٠٣م

١٠٨

ملحق رقم (9) المرافق التي تمت خصخصتها (ايلولة)

المرافق التى تم التصرف فيها بتحويلها
للولايات والمنظمات بدون مقابل بعد تقييمها

القطاع	المرفق	تاريخ إنشائه	الحالة وقت التصرف	التقييم بالمليون دينار	تاريخ التصرف	الجهة المستفيدة	ملاحظات
القطاع الصناعى	مصنع كرتون أروما	١٩٦٣	متوقف	٢,٥	مايو ١٩٩٠م	إتحادات جمعيات حلفا الجديدة	
	مدبغة نيالا	١٩٧٥	متوقفة	١٨,٣	فبراير١٩٩٣م	ولاية دارفور	
	مصنع تعليب الفاكهة كريمة	١٩٦٦	يعمل بكفاءة متدنية	٩٧,٤	أبريل ١٩٩٣م	الولاية الشمالية	
	مصنع تبخير البلح	١٩٥٨	يعمل بكفاءة متدنية	١١,٤	أبريل ١٩٩٣م	الولاية الشمالية	
	ورشة الأخشاب بأم حراز	١٩٨٧	متوقفة	٨,١		البنك العقارى	
القطاع الزراعى	مشروع أسماك بحيرة النوبة	١٩٧٩	متوقف	٢٨,١	مارس ١٩٩٣م	الولاية الشمالية	
	مؤسسة تسويق الماشية	١٩٧٧	فوق الوسط	١٩١,٨	مارس ١٩٩٢م	بنك الثروة الحيوانية وهيئة السكة حديد	تقييم بتاريخ ٩٢/٧م لم يكتمل إتفاق حول تسوية القيمة مع إدارة بنك الثروة الحيوانية
	مشروع ألبان كوكو	١٩٥٤	فوق الوسط	١٣٨,٢	-	ولاية الخرطوم	

المصدر = اللجنه الفنيه للتعرف ش مرافقه القطاع العام ش السودان
تقرير - العام ٢٠٠٣م

١٠٩

ملحق رقم (10) المرافق التي تمت خصخصتها (ايلولة)

القطاع	المرفق	تاريخ إنشائه	الحالة وقت التصرف	التقييم بالمليون دينار	تاريخ التصرف	الجهة المستفيدة	ملاحظات
القطاع السياحى	إستراحة أركويت	١٩٤٢	متوقفة	٦,٩		الولاية الشرقية	ولاية البحر الأحمر
	المرطبات والإمدادات		التدهور وتجاوز العمر الإفتراضى	١,٣	مارس١٩٩٣م	الصندوق القومى لدعم الطلاب	
	النقل النهرى كريمة		يعمل بكفأة متدنية	١٠٠	أغسطس١٩٩٣م	الولاية الشمالية	
قطاع الطاقة	هيئة مياه الريف		فوق الوسط	١٠٠٦,٤		ولايات السودان المختلفة	
	هيئة مياه المدن		فوق الوسط	٣١,١		ولايات السودان المختلفة	التقييم على أساس القيمة الدفترية
لقطاع المتنوع	مؤسسة الأسواق الحرة	١٩٧٠	وسط	٢٨٩٦,٢	سبتمبر١٩٩٣م	الشركة السودانية للمناطق والأسواق الحرة	كونت الشركة بقرار من مجلس الوزراء
	هيئة المعرض السودانية	١٩٧٦	وسط		سبتمبر١٩٩٣م	الشركة السودانية للمناطق والأسواق الحرة	
	المؤسسة العامة للعقارات	١٩٧٤	وسط	٥٥٨٠٩	إكتوبر١٩٩٢م		بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ١١٥٥ بتاريخ ٩٢/١٠/٢٨م
	شركة الخرطوم للألبان بطانة		وسط	٧٤,٩	أغسطس١٩٩٢م	منظمة الشهيد	آلت أسهم الحكومة (٨٩,٥٪)
	ورشة الأخشاب بأم حراز			١٩٣٨١,١	مارس١٩٩٣م		

المصدر = اللجنة الفنية للتحرق من مرافق القطاع العام في السودان
تقرير - العام ٩٣م
١١٠